المركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا

تأليف:
سليم جداي

2021

أزمة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا والعالم العربي ومطلب الدولة المدنية

المركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا

أزمة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا والعالم العربي ومطلب الدولة المدنية

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

VR . 3383 – 6582 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : أزمة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا والعالم العربي "ومطلب الدولة المدنية"

اعداد : سليم جداي

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6582. B

الطبعة الأولى

أيلول / سبتمبر 2021 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

أزمة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا والعالم العربي

" ومطلب الدولة المدنية "

تأليف :

سليم جداي

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب "

الإهداء

إلي أمي وأبي عرفانا وقدرا واحتراما ,

"ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ".

وكل من علمني حرفا , وسهل لي سبل العلم والمعرفة ,إلي كل طالب علم .

الي اخوتي : حنان وخولة وأخي رأفت .

الي إبنة اختي" لجين بوعلي" الكتكوت الصغيرة

إن لكل مادة علمية هدف أو زاوية تريد الاقتراب منها أو الوصول لها تحت ذريعة التراكمات العلمية والمعرفية وتنوير القارئ، فنحن بهذه الدراسة لا نريد أن نفند دور المؤسسات أو تداخلها في السياق العام لتسيير الدولة ،بل نريد لفت الأنظار إلي الأسباب التي عادة ما تكون وراء هذه الأزمات ، فالملاحظ أن جميع الدراسات التي ركزت علي العلاقات المدنية العسكرية، التدخلات والمبررات والعوائق ولكن ما لفت انتباه الباحث لهذه الدراسة هو التسائل علي السبب الذي يؤزم هذه العلاقات أثناء السلم وأثناء التحولات في الأنظمة السياسية ،ويريد الباحث الوصول إلي دراسة الأسباب المخفية والتي يري فيها أنها سبب هذه الضبابية في العلاقة بين مؤسسة الجيش والمؤسسات السياسية ، فالهدف من الدراسة هو لماذا تهيمن المؤسسة العسكرية علي الحكم في دول إفريقيا والوطن العربي أثناء الأزمات والانسدادات ؟ بل لماذا تحدث الانقلابات؟ ماهي الأسباب المخفية وراء ذلك التأزم؟ لماذا السيطرة المدنية دائما ضعيفة في الدولة الافريقية والعربية؟

– فالإجابة المبدئية للدراسة تكمن في القصة والحكمة السياسية المنقولة :

في بلاد الصين كان للحكيم "كونفشيوس" تلميذ كثير السؤال إسمه "تسي كونغ" ، وذات يوم سأل "تسي كونغ" أستاذه "كونفشيوس" قائلا: ما لذي يجب علي السياسة أن تفعله في أوقات السلم والحرب؟ فأجاب "كونفشيوس" قائلا :علي السياسة أن تقوم بثلاثة أمور :

أولا : أن توفر القدر الكافي من لقمة العيش لكل مواطن .

ثانيا: أن توفر القدر الكافي من القدرات العسكرية لحماية أمن الوطن في السلم والحرب.

ثالثا: أن توفر القدر الكافي من الثقة بين الحاكم والمحكوم.

هنا طرح تسي كونغ سؤاله : فإن أردنا أن نضحي بأحد الأشياء الثلاثة قبأيها نضحي؟

يجيب كونفشيوس : نضحي بالقدرات العسكرية .

يطرح التلميذ سؤالا آخر :وإذا أردنا ان نضحي بأحد الشيئين الباقيين ،فبأيهما نضحي ؟

يجيب كونفشيوس الحكيم: في هذه الحالة نضحي بلقمة العيش لأن الثقة بين الحاكم والمحكوم إذا غابت غاب مفهوم ومعني الدولة.وهذا ما ينقص السياسة في إفريقيا والعالم العربي.

تمهيد الكتاب :

إن مؤسسة الجيش هي مؤسسة دستورية في جميع الدول لها ضوابط كما لها محددات ,لها واجبات كما لها حقوق ,فتحيدها عن السياسة ليس خوفا من وطنيتها التي لا نزايد ولا ننقص منها شيء ,بل حيادها علي النسق السياسي يعطيها قوة أكثر ,بما في ذلك عدم إضعافها وتفككها ,كما حدث لمؤسسات الجيش في دول عربية وإفريقية شقيقة ,فالدافع ليس إزاحتها بل الدافع هو حمايتها من الترهل أمام التحولات السياسية الراهنة.

كما لا ننسي ان السيطرة المدنية واللعبة السياسية في الدول الافريقية والعربية مازالت تعاني من الهشاشة الداخلية ضمن ما سوف نتطرق له في متن الكتاب ,الا ان الملاحظ لهذه السيطرة انها خضعت لمعايير السبات والعزوف ,لأنها تعمل ضمن نسق التبعية ولا تريد تطبيق واقعها في دولها بل تريد التقليد بمعايير مخالفة لبيئتها ,لذلك هي ما زالت وستبقي بعيدة عن ضالتها وهي تحقيق السياسة المرجوة داخل الدول النامية ضمن واقعها ومقدراتها وأيديولوجيتها وتوجهاتها بشتي الأسس السياسية والاجتماعية والثقافية.

إن الدولة في القارة الافريقية والحيز العربي مازلت تعاني من تبعية الاستيراد ,مثل استراد الثقافات الاستعمارية والمحافظة عليها ,محاولة تطبيق المعايير العلمية مثل الديمقراطية الحوكمة ,....الخ كلها معايير ذات طابع أيديولوجي غربي ,فالعقلية الافريقية والعربية ذات بيئة مغاييرة تماما للبيئة الغربية ,لذلك وجب وضع ميكانيزمات جديدة وأطر من واقعنا المعاش حتي نصل الي نوع من التوازن السياسي ,فليس الهدف بالتقليد فقط ,فتونس وصلت الي مرحلة متقدمة من الديمقراطية لكنها مازالت تعاني من الهشاشة السياسية والاقتصادية ,لذلك علينا دراسة الجوانب السيكولوجية والأيكولوجية وحتي الانثروبولوجية في افريقيا والوطن العربي لمعرفة ميكانزمات السياسة ودعائم الاستقرار ,وإلا فإن ثقافة استيراد المفاهيم وترجمتها علي أرض الميدان لن ينفعنا بل سوف يعيدنا إلي مصطلح جديد وهو "تنمية التخلف" .وعليه سنحاول في هذا الكتاب تقديم اهم العوامل والأسباب التي تؤدي الي حدوث الازمات اثناء التحول الديمقراطي في الدول العربية والافريقية ,كما سنتطرق الي الدوافع من وراء ذلك والآليات التي تكرسها السلطة من اجل الحفاظ علي مقدراتها داخل الدولة العربية ,كما اننا سنتحدث عن السبب وراء تمسك الحكام والقادة العرب بالسلطة واعتبارها موروث شخصي وملك خاص ,بعد ان كانوا في الظاهر ينادون بالتداول السلمي عليها ,ونحاول الاقتراب من بعض الأسباب التي جعلتهم يتمسكون بالسلطة ولا يخرجون منها الا بإنقلاب أو مرض أو موت او خيانة ,لماذا ياتري يفعل القادة مثل هذا ,ماهو سبب تمسكهم في السلطة .إن هذه الدراسة هي نقطة بداية فقط لمعرفة أسباب التأزم بين مؤسسة الجيش والمؤسسات السياسية ,ومامدي توافق

المصالح والآليات بينهم .بل لماذا لا تذهب كل مؤسسة إلي ممارساتها السياسية ولا تتدخل في مجال المؤسسات الأخرى ؟,لماذا افريقيا والوطن العربي فقط ؟ماهي الأسباب؟ ماهي الدوافع؟ وماهي الآليات؟ ماهي المعطيات الحقيقية للدولة المدنية في افريقيا والعالم العربي؟

سنحاول ولو باختصار الاجابة عن هذه الأسئلة التي تعتبر مركزية في هذه الدراسة.

مقدمة :

لعبت العلاقات المدنية العسكرية دورا هاما في السياسات الداخلية والخارجية للدول وخاصة في افريقيا والعالم العربي ،ويعود الامر لسببين الأول لهشاشة البني التحتية السياسية والمؤسساتية لهذه الدول والسبب الثاني وهو حداثتها في الخروج من عهد الاستعمار الذي كان السبب الأول في هيمنة مؤسسة الجيش في الدولة الافريقية والعربية علي مقاليد السلطة منذ عقود الي يومنا هذا.

ان مؤسسة الجيش في العالم العربي اليوم أصبحت تري ان السلطة ماهي الا موروث قد ورثته فهي لا تريد تسليمه لسلطة مدنية تري فيها الضعف والهشاشة ،كما انها تري انها هي الاحق والاسبق بالحكم لانها ورثته منذ عقود كما قلنا .

ان هاجس الدول الافريقية والعربية هو الوصول الي دولة مدنية ذات معايير ديمقراطية ،ولكنها لاتهتم لقابلية شعوبها ولا الي ميولاتهم الثقافية والأيديولوجية وحتي السياسية.

ان معايير الديمقراطية مفروضة الان اكثر من أي وقت مضي علي المواطن العربي والافريقي فهل يستطيع الوصول لها ياتري؟

ان الفكر العربي والافريقي مازال في غمرات سباته فهو لم يخرج لنا ما اذا كانت الديمقراطية هي النسق الأخير له كما يزعم فوكوياما او انها عبارة عن صراع ذو حدين اخرج لنا محورين محور شر ومحور خير كما برهن ذلك هتنغتون.

ان الدولة المدنية المرجوة في افريقيا والعالم العربي مازالت مخفية الميكانزمات لحد الآن وهل هي من الواقع المعاش أم هي ضمن السلع المستوردة.

ان القرن الواحد والعشرين يطرح عد متغيرات علي الدولة الافريقية والعربية وأهمها تراجع النسق الديمقراطي في العالم ،وميول الشعوب الي الأنظمة ذات الابعاد الاقتصادية والتنموية اكثر من ميولهم الي الدول المعيارية ذات النطاقات السياسية والاوهام اليوتوبية .

الفصل الأول : العصب المدنية العسكرية ومعايير السلطة في افريقيا والعالم العربي.

أولا : العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا والوطن العربي.

ثانيا : مفهوم العلاقات المدنية العسكرية .

ثالثا : المدارس والنماذج والنظريات والاسهامات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية.

رابعا : جدلية العصب العسكرية والسياسية في إفريقيا والوطن العربي.

خامسا :أزمة القرار السياسي والقرار العسكري في إفريقيا والوطن العربي .

أولا :العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا والوطن العربي :

تعد العلاقات المدنية العسكرية ومنذ الأزل علي حالة من التعقد بين النخب والعصب المدنية والعسكرية ,فالتاريخ يخبرنا علي مدي التناسق والتنافر بينهما ,فالسيطرة العسكرية تؤتي ثمارها وتفرض توجهاتها في دول العالم الثالث أو الدول الشمولية التي تعتمد في حكمها علي السلطة التنفيذية وفقط ,أما في الحكومات الديمقراطية والتي تعتمد علي معيار الفصل بين السلطات ونظام المؤسسات السياسية ,فالسيطرة المدنية تكون ذات نسق بنيوي ومسيطر أكثر من السيطرة العسكرية ,إذن فمعيار السيطرة هو الديمقراطية , المؤسسات السياسية , الفصل بين السلطات وسنتطرق هنا الي المؤسسات السياسية والتي هيا أعمدة من أعمدة نظام الحكم في أي دولة ومهما كان جهازها السياسي.

1-المؤسسات السياسية :

ويعرفها راد كليف براون RADE CLIFFE BRAWEN,في كتابه 'الأنساق السياسية في إفريقيا ',بانها ذلك الجزء من التنظيم الكلي الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن إطار إقليمي محدد ,وذلك بفضل المسارات المنظمة لسلطة القهر عن طريق اللجوء الي القوة [1].

ويعرفها الدكتور محمد بالروين في مقاله "من أجل دولة تقوم علي أساس العدالة والاختيار والقانون "أن المؤسسات السياسية هي العملية التي بواسطتها تستطيع التنظيمات والآليات والأحزاب في مجتمع ما اكتساب قيمتها وتحقيق مشروعيتها والحصول علي استقلالها ,وضمان استقرارها بفعالية ونجاح وهي من أهم الشروط الضرورية لبناء وتطوير الدول الحديثة[2].

ان التركيز علي بناء الدولة يكون من الجانب المؤسساتي لكي تضمن ازدهارها ونموها وتطورها [3],ويعرفها فقط علي أنها ليست مؤسسات بل نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية والتي تنتج حدا فاصلا بين ما هو مؤسساتي وبين ما هو شخصي [4],ومن خلال التعاريف المقدمة نري أن المؤسسات السياسية هي الهياكل التنظيمية التي تسير عمليا

---

[1] – دلشاد محمود صلاح بابلا ,مقال منور بعنوان المدخل المؤساستي فس دراسة النظام السياسي ،'المؤسسة العسكرية التركية انموذجا ' العدد ،ص02.

[2] محمد بالروين مقال منشور في 15,سبتمبر,2015,في ويكيبديا بعنوان من اجل دولة تقوم علي أساس العدالة والاختيار والقانون .تاريخ التصفح في 1،سبتمبر ,2020.علي الرابط

[3] –خيري عبد الرزاق جاسم,مقال بعنوان ,العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون في بناء الدولة ,المجلة السياسية والدولية ,العدد."3,ص,02.

[4] –خيري عد الرزاق جاسم .نفس المرجع ،ص05.

الأسس المادية والمعنوية للدولة أو الحيز الداخلي والخارجي للدولة ,والتي تحافظ بالدرجة الأولي علي سياسة وسيادة الدولة.

2- مفهوم العلاقات المدنية العسكرية :

السيطرة العسكرية/

وهي اختصار لنظام القيادة والتحكم ,:COMOND;AND;CONTROLوهي مجموعة من الآليات التنظيمية والتقنية التي توظف الموارد البشرية والمادية والمعنوية والمعلوماتية, في حل المشاكل عند وقوع الأزمات وهذا التعريف وفقا لما وضعه مجموعة من كبار الضباط العسكريون **وهم ماريوس فازيليوا ,وديفد آيس ,أليترس وجونثان وال.** [5]ويعرفها المعجم العسكري لوزارة الدفاع الامريكية علي أنها ممارسة قائد معين للسلطة والعمل علي التوجيه بشكل صحيح ومنضبط, وعلي القوات المخصصة المرافقة له والانصياع لأوامره في إنجاز المهمة[6] ,أما فيما يخص مفهوم المؤسسة العسكرية فيعرفها كل من جوزيف سويترز وبول سي وفان فينيما وروبرت بيريز في كتابهم إدارة المؤسسات العسكرية "النظرية والتطبيق "بأنها مؤسسة ذات وجهين أولهما يتعامل مع أوقات السلم "الباردة' 'والظروف الاعتيادية فتصبح أشبه بالمؤسسات التقليدية, وثانيهما يعمل في الظروف الساخنة خلال الأزمات وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة وفي ظروف كهذه تمتلك المؤسسة العسكرية سلطة استخدام العنف بالنيابة عن الدولة , وإلزام الناس بعمل أشياء قد لا يفعلونها في غياب تحركات هذه المؤسسة وتعليماتها , إن هذه السلطة هي التي تجعل المؤسسة العسكرية وغيرها من **"""الأجهزة النظامية"""**[7].

ومنه فالسيطرة العسكرية بشقها الموضوعي هي الانصياع وتطبيق الأوامر والولاء من طرف الجنود وصف الضباط والضباط للهيئة المسيرة والمتمثلة في سلطة القائد من حيث الآليات قائد كتيبة, قائد وحدة ,قائد ناحية, قائد القوات ,قائد الأركان ,وزير الدفاع ,ومن حيث الاختصاص والتخصص قائد القوات البرية ،قائد القوات الجوية ,قائد القوات البحرية .

---

[5]-VOSSILIOU;MARIUS;DAVIDSALIBERTSAND;JONATHAN;R:AGER: 2015C2:RE;P;01هذا الموقع متاح علي الرابط .واي. باك .مشين,تاريخ التصفح 1سبتمبر 2020.

[6] -DICT+ONARRY;OFMILITARY AND;ASSOCIATED;TERMS;WWW:DTIE;MLI:OCTOBER,2016," علي 2020سبتمبر 3تاريخ تصفح الموقع يوم 18:30.الساعة

[7] -جوزيف سويتزا ,وبول سي ,فن فينيما,وروبرت بيريزا ,تحرير احمد ياسين ,كتاب بعنوان إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق ,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,ط,الاولي ,ص.11.

السيطرة المدنية :

تعد النخب السياسية أومآ يعرف بالمجتمع المدني والجمعيات والأحزاب المعارضة أو الموالية في دولة ما إلا وتصنف هذه الدولة علي أنها تتمتع بسيطرة مدنية ,وعادة ما تتوفر هذه الخصائص إلا في الدول التي تتمتع بخصوصيات ديمقراطية وتنشئة سياسية وفصل بين السلطات والتي عرفت إصلاحات معمقة في جدولتها أو منظومتها الديمقراطية .وتنقسم هذه السيطرة المدنية إلي عدة أقسام منها :

-**السيطرة المدنية التقليدية** :ظهر هذا الأنموذج في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي السائدة في أوروبا, والتي كانت بدورها بشقين مدني وعسكري وتعيش في سقف واحد وحيز واحد ,قوامه المصلحة المشتركة ,وتقوي هذه الروابط توزع الأبناء بين الجيش والكنيسة .

-**السيطرة المدنية الليبرالية** :وقد ظهر هذا النموذج في البلدان والدول الرأسمالية ,من خلال تحديد الفروق سالفة الذكر بين لكل من المدنيين والعسكريين كل علي حدا ,وتتم من خلال ذلك تحديد مهام المدنيين في المناصب الحكومية في الدولة ,إما بالتعيين او الانتخاب ,وتوكل لهم مهام وأهداف وواجبات وحقوق ,, أما العسكريون فقد حصرت مهامهم في التدريب واستخدام أدوات القوة الدفاعية عن النظام .[8]

-**السيطرة المدنية المتداخلة او المخترقة** :ويتمتع المسؤولون المدنيون في هذا الإطار إلي خضوع وولاء القوات المسلحة ,عن طريق المفوضين المدنيين ذوي الخبرات السياسية والذين يتوزعون في الوحدات القتالية والعسكرية علي وجه الخصوص وتكون لهم الكلمة المفصلية في جميع القضايا وخاصة القضايا التي تختص بأمن الدولة [9].

و من خلال ما تقدم من تعاريف لأهم نماذج السيطرة المدنية نلاحظ أنه تختلف هذه السيطرة بالاختلاف أنظمة الحكم وذلك من خلال استقلال الجهاز السياسي علي بقية الأجهزة , وكذلك من خلال تأثير قوة السلطة المدنية والتي أشرنا إليها سابقا والمتمثلة في النخب السياسية والمجتمع المدني والأحزاب علي أن تكون هذه النحب مشبعة بأيدولوجيا نابعة عن تنشئة سياسية موسعة ذات أبعاد , تقوم في مبدئها علي مصلحة الدولة ككائن سياسي وسيادي ينموا ويتطور .

-**ماهية العلاقات المدنية ./العسكرية** :

[8] -نور الدين حفيظي , رسالة ماجيستير بعنوان . العلاقات المدنية العسكرية واثرها علي مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن,جامعة المسيلة ,2015:2016,ص,21;22.

[9] -نور الدين حفيظي ,نفس المرجع , ص,22.

تشير العلاقات المدنية العسكرية حسب **أديدجوإيبوا** adedeja Ebo الي شبكة العلاقات بين الجيش والمجتمع الذي يعمل فيه ,والذي هو بالضرورة جزء منه ,وتتمثل هذه الغلاقة في جوانب دور المؤسسة العسكرية ""محترفة...سياسية...اقتصادية...اجتماعية ""وتتمثل هذه العلاقات بالقضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدني أو إدراك المجتمع المدني وموقفه وسلوكه اتجاه الجيش وأخيرا ما تعلق بالدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة [10].

كما تعرف بأنها التفاعلات بين شعب الدولة ومؤسساتها وقواتها المسلحة ,فعلي المستوي المؤسسي يفترض أن يمثل المدنيون اليد الطولي التي ترسم السياسات العامة بما فيها السياسات العسكرية [11].

كما يمكن تعريف العلاقات المدنية العسكرية حسب كل من **بول شامبرس وأورال كراسن**, poul chambersand auralcrossant,بانها مجموعة التفاعلات بين العسكريين والمدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية[12]

كما يمكن تعريفها كذلك بعلاقة المؤسسة العسكرية مع السلطة المدنية ’ودائما ماتعرف هذه العلاقة أنها متنافرة وتشبه تلك العلاقة بين العمال والإداريين أو العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية ,حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكل منهما مصالح تناضل من أجلها وتساوم عليها الطرف الآخر [13].

ومن خلال التعريفات سالفة الذكر فالعلاقات المدنية العسكرية هي عبارة عن مجموعة التفاعلات والتداخلات التي تخضع لها مؤسسات الدولة بكل أنساقها بما فيها المؤسسة العسكرية ,حيث تكون مخرجات هذه التفاعلات ضمن السيطرة المدنية , أو ضمن السيطرة العسكرية بما يخدم مصلحة هذه المؤسسات ,والتي بدورها تناضل من أجل مصالحها السياسية والسيادية ومنه فالعلاقات المدنية العسكرية هي جملة من التفاعلات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية للدولة.

3-المدارس والنماذج والنظريات والاسهامات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية:

- المدارس والنماذج :

[10]- بومدين عربي مقال منشور بعنوان ,العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر,مجلة الحوار المتوسطي ,المجلد العاشر,العدد,2جوان 2019,ص,26.

[11]- حمدي عبد الرحمان وآخرون ,كتاب بعنوان,الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا ,منتدي العلاقات العربية والدولية,الدوحة,ص,24.

[12]- بومدين عربي ,نفس المرجع ,ص 26:27..

[13]- نور الدين حفيظي , مرجع سبق ذكره,ص16.

ان ظاهرة تدخل الضباط علي الصعيد السياسي تتمحور في ثلاثة اتجاهات تتمثل في مدارس أساسية وهي :

1 – المدرسة الاولي :ويركز أصحابها علي البيئة السياسية والاجتماعية للدولة ,وعلي رأسهم نجد **صامويل هنتغتون** ,**وصامويل فاينر** ,وكلاهما يؤكدان علي أن ظاهرة الانقلابات العسكرية هي ظاهرة يمكن أن تميز معظم البلدان ذات الأنظمة السياسية التي تفتقد إلي ثقافات سياسية ومأسسة وذلك يرجع إلي العديد من المشاكل ومنها ,غياب التنمية,الإنقسامات المجتمعية,....الخ.

2–المدرسة الثانية:ويري أصحابها أنها تركز علي القدرة التنظيمية وطبيعة العسكريين أنفسهم فقد اهتم "**موريس جانوفيتز**'بدواعي تدخل الجيش في العملية السياسية ,ويدعم توجهه هذا بحب الوطن والولاء له والانضباط والمهنية والانسجام الموجود في قلب المصلحة الوطنية وهو ما يدفع بالعسكريين إلي التدخل في الشؤون السياسية ,وذلك من أجل إنقاض دولتهم وتخليصها من أيادي المدنيين الفاشلين .

3–المدرسة الثالثة :وتتمثل هذه الرؤية في التوافق والتشارك ,والتي تقوم علي أنقاض فكرة الفصل بين إختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية بإعتباره غير واقعي ,بالنظر إلي مصالح العسكريين في التدخل وتفضيلاتهم للسياسة النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية وهذا ما جسدته رؤية **"ربيكاييف"** ,والتي مفادها أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا قد يساهم في تصاعد تدخله ومن ثمة فإن الحوار والتوافق بين المؤسسة العسكرية والنخب المدنية تصبح هي الكفيلة لاحتواء التدخل العسكري [14].

كما أن **هناك تعريف** لهذه المدراس بشكل آخر حيث تنقسم إلي شقين:

نظرية التوافق: وقد طرحت **ريبكاشيف** هذه النظرية بهدف التأكيد علي الفصل بين العسكريين والمدنيين ,وتقدم هذه النظرية عدة إفتراضات منها :

–التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والمدنيين.

–التأكيد علي أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم التدخل العسكري ,وتبرر ذلك بأنه كلما زاد التوافق بين العسكريين والمدنيين والنخب تراجعت احتمالات التدخل, وتعتمد هذه النظرية علي حسب قول "د.شادية" علي ثلاثة مستويات ومعايير وهي العسكريون ,والنخبة السياسية , والموطنون.

[14] –أمحمد رفيق غراب ,مقال بعنوان ,العلاقات المدنية العسكرية :دراسة في الأطر النظرية ,مصر انموذجب,المجلة الجزائرية للامن والتنمية ,العدد الثالث عشر,جويلية 2018,ص,3,4.

نظرية اقتسام السلطة :وهي من طرح **دوجلاس .ل.بلاند** ,حيث تقوم علي أساس أن العسكريين دورهم في مجال الدفاع بشكل أساسي إلي جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الحاجة و الضرورة[15] ,وتقوم هذه النظرية علي افتراضين هما :

أن السيطرة المدنية علي العسكريين قد تحققت ومستمرة في آن واحد من خلال اقتسام السلطة ,حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته ,تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولايكون هناك تتداخل بين المسؤوليات.

ويري الافتراض الثاني أن هناك مصدر واحد ,لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين ,خارج المؤسسة العسكرية والسيطرة المدنية هنا عامل متغير وديناميكي في آن واحد ,يتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف وحتي الأسباب والقضايا والمسؤوليات ويري **دوجلاس ل.بلاند** ,أنه لا يوجد أي تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية, حيث يرجح ذلك إلي أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات العقلانية [16]

- **إسهامات صامويل هنتغتون**Samul/huntington:شخصية مثير للجدل ,رحل عن الحياة قبل عدة سنوات ,اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة والمدنية وبحوثة في انقلابات الدول ثم قدم نظرية صدام **الحضارات** والتي بدورها طرحت مفهوما جديدا لطبيعة الصراع الدولي [17],ويناقش صامويل العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري ويري أن طبيعتها لها تأثير مهم علي الفعالية العسكرية حيث طرح نموذج يوضح من خلاله رؤيته لدور العسكريين في النظم الديمقراطية ,ودوره في النظام السياسي من خلال مبدأ الإحتراف ,وعدم التدخل في الحياة السياسية ويؤكد في هذا الإطار أن الجيوش المحترفة تتميز وتتسم بعدة صفات [18], وعلي هذا النحو يؤكد **صامويل هنتجتنون** أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها ,الخبرة ,المسؤولية الاجتماعية ,التضامن الجماعي الداخلي , ويقترح **هنتجنتون** أسلوبين لتحقيق وإحكام السيطرة المدنية وهما سيطرة مدنية ذاتية , وسيطرة مدنية موضوعية [19].

---

[15] –شادية فتحي إبراهيم,العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي,دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية,مجلة النهظة,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,القاهرة ,العدد الرابع,أكتوبر,2006,ص,13,14.

[16]– مازن حسن و,تامر عبد الحميد محمد مرتضي,العلاقات المدنية العسكرية ,دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقاليةفي بوركينافاسو,مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ,المركز الديمقراطي العربي,العددالخامس ,21جانفي ,2016,ص10,

[17] –شاهر إسماعيل الشاهر,النظريات التفسيرية لفهم عالم مابعد الحرب الباردة ,مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية,عمان, الأردن,المجلد02,العدد,10,8,ماي 2019,ص17.

[18] –عبد المنعم المشاط ,العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث ,مجلة السياسة الدولية ,مركز الاهرام للسياسة والاستراتيجية ,القاهرة,العدد,192,افريل ص,49.

[19] –مازن حسن ,و تامر عبد الحميد محمد مرتضي ,مرجع سبق ذكره، ص 13.

-**إسهامات موريس جانووتيز**:يعتمد موريس في إسهامه عل الفعالية العسكرية ولكن في إطار لعلاقات مدنية عسكرية مثابة ذات متغير تفسيري حيث أن المتغير التفسيري لن يؤثر ولن يشكل فعالية الجيش ,ويضيف **موريس** أنه يبني حجته علي قوة الجيش ويقيم من خلاله الجيش الأمريكي خلال الحرب الباردة ولذلك فقبول مثل هذه الأدوار من قبل الجيش سيكون له أثر وتأثير مفيد علي طابع العلاقات المدنية العسكرية والسيطرة المدنية[20]وقد ميز **موريس** نموذجه بنظم تنافسية ديمقراطية, نظام تخالف عسكري مدني ,نظام أوليجاركية ,نظم سيطرة سلطوية شخصية ,نظم حزب واحد جماهيري [21].

ثانيا : جدلية العصب العسكرية والسياسية في إفريقيا والوطن العربي :

تعد المهام الموكلة والمنوطة بالجنود أو الضباط أو صف الضباط والقادة في الثكنات العسكرية والتي تسيرهم إلي الحرب والدفاع العسكري ,عن الدولة ومؤسساتها ضمن ما يسمي بالدفاع الوطني علي السيادة الترابية والوحدة الشعبية ,فتجد أن المؤسسة العسكرية وبخص القيادة تجد نفسها مدفوعتا الي التدخل في السياسة ,لأن من وجهة نظرهم أن الحكام المدنيين يضرون بقدرة الجيش في الحرب والأزمات سوآءا الداخلية أو الخارجية[22]

1- العلاقة الجدلية بين العلم العسكري والمذهب العسكري والنظرية العسكرية :

- العلم العسكري/كمنظور ابستمولوجي :

يري جلين فويلز في مقال نشره بعنوان 'هل العلوم العسكرية علمية؟ 'أن مصطلح العلوم العسكرية عموما مجموعة من نظريات ومفاهيم وأساليب توظفها القوات المسلحة ولكنها ,كفرع أكاديمي ,غير معرفة جدا لأنها تعتمد بالأساس علي خليط من مناهج التاريخ والاقتصاد والشؤون الخارجية والدراسات الأمنية والقيادة وإدارة الأعمال وهندسة النظم فضلا عن عناصر أخري من العلوم الفيزيائية والاجتماعية ,ويعود **فويلز** ويقول أنه في القرن التاسع عشر كان علم العسكرية يستخدم بكل متكرر ويوضع جنبا إلي جنب مع الفيزياء والفلسفة وغيرها من التخصصات الأكاديمية الراسخة[23].

---

[20]- Suzanne c.nielsen.civil-military.relations Theory andmilitary.effectiveness'.publuic.vol<ten:number ;2:2005<PP;3,4;5<

[21] Morrise.janowitz.militry.institution.s.and.coercion.in.develeping.nation.chicago.press/1977;P;82.

[22]- بومدين عربي ,مرجع سبق ذكره ,ص,31.

[23] -جلين فويلز,هل العلوم العسكرية علم ؟,مجلة راقب ,RAQEB.منشور في 9,سبتمبر ,2014،ص2.

كما يعرف العلم العسكري علي أنه نظام أو منظومة المعارف المتعلقة بطبيعة الحرب وقوانينها وبتحضير القوات المسلحة ,والبلاد للحرب وأساليب وطرائق خوضها ,وبما أن دراسة الحرب ليست حكرا علي العلم العسكري ,فمن الطبيعي أن تشترك العلوم الأخرى بدراسة هذه الظاهرة مع العلم العسكري ,ومنه فالعلم العسكري يتأثر بالعلوم الأخرى ويستفيد منها في آن واحد, حيث أن نتائج ومنجزات هذه العلوم تستخدم في إيجاد وسائط صراع مسلح جديد وتطورها بالإضافة الي أن معطيات ونتائج أبحاث العلم العسكري تستخدم في صياغة وتكوين المذهب العسكري[24]

ومن خلال ما تم ذكره نلاحظ أن العلم العسكري ذو اتجاهات وأبعاد منها البعد العلمي والذي يتعلق بدراسة المناهج والأطر النظرية والبحث النقدي والدائم من أجل تأطير القاعدة الدفاعية للبلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ,وأما الاتجاه الثاني والثالث فيتعلقان بإدارة الحروب والأزمات والذي تدخل فيه الاستراتيجيات بما فيها التخطيط والتكتيك والهندسة والمعلوماتية .

–المذهب العسكري :

تعود المحاولات الأساسية والبدائية للتركيز علي المعارف العسكرية في صيغ محدودة إلي القرن الثامن عشر عندما برزت جملة من المبادئ ,النظرية العامة حول الإستراتيجية العسكرية وقد تضمنت آراء التي لها وتمتاز بطابع الشمول في الحرب ,والتي تنطوي بذلك تحت لواء **العلم العسكري المحدود** ,والذي بدوره يبحث عن وفي الشؤون العسكرية وأنظمتها وفلسفتها ,وفي الوقت ذاته دخلت الفلسفة والعلوم الاجتماعية والتي منها السياسية في النظريات العسكرية المختلفة وتطورت فيما بعد لتصبح مذاهب عسكرية لها كامل أبعاد النظرية والتطبيق ,ولما كانت الأزمات والحروب ظاهرة اجتماعية مترابطة وتاريخية محددة وحتمية في الدول وبين الشعوب والمجتمعات المتناقضة بطبيعة الحال ,فقد كان علي الدول أن تضع مذهبها العسكري بما يتلائم مع مصالحها العليا وسياساتها وتطلعاتها الوطنية والقومية [25].

– النظرية العسكرية:

ترجع أصول النظرية العسكرية الي اكثر من ثلاثين قرنا مضت ,وقد ظهرت الأصول الاولي للنظرية فضل الهام القادة العسكريين وفطنتهم وعبقريتهم ,ثم تأكدت تلك الأصول وتبلورت وتكاملت تدريجيا وتراكميا علي مر

[24]– العماد حسن التركماني ,المذاهب العسككرية في العالم ,دمشق للنشر والتوزيع ,الطبعة الاولي ,سنة,1995،ص33-34.

[25]– العماد حسن التركماني المذاهب العسكرية في العالم ,مرجع سبق ذكره ،ص54.

العصور وقد تأثرت هذه النظرية في نشوؤها بعوامل سياسية وبيئيو وايديولوجية كما تعرضت لعمليات ارتقاء وتطوير , ويعتقد كارل كلاوزوفيتز ان الهدف الأساسي من أي نظرية هو توضيح المفاهيم والأفكار التي أصبحت مشوشة ومتشابكة [26],ان تاريخ سير الحرب بجميع جوانبه هو أساس أي مدرسة أو نظرية عسكرية سليمة بدون أمثلة تاريخية ودروس مستسقاة من الصعب أن نري كيف يمكن تطوير نظرية عسكرية سليمة أما الجانب الآخر للنظرية العسكرية فهو رؤية الحرب في المستقبل أو النظرة الإستشرافية لمستقبل الحرب ولا نقصد هنا التوقعات او التنبؤات

بل نقصد الدراسة العلمية المستقبلية والتي تبني في وسط منهجي وعلي أسس علمية , فينبغي أن تأخذ النظرية العسكرية في نواحيها جميع المجالات سواء التكنولوجية الحالية أو المستقبلية كما تطرقنا سابقا وأما الاختبار الحقيقي للنظرية العسكرية هو ممارسة الحرب فالنظرية العسكرية الصحيحة يمكن أن تقترب من واقع الحرب ولكن لا يمكنها أن نطابقه كاملا لذي فالنظرية العسكرية قابلة للتعديل أو التغيير أو التخلص منها[27] ومن خلال من تقدمنا به من تعاريف مختلفة للعلم العسكري والمذهب العسكري والنظرية العسكرية نري أن كل العلم والمذهب قد أسسوا لظهور النظرية وبالتالي أسست هيا بدورها لظهور المذهب وقد كانت الجدلية طردية بين العلم والمذهب والنظرية حيث كلما تطور العلم تطورت النظرية تطور المذهب العسكري لأن كل منهم يتأثر ويؤثر علي الآخر .

2–أزمة القرار السياسي والقرار العسكري في إفريقيا والوطن العربي –أثناء /خلال / الأزمات :

لقد عرفت القارة الإفريقية عامة والوطن العربي خاصة مجموعة من الأزمات منها الخارجية والمتمثلة في الاستعمار والاستعباد وسرقة خيرات البلدان سوآءا الإفريقية أو العربية وكذلك ظهور أزمات داخلية والتي بدورها نابعة عن تلك الأزمات السابقة التي ارتكبها حراس التخلف بتعبير **برهان غليون** ,إن الاستعمار الذي شرد ونهب وسرق واستعبد أهل الدول والمدن هو السبب الرئيسي في هذه الازمات التي تعيها القارة الافريقية الآن من نزاعات داخلية طائفية تارة ومذهبية تارة أخري . فقد تأثرت هذه العيوب فيما بينها بل وحتي مع جيرانها وخاصة في إفريقيا وما يتمثل في النزاعات علي الحدود ,غير أن هذه الأزمات قد غيرت في اتجاهاتها من خارج الدولة الي داخل الدولة وأصبحت العصب الرئيسي في تسيير الحكومات في دول إفريقيا عامة والوطن العربي خاصة وسنحاول في هذا الجزء التطرق لبعض الأزمات الداخلية التي تمس بسيادة الدول في إفريقيا والوطن العربي

–القرار السياسي /العناصر /الموضوعات /الأهداف:

[26] -Websters.thirid new.international.dictionary.unabridged(springfield/ma:MERRIAMwebster.1981<6

[27] -Scot robertson.thedevelopment.of;raf.stategic bombing doctrine1919<1939<cl pqrqgerPubli1995<6

يعرف القرار السياسي بأنه ذلك القرار الذي تتوفر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادرا عن شخص ذي صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية,أو منصبا علي موضوع يتعلق بالسياسة العامة للدولة [28],كما يعرف **جيمس جابز JEMS JABES** القرار بأنه الهدف الموجه للسلوك المصنوع من قبل الفرد إستجابة لحالة معينة مع وجود قصد لإشباع الدافع الذي وراء الحاجة [29],كما يعود **د.فاروق عمر** ويقول أن للقرار السياسي مجموعة من الأسس والمرتكزات يجب أن تتوفر في القرار السياسي أيا كان نوعه ,إستراتيجيا او يوميا وهي الشرعية, الإلزام, العمومية, المجتمع [30]كما يمر القرار السياس بمجموعة من الآليات وهي صنع القرار السياسي وأخيرا إتخاذ القرار [31].

-القرار العسكري /العقيدة العسكرية/ الاستراتيجية العسكرية :

ويتجلي لنا معرفة القرار العسكري من خلال التعريف بأهم مبادئه وهي العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية إضافة إلي المذهب العسكري الذي أشرنا إليه سابقا .

العقيدة العسكرية :وهي مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلي إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب .لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية[32],ويمكن تعريف العقيدة العسكرية بطرق مختلفة وفي دول مختلفة كما تختلف القرارات العسكرية من دولة إلي دولة ,وهذا حادث بفعل التعريفات المختلفة للمصطلح . الذي يتأثر بالعوامل الأمنية التي تواجه تلك البلاد إلي جانب التوجهات والتطورات التكنولوجية القائمة والمستجدة ,وعناصر السياسات الداخلية في أفرع وتخصصات القوات المسلحة ,مثل المنافسة ,والصراعات والأزمات المحتملة بين صناع السياسة من العسكريين والمدنيين حول أولويات الأمن القومي والميزانية المالية والتي قد تضطر القوات المسلحة من خفض أو رفع حجم أهدافها العسكرية ,وأحد تقديرات العقيدة العسكرية يصفها بتركيز القدرات العسكرية الاستراتيجية علي تحديد الأهداف

---

[28]– فاروق عمر العمر.صناعة القرار والراي العام ,بحث منشور ومتوفر,موقع أصدقاء, ,ص,"23.

[29] –لرقط حسين ,عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الدسمقراطي ,دراسة حالة الجزائر 1989;2009;,رسالة ماجستير,2015 .., جامعة المسيلة ,ص 18.

[30] –فاروق عمر العمر ,نفس المرجع ,ص 24,23.

[31]– لمعرفة المزيد حول القرار السياسي وصنع القرار والياته ومراحلة نرجوا العودة الي رسالة الماجيستير التي تم ذكرها سابقا ل:لرقط حسين من اجل التغلغل في المفهوم اكثر ودراسة دراسة تحليلية .

[32]– زهرة شيخ الشيوخ,العقيدة الاستراتيجية لحلف مال الأطلسي بعد الحرب الباردة,1999,2008,رسالة ماجستير فرع العلاقات الدولية ,كلية العلوم السياسية والاعلام ,جامعة دالي براهيم,2012،ص.15.

الاستراتيجية والنتائج النهائية المطلوب الوصول اليها مع وضع تفاصيل العمل العسكري المطلوب [33] ومن خلال التعريفين هل العقيدة العسكرية هي القرارات العسكرية ؟سوف نري ذلك بعد التطرق إلي الاستراتيجية العسكرية.

الاستراتيجية العسكرية: عرفها **كلاوزفيز** بأنها فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلي هدف الحرب ,بينما عرفها **ليدل هارت** علي أنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة **[34]**

ومن خلال ما تم سرده حول العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية نلاحظ أن القرار العسكري هو مخرجات كل من العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية لأن كل منهما يستخدم من أجل تحقيق والوصول إلي أهداف معينة سوآءا سياسية أو عسكرية وكلها تصب في قالب واحد وهو المصلحة العليا للدولة.

العلاقة بين القرار السياسي والقرار العسكري :

يقول بعض الاستراتيجيين أن خضوع الرجل العسكري للسلطة السياسية بات مطلوبا ,في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضي ,وذلك من أجل المحافظة علي حرية العمل وتوسيع مجالاتها كما بدأت السلطات السياسية في العديد من دول اليوم ,باتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالأمور العسكرية ,تلك القرارات التي كانت في السابق من مسؤولية القائد العام العسكري حصرا لذلك يجد القائد العسكري نفسه مكبلا بقيود كثيرة حول الأهداف العسكرية ,وأماكن تركيز القوي ,ومدة العملية ,وأسلوب القتال والأسلحة الواجب استخدامها ومعني آخر أصبح تصرف القائد العسكري مقيدا تراقبه السلطة السياسية ,يقول الجنرال إلبرتيني (إن وظيفة قيادة الجيش هي تدمير القوات المسلحة المعادية ,وهدف الحرب هو النضال من أجل السلام ضمن روبط تتوافق مع السياسة التي تتبعها الدولة ...ومن هنا تتوجب وتتطلب هذه الاعتبارات ضرورة وجود نوع من التنسيق وتوحيد وجهات النظر بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية.[35]

والسؤال المطروح كيف يمكن للسياسة أن تمارس دورا رئيسيا وأكثر فعالية دون أن تلحق الضرر باستراتيجية الأعمال العسكرية؟

إن الحرب شيء مختلف عما إعتاد المرء عليه فهي لا تمثل ظاهرة مستقلة .بل تخضع للضالعين في مجال السياسة وذلك إذا افترضنا أن الحرب تنطلق من هدف سياسي ,فمن الطبيعي أن يكون هذا الهدف هو الذي أوجد الحرب

[33]– بيرت تايمان ,العقيدة العسكرية ,دليل مرجعي ,ترجمة طلعت الشايب,المركز القومي للترجمة,القاهرة ,الطبعة الاولي ,2015,ص,11.

[34]– ليدل هارت , الاستراتيجية وتاريخها في العالم .ترجمة ,ص,477,

[35]– العماد حسن التركماني ,مرجع سبق ذكره,ص71.

كدافع أول ,إن السياسة تلازم الاستراتيجية العسكرية وتمارس تأثيرا دائما فيها .طالما تسمح في ذلك طبيعة القوي المتفجرة ,ومن هنا لا يسع الاستراتيجية العسكرية إلا أن تتبع قوانينها الخاصة بل يجب النظر إليها كجزء من الكل وهذا الكل هو السياسة ,إن الاستمرارية المنطقية لفكرة أن السياسة تستخدم الحرب كوسيلة للوصول إلي الهدف يقع كليا خارج مجالها ,يجب بعد انتهاء الحرب أو قرب انتهائها أن تعود السياسة التي تولدت عنها الحرب للظهور أكثر فأكثر لتحل أخيرا المقام الأول عند عقد اتفاقيات السلام ورغم ضرورة استقلالية الاستراتيجية العسكرية في الحرب إلا أن الكلمة الأخيرة عند العزم في الحرب وعند عقد اتفاق السلام تبقي للسياسة [36].

ومن خلال العلاقة بين القرار السياسي والقرار العسكري نري أن السياسة دائما هي المحفز ونقطة البداية والنهاية لأي مبادرة من طرف مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة العسكرية فالقرار السياسي هو المنسق والموجه والمنظم للقرار العسكري وذلك في السلم أو الحرب ,لأن السيطرة المدنية منفصلة علي السيطرة العسكرية لكنها مهيمنة من الجانب المؤسساتي ,سواء في السلم كما ذكرنا سالفا بواسطة الدبلوماسية والمفاوضات أو في الحرب وذلك من خلال التعبئة واتخاذ القرارات .

[36]– العماد حسن التركماني ,المرجع نفسة ,ص73.

الفصل الثاني :أسباب ودوافع عسكرة الأنظمة في إفريقيا والوطن العربي.

أولا : ضعف التنشئة السياسية للمجتمعات في إفريقيا والوطن العربي.

ثانيا :ضعف المجتمع المدني في إفريقيا والوطن العربي.

ثالثا :هشاشة الأحزاب السياسة في إفريقيا والوطن العربي.

رابعا : ضعف الثقافة السياسية في إفريقيا والوطن العربي.

أسباب ودوافع عسكرة الأنظمة في إفريقيا والوطن العربي:

تحوي القارة الإفريقية خاصة والوطن العربي عامة مجموعة من التناقضات، فهما وجهان لعملة واحدة من حيث الفقر والهشاشة والتخلف ، إلى جانب اعتبارهم فسيفساء من الثقافات الإثنيات، العرقيات والهويات، كل هذا التنوع والثراء جعل من معانتهم مع الاستعمار والاستيطان الذي ساهم في تكريس التخلف والأمية علي جميع الأصعدة .

فالدولة في إفريقيا منذ استقلالها مازالت تعاني من مجموعة من التحديات والإشكاليات، تقف كحجرة عثرة أمام التنمية والتقدم، حيث لازالت الدولة لحد الآن تراهن على أشكال التنظيم والحكم الملائمة للوصول إلى دولة الحق والقانون، في حين نرى أن هذا الموضوع قد حسم منذ ظهور معاهدة وستفاليا سنة 1846، فمنذ الستينات تراهن الدولة في إفريقيا على عملية التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات وأجهزة ديمقراطية من أجل الأداء السياسي والاقتصادي وفض العلاقة مع المؤسسة العسكرية وتدخلها في الشؤون المدنية, ونفس الشيء والمعانات مع الدول العربية كذلك فالمعيار متطابق هنا ، لأجل هذا وجب معرفة الأسباب الكامنة وراء جل هذه الإشكاليات.

دراسة في الأسباب

1- ضعف التنشئة السياسية للمجتمعات في إفريقيا والوطن العربي:

يعرفها" نورمان أدلر" و"تشارلز هارنجتون" بأنها عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة"[37].

كما عرفت كذلك على أنها تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع من خلالها إلى إكساب الفرد القيم ، المعايير والتوجهات السياسية اللازمة والضرورية لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع[38].

أما "هايمان" " فيرى بأنها عملية تعلم الفرد الأنماط الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا"[39],فالتنشئة السياسية هي تلك العملية التي تنتقل عبرها الثقافة السياسية وبها تستمر ومن خلالها تتغير ,وما يرتبط بها من دوائر تربوية وتوعوية وتعليمية بدءا بالأسرة ومرورا

[37] - محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفيزيون، ط1، مصر: دار النشر للجامعات، 1997، ص ص. 22،23

[38]- كريمة حوامد، دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية دراسة ميدانية جامعة باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، (باتنة:جامعة الحاج لحضر ، 2008)، ص.17.

[39]- محمود حسن إسماعيل، المرجع السابق، ص. 22

بالمدرسة والنادي والمجتمع المدني والحزب وإنتهاءا بالدولة[40],كما يعرفها فريد جريشتن ,علي أنها عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية ,ويعرفها أحمد بدر بأنها تعلم سياسي رسمي وغير رسمي مقصود أو غير مقصود أو مخطط له بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد ,كما تشمل أيضا التعلم السياسي الصريح والواضح والتعلم الغير سياسي الذي يؤكد علي السلوك السياسي فيتعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية ذات الارتباط بالسياسة أو اكتساب الأفراد لصفحات شخصية ما[41],من خلال كل ما سبق يمكن تعريف التنشئة السياسية بأنها كل ما يكتسبه الفرد من قيم ومكتسبات يتجاوز بها المرحلة البيولوجية والاجتماعية ليصبح كائنا سياسيا بامتياز، وتساهم في هذه العملية مجموعة من المؤسسات إبتداءا من الأسرة، المدرسة، الأحزاب وغيرها, وكذلك العناصر التالية ,السيكولوجي والفيزيولوجي للأفراد والمجتمع ,فالتنشئة السياسية في إفريقيا والوطن العربي ,قد خضعت إلي الجانب التنظيري فقط ,ولكنها لم تتقبل الجانب التطبيقي ,والتي سنتطرق لها في العقد الإجتماعي بين الحاكم والمحكوم,كما أنها مبنية علي كيان الضعف وبناء المصلحة الخاصة علي حساب المصلحة العامة وعدم المبالات ,كما تخضع لمعايير عدم الفهم للحقوق والواجبات , كما أن التنشئة السياسية في **إفريقيا والوطن العربي** تخضع لمعايير الاختيار والتحيز لا إلي معايير الشمولية ,فالاختلاف بيننا وبين الغرب هو أنهم يسعون إلي تنشئة أجيالهم تنشئة سياسية ثقافية ,ذات أخلقة دائمة من أجل الحفاظ علي الهوية والثقافة في الأجيال القادمة علي عكسنا نحن الذين نريد طمس كل ما هو موروث عندنا من ثقافات ودين وسياسة وهو العامل الذي أفرزته موجات العولمة أو ما يعرف بالغزو الثقافي فورثنا التقليد والتمني .

2- هشاشة المجتمع المدني في إفريقيا والوطن العربي

"المجتمع المدني في أبسط معانيه هو النقابات واتحادات، العمال والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية والنوادي ومجموعة المنظمات غير الحكومية والغرف التجارية والاتحادات المهنية التي يربط بين أعضاءها رباط اجتماعي"[42]

كما يعرفه علي حرب بأنه: "مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية"[43].

---

[40]- وسام محمد جميل صقر ,الثقافة السياسية وانعكاسها علي المواطنة لدي الشباب الجامعي في قطاع غزة;2005;2009;:رسالة ماجستير في العلوم السياسية,جامعة الازهر,ماي ,2010,ص,21.

[41]- ميلود طواهري,فاطمة بن يحي ,دور عملية التنشئة السياسية في إرساء المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية,مجلة الحقوق والعلوم السياسية,العدد,12,جوان,2019,ص05.

[42] -محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني والدولة، ط1، مصر: النهضة، 2007، ص.9

[43] - علي حرب، العالم ومآزقه منظم الصدام ولغة التداول، ط2، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007، ص.17

كذلك عرفه "عزمي بشارة" " المجتمع المدني هو صيرورة فكرية وتاريخية نحو المواطنة والديمقراطية عبر مجموعة من التفصيلات والتمايزات في العلاقة بين الفرد والجماعة أو بين المجتمع والدولة"[44].

من خلال التعريفات السالفة الذكر نري أن المجتمع المدني هو ذلك العمل الطوعي الذي تمارسه مجموعة من الأفراد لتحقيق مصالح مشتركة ,خارج الجانب الرسمي ,وأهدافه تخدم المجتمع والدولة ويسعي المجتمع المدني إلي خلق محفزات بين المجتمع والدولة وذلك عن طريق الديمقراطية التشاركية ,وربط المجتمع بالدولة وأخلقة الحياة السياسية داخلها,غير أنه لاقي كذلك دوامة الفشل داخل الحيز **الإفريقي والعربي** من خلال عدم التفريق بين الحزب السياسي والمجتمع المدني ,وكذلك من خلال الإعتماد علي إشباع المصلحة الخاصة والضيقة علي حساب الصالح العام ,فالمجتمع المدني في الغرب يسعي إلي فك وهدم الجدار العازل بين سلطة الدولة والمجتمع وذلك من أجل اقتسام المسؤولية والمنفعة المشتركة بين الحيز الحكومي والحيز المجتمعي , واما في إفريقيا والوطن العربي فالمجتمع المدني يحاول عزل السلطة أكثر لإشباع مصالحه الضيقة والوصول به إلي مناصب سياسية يعني نفس عمل الحزب السياسي ,مما يوحي ان هناك خلط وبرغماتية سياسية .

3- ضعف الأحزاب السياسة في إفريقيا والوطن العربي:

يعرفها لاسويل وكابلان" هو "مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الإنتخابات".

كما يعرفه سيجموند نيومان " بأنه تنظيم للعناصر السياسة النشيطة في المجتمع يتنافس سعيا للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة"[45].

كما يعرفه أسامة الغزالي على أنه اتحاد أو تجمع ذو, بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة"[46],ويمكن تعريف الحزب السياسي علي أنه جماعة منظمة من المواطنين تسعي بالطرق المشروعة إلي الوصول إلي مقاعد الحكم والدفاع عن من يتربع عليه ,ومهما اختلفت التعاريف المقدمة بصدد الحزب السياسي إلا أن كلها تتفق في وجود منظمة من الأفراد قادرة علي التعبير عن مطالبهم وسياساتهم سوآءا كانوا رجالا أم نساءا أو مجتمعين,كذلك وجود مجموعة من الإقتراحات تمس سياسة الحكومة ,

[44]- محمد يحي حسني، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو غرامشي، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017، ص.12

[45] - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: دار المعرفة، ص.14

[46] - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص. 20

وأخيرا وجود نشاط يهدف الي السيطرة علي السلطة وممارستها ,مع أنها قد تختلف الأدوار والوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية[47]

والملاحظ أن الأحزاب السياسية دورها وهوايتها انتقاد السلطة وتتبعها أما هدفها الأسمي فهو الوصول إليها والقيادة ضمن تعبئة شعبية ذات توجهات سياسية وحتي أيديولوجيا ببرامج واستراتيجيات مختلفة تحمل علي عاتقها ,المنفعة للفرد والمجتمع والدولة ,غير أن هذا الحلم المنشود لم يتحقق في إفريقيا والوطن العربي وذلك لوجود محفزات أخري لهذه الأحزاب والتي سعت الي إخماد ثورتها السياسية والتي سوف نتطرق لها في الدوافع التي كرست مبدا التخلف علي جميع أجنحة التطور السياسي داخل الحيز العربي والإفريقي علي حد سواء ,فمن غير المعقول والمقبول أن يسعي حزب إلي التغيير ومناشدة الديمقراطية وانتقاد السلطة في إفريقيا والوطن العربي بالاستبداد وانتقادها ,وهو يكرس نفس المبدأ في حزبه فهناك أحزاب قد استحوذ عليها مجموعة من الأشخاص حيث تفوت مدة ترأسهم علي هذه الأحزاب عشرون سنة ,فكيف تكون الديمقراطية بمثل أحزاب كهذه, والغريب في الأمر أن هذه الأحزاب تنادي بتفعيل الديمقراطية والتداول السلمي علي السلطة ,فهل يعقل ان تنادي بشيء أنت أصلا لا تفعله ولست مقتنعا به ,فهذا من بين الأسباب التي ساهمت في فشل الأحزاب السياسية في افريقيا والوطن العربي ,إضافة إلي العامل الديني والايديولوجي والذي طابعه بالدرجة الأولي مصلحي لأن الدين لايستخدم للكذب علي الشعوب أو من أجل الوصول به الي السلطة ,ونري ذلك في الخطابات السياسية لبعض الأحزاب التي تستغل بعض المؤيدين لها بعبارات رنانة لكسب موالاتها وإستعطافها بإسم الدين الذي هو برئ من تصرفاتهم الاستغلالية.

4- ضعف الثقافة السياسية في إفريقيا والوطن العربي :

يعتبر جابريال ألموند من أوائل من أدخل مفهوم الثقافة السياسية"Politicah.Culture",في الدراسات السياسية وذلك في مقالة هدف من خلالها إلي أن يقدم تصنيفا مقارنا للنظم السياسية نشرت عام 1956م,والتي أشار فيها إلي الثقافة السياسية والتي يري فيها أنها ذات صلة وثيقة بالثقافة العامة فهو يري أن النظام السياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية محددة كما أن السياسة والسلطة السياسية في أي مجتمع تتأثر أشد التأثير بالقيم والمفاهيم والتصورات السائدة داخل حيز المجتمع[48],ومن وجهة نظر أخري وبعد أن وصل لنا مفهوم الثقافة كما

[47]- مسراتي سليمة,دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة,الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي,مجلة صوت القانون المجلد الخامس ,العدد,02,اكتوبر2018,ص,5.

[48] -وسام محمد جميل صقر, مرج سبق ذكره,ص,21.

تحدد في الفكر الأوروبي ,ولفت إنتباهنا لكلمة الثقافة في لغتنا وتراثنا الإفريقي والعربي ,لم نتمكن ولم نسهم بإضافة معرفية خلاقة تلفت الإنتباه علي مستوي الفكر الإنساني الذي ظل يسائل نفسه بإستمرار حول ماهي الثقافة ؟,وإلي يومنا هذا والسؤال عن ماهية الثقافة ,مازال يطرح ويتجدد ولم تظهر إجابة يمكن وصفها بالنهائية والمكتملة ,وعدم الاكتمال هو الذي يدفعنا نحو إدراك الحاجة المستمرة للثقافة وعدم التوقف عن استنطاقها ومسائلتها والإصغاء إليها كلما تجددت الحياة وتغيرت أحوال الاجتماع الإنساني ,كما لا ننسي أن هذه الحاجة بطبيعتها تستجيب لمتطلبات المجتمعات الإنسانية علي اختلاف مستوياتها المدنية والحضارية ,المتقدمة منها ومن هي في طريق النمو وحتي المتخلفة التي نحن ضمن طريقها للنمو والتخلي عن هذه التبعية الثقافية العالقة في كياناتنا[49],إن فلسفة الإنسان وثقافته تستهدف من ثم أن تكون تجريبية بكل مافي الكلمة من معني ,إنها تستهدف الكشف عن مشاركة الإنسان في متعدد الأبعاد ,سياسي, ثقافي ,وجودي ,نوعي ,عام ,خاص, وهي ترتبط ما بين المفاهيم الملائمة للإضاءة هذه الخبرة في حدود كل ما يمكن أن نعرفه عنها وحين تقوم هذه الفلسفة بمهمتها علي خير وجه ,فإنها في الحقيقة لن تمثل نظرة جديدة إلي العالم ,ولكنها سوف تكون صياغة واعية ,وتوصيفا نقديا لخبرة الإنسان وهو يشارك في دراما وجوده ,وهو ما تقوله الثقافة وتدعمه السياسة داخل وخارج محيط الدولة ككيان وحيز مغلق ومفتوح في آن واحدة[50]واذا رجعنا الي الماضي ومنذ أن أصر هارولد لازويل لأول مرة علي الأهمية المركزية للعمق النفسي الحديث لفهم السياسة,وحتي هذا اليوم لا توجد شرعية تتصل بالروابط المهنية التي سعي "لازويل "لبنائها ,قبل أن يحاول الدمج بين السياسة وعلم النفس حاول المفكر غراهام والاس ,بطريقة أخري أن يضع مشكلة الطبيعة الإنسانية ركيزة للدراسة السياسية ,ويشارك "والتر ليبمان" في العديد من كتبه الأجندة نفسها مع والاس الذي كان أستاذا له ,ولو أخذنا ذلك بمنظور أقدم من المائة سنة الأخيرة فقد كان اعظم مفكري الإغريقي يقولون بإستحالة تصور حياة سياسية دون استبصار بالروح الإنسانية ,لكن عندما يقترح شخص مثل "فيلهلم رايخ" علي سبيل المثال ,موضوع علم النفس السياسي ولديه أهداف أيديولوجية ماركسية واضحة ,فقد تبدوا مغامرة إقحام السياسة بعلم النفس محاولة تخريبية لكن الغايات الأخلاقية الخفية في العلوم الاجتماعية قد أثبتت انتشارا واسعا ,فالأيديولوجية مساعد علي شرح التعصب المنهجي جزء جعل من تاريخ التحليل الثقافي والنفسي وهو ما يعرف

[49]– زكي عبدالله احمد الميلاد,المسألة الثقافية,""من أجل بناء نظرية في الثقافة,مركز الحضارات لتنمية الفكر الإسلامي ,سلسلة الدراسات الحضارية,الطبعة الثانية ,بيروت,ص,50.

[50]– أنطوني دي كريبني ,و كينيث مينوج,ترجمة ,د,نصار عبد الله ,من فلاسفة السياسة في القرن العشرين, الهيئة المصرية للكتاب , الطبعة الثانية,2012,ص ,80.

بالمفاهيم المتنافسة للحياة الجديدة التي يمكن أن تتحسن عبر التقييم الثقافي والنفسي[51],فالملاحظ أن الثقافة السياسية تنبع من النفس ثم المجتمع حتي تلتصق بالدولة ,ففي دولة مثل الصين يثق المواطن فيها بالدولة حيث أن ثقافة الدولة تخدم المواطن لما له من انعكاس عليها حيث أن المواطن من أسس لهذه الثقافة وأصبح ما يعرف بالثقافة الموازية بين الحاكم والمحكوم ,أما في دول إفريقيا والعالم العربي فالثقافة السياسية موروثة من طابع الاستعمار القديم وهي تتجدد من وقت لآخر, ولا يستطيع المواطن العربي والإفريقي الاعتماد علي ثقافته من خلال تواجد سببين الأول عدم الثقة بين السلطة والمواطن والثاني ثقافة التقليد الاستعماري وتقليد الغير مما يجعلة يستخدم ثقافات لاتخدمه ولا تخدم دولته بل تخدم الدول المصدرة لهذه الثقافات فهذا حال الثقافة السياسية في الوطن العربي وإفريقيا .

[51] –بول روزان ,ترجمة سارة اللحيدان ,يوسف الصمعان ,الأسس الثقافية للتحليل النفسي السياسي,جداول للنشر والترجمة والتوزيع ,بيروت,الطبعة الاولي ,2017,ص,11.

الفصل الثالث : أسباب ودوافع عسكرة الأنظمة في افريقيا والوطن العربي .

دراسة في الدوافع

أولا : دافع التبعية المطلقة

ثانيا: دافع الإستعمار وولاءات القيادات السياسية والنخب.

ثالثا: دافع العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم : كيف تتأسس السيادة في افريقيا والوطن العربي.

دراسة في الدوافع

إن الدوافع التي كرست الأزمات السياسية في إفريقيا والوطن هي دوافع منبثقة ,عن عدة اعتبارات سواء خاصة تتمثل في رؤية صناع القرار أو عامة وتتمثل في توجهات النخب داخل حيز الدولة سواء من القيادات العسكرية أو النخب السياسية وهذا ما زاد في حدة التأزم أثناء التحولات الديمقراطية وتتمثل في مجملها في التبعية, وعامل الإستعمار والولاء ,العقد الاجتماعي وثقافة النخب السياسية.

-**دافع التبعية المطلقة** : وهنا وجب تعريف التبعية كحالة وكفكر وتوجه ,فهي من أهم اتجاهات التنظير الماركسي للعلاقات الدولية وتسمي أيضا ب"النيوماركسية" ,فهي تبحث عن أسباب التخلف في دول العالم الثالث ,حيث تتعرض هذه الدول لشروط مفروضة في الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقات والاتفاقات التجارية الغير متساوية ,من طرف مايعرف بدول المركز أو الدول الإمبريالية حسب جون هبسون ,وكما يعرفها "دوس سانتوس ""Dos.Santos,بقوله التبعية في المقام الأول موقف شرطي تكون فيه اقتصاديات مجموعة من البلدان مشروطة بتطور وتوسع مجموعات أخري [52] وأما علي المستوي التيارات الفكرية لنظرية التبعية فيمكن القول أن عودة الحديث عن الإمبريالية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتشبيهها بالعولمة وذلك من خلال المفهوم الأمريكي ,حيث يمثل نموا متزايدا لتياراتها الفكرية ولا سيما منها تياري الإمبريالية ونموذج المركز-المحيط ,بل فوق كل ذلك نجد أن العولمة منبثقة ومتأصلة في من نظرية الاستعمار التي سوف نتطرق لها لاحقا أوما يعرف بالاستعمار الجديد والتي ينظر للإمبريالية علي أنها ظاهرة دولية مرتبطة بالرأسمالية من النواحي البنيوية والاجتماعية وحتي الاقتصادية [53] والسياسية فمن الناحية البنيوية والاقتصادية فنري تيار التخلف ""Underdevelopment"",ويعد أندري غاندر فرنك من أبرز ممثلي هذا التيار في نظرية التبعية ,فقد جمع كل أطروحاته الفكرية بشأن ظاهرة التخلف في كتابه المشهور "تنمية التخلف","The Development of Underdevelopment"",والتي استمدها من انتقاداته لنظرية الحداثة ,ويحاول هذا التيار الكشف عن العوامل الداخلية والخارجية للتخلف ,وقد حاول **فرنك** ولو نسبيا إبراز مفهوم التخلف فهو يري أن التخلف نتيجة لعملية النمو الرأسمالي المترتب عن اندماج اقتصاديات التوابع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل بدوره علي تنمية التخلف في الدول التابعة , ويعرف التخلف من منظور **غاندر فرنك** من الناحية الداخلية علي أنه

---

[52] – محمد الطاهر عديلة ,تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية, دراسة في المنطلقات والأسس ,أطروحة دكتوراه منشورة ,جامعة باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية,2014;2015,ص ,271.

[53] –عبد الناصر جندلي ,النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكييف والتغيير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة,مجلة المفكر,العدد الخامس,ص15.

هشاشة البني الداخلية للدول التابعة ,وأما خارجيا فيري فرنك أن التخلف يرجع لعلاقات التبادل الغير متكافئ بين دول المركز ودول المحيط وهو مايعرف عنده بالتخلف المزمن [54],وفي ظل العولمة تقوم الدولة بالبناء والتشييد لغيرها وهو ماعبر عنه **جون غالتينغ** في تيار الإمبريالية بنظرية التبعية ,والدولة أو الدول بهذه الصفات هي تلك الدول التي يطلق عليها إسم ""**الدول الرخوة**""وهو إسم إستخدمه **غونار ميردال** في أواخر الستينات للدلالة علي إستعداد أغلبية الحكومات في دول العالم الثالث لتجاهل حكم القانون ,ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة علي المصلحة العامة للوطن ,وهي السمات التي أصبحت أكثر تجسيدا في الدول الإفريقية ودول الوطن العربي وهي من أهم العوامل المؤدية إلي المعوقات السياسية والتأزم والتنازع السلطوي ,وعدم الإستقرار [55],وإذا رجعنا الي تيار الامبرليالية عند **جون غالينغ** لنعرف أشكال التبعة والتي تجد أصولها في النظرة اللينينية الهوبسونية الإمبريالية وهو بذلك إمتداد للفكر الماركسي التقليدي ,غير أنه يري أن الإمبريالية لا تقتصر علي الجانب الاقتصادي فحسب بل تتعدي ذلك إلي جوانب أخري السياسية والعسكرية والاتصالية والثقافية, فالجانب الاقتصادي يري **جون غالتينغ** أن دول المركز توفر عمليات الإنتاج ووسائله ,لما دول المحيط فتوفر المواد الأولية والأسواق أما الجانب العسكري فيري **جون غالتينغ** أن دول المركز توفر التسليح ووسائل التدمير أما دول المحيط فتعمل علي الخضوع والإنضباط والإنصياع وتطبيق القوانين والإملائات ,ومن ناحية الجانب الإتصالي والثقافي فيري أن دول المركز توفر الأخبار ووسائل الإتصال التعليم ونشر الثقافات أما دول المحيط فتعمل علي تلقين التبعية الثقافية أو مايعرف بالغزو الثقافي , أما الجانب السياسي للإمبريالية والذي يهمنا في دراستنا فيري **جون غالتينغ** أن دول المركز توفر القرارات والنماذج الديمقراطية وأما دول المحيط فتعمل كذلك علي الإنصياع والولاء والتقليد والإنضباط في التقليد[56]ومن خلال ما تقدم نري أن التبعية السياسية لدول المركز هي من أهم العوامل المؤثر في عمليات التحول الديمقراطي في افريقيا والوطن العربي من حيث الإتباع والإنصياع وإنبطاح الحكومات الافريقية والعربية للإملاءات السياسية من القوي الاستعمارية,كذلك الجانب الإقتصادي وما يتمثل في المشروطية السياسية علي هذه الدول والتي تزيد من نمو تخلفها حسبب **فرنك** كما لا ننسي أهم العوامل المساهمة في الأزمات السياسية في افريقيا والوطن العربي والتي أشار إليها **غونار ميردال** بمصطلح "**الدول الرخوة**" وهنا تحدث الأزمات بين العصب العسكرية والعصب المدنية

[54]– ريمة كاية ,العلاقات الامريكية–الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة ,رسالة ماجيستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية,جامعة باتنة,كلية الحقوق والعلوم السياسية,2011,2010,ص,30,29.

[55]–عبد الناصر جندلي ,مرجع سبق ذكره,ص,16.

[56] –ريمة كاية ,العلاقات الامريكية–الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة. مرجع سبق ذكره.ص,30.

أو مايعرف بالإنسداد السياسي وغياب الحلول والبدائل وإستعمال المقاربات الصلبة والاعتماد علي القوة والانقلابات مايعرف اليوم عنف الديمقراطية .

–دافع الإستعمار وولاءات القيادات السياسية والنخب :

لقد عرفت بلدان القارة الإفريقية والوطن العربي في القرون الماضية ما يعرف بالاستعمار القديم وهو الاستعمار الذي يحاول الهيمنة علي مقدرات الدولة أو الدول بواسطة التدخل العسكري والهيمنة الخارجية والداخلية , إلي أن تطور هذا الاستعمار من المباشر إلي الاستعمار الغير مباشر ومن التقليدي إلي الاستعمار الحديث قد جعل هذه الدول تعاني إلي حد الآن من ويلاته وتركاته.

إن نظام الدولة العربية السائد الآن في أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا كافة ,وجذور أسلوب الحكم الرئاسي الفريد الذي يترافق معه ما هو إلا نتيجة لجملة من عوامل الحقبة الاستعمارية ,والنظام العالمي[57] الجديد الذي يشتمل علي دول مستقلة ,وهو النظام الذي ظهر بعد عام 1945,برعاية الأمم المتحدة ,لقد أسست أوروبا عددا معتبرا من المستعمرات الرسمية في هذه المنطقة لكن حدود ثلاثة مجموعات من الدول العربية المقبولة دوليا ,أي تلك الموجودة في شمال افريقيا ,وفي الهلال الخصيب وفي شبه الجزيرة العربية ,كانت إلي حد كبير من عمل الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين سعتا إلي تأسيس مناطق نفوذ لهما في الجهة البعيدة من البحر الأبيض المتوسط بحيث تكون بمحاذاة الطرق البحرية والبرية المتجهة شرقا نحو الهند ,بدأت هذه العملية في الشمال الإفريقي العربي بالجزائر عام 1830واستمرت هذه العملية مع تأسيس محمية في تونس 1881م ,ثم تبعها الاحتلال البريطاني لمصر في العام 1882م والسودان في عام 1898م ,ثم الاجتياح الإيطالي لليبيا في العام 1911م واكتملت هذه العملية مع الإعلان الفرنسي إنشاء محمية في المغرب بعد سنة من الزمن ,وما أن قرر العثمانيون دخول الحرب العالمية الأولي إلي جانب الألمان حتي بدأ الأوروبيون بوضع خطط لسلخ الدول العربية من الإمبراطورية العثمانية ,وكانت نتيجة تلك الخطط أن ثبت الإنجليز أنفسهم في البلاد التي أصبحت لاحقا ,العراق وفلسطين في الفترة التي تلت العام 1922وكذلك ما عرف بشرق الأردن ""الأردن في وقت لاحق"",أما الفرنسيون فقد أقدموا في هذه الأثناء علي إنشاء دول جديدة في سوريا ولبنان[58],كما كانت افريقيا كيانات تتسم بالحكم القبلي ,عبارة عن تجمعات بشرية ذات قرابة ,ترتكز علي الثقافة والتقاليد وتستند إلي هياكل سياسية وإدارية منظمة يتولى الحكم فيها طبقة

[57] =للمزيد انظر الي كتاب جرج كاشمان ,ترجمة د.احمد مدي محمود,لماذا تنشب الحروب ,الجزء الأول.
كلك كتاب المشرق العربي المعاصر من البداوة للدولة الحديثة ل مسعود ضاهر،معهد الانماء العربي،الطبعة الاولي،بيروت .
وكتاب العدالة الاجتماعية "حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء ،ل محمد زكي أبو النصر،دار الفيرور للنشر والتوزيع،ط الاولي 2016.

[58]– رودجر أوين ,ترجمة سعيد محمد الحسنية ,الحكام العرب ,مراحل الصعود والسقوط ,شركة المطبوعات للتوزيع والنشر,بيروت لبنان,الطبعة الثانية,ص,28,27.

حاكمة تتولي أمور التجارة وعمليات التبادل مع جيرانها ,وقد عمل الاستعمار علي تمزيق هذه الوحدة التي شكلت سر بقاء هذه الكيانات الإنسانية ,من خلال تفويض فرض تطور هذه الكيانات إلي دول حديثة وعمل علي انهيارها تماما ,ولم تسلم من هدم الهوية السياسية وثقافتها بل وحتي سيادتها ,وصار زعمائها يعملون لصالح الاستعمار في تحصيل الضرائب والعمل علي تقوية الولاء الإستعماري وردع كل محاولة لمقاومته ,وقد عملت هذه النخب السياسية والمتزعمة في وقتها علي تجنيد أفراد المجتمع في صفوف الاحتلال لخوض حروب خارجيه ,فكانت النهاية بتمزيق هذه الشعوب وجعلها جماعات إثنية ضعيفة عمل قادتها علي خدمة الاحتلال وإطالة مدة بقائه مما أدي بدوره إلي بعث الروح القومية عند البعض الآخر لتلك الجماعات الإثنية وولد لديها الشعور المشترك بالاضطهاد والاستغلال الاقتصادي والقمع الثقافي وهذا ما أدي بها إلي النهوض والنضال[59],ومعلوم أن القانون تاريخيا استعمل آداة لفرض السيطرة والهيمنة من قبل القوي الكولونالية ,ويمكن القول كذلك أن القانون استخدم لتبرير السياسة الاستعمارية في المجالات المتعددة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ,لدرجة أن اعتبر قانون المستعمر الغربي أعلي درجة وأرقي من قوانين الشعوب المستعمرة ,إنها ليست نظرة استعلائية فقط وإنما وسيلة لتبرير سياسات مختلفة ,والمتتبع يري أن جميع القوانين التي صدرت من الهيئة الأممية ضد الاستعمار الصهيوني كلها ليست إلزامية وهذا مثال من بين كثير من الأمثلة التي تدعم الاستعمار بطرق مباشرة وغير مباشرة[60] وبالتالي فقد أثر الاستعمار علي جميع النواحي في افريقيا والوطن العربي حيث تمركز في الأرض والاقتصاد والثقافة وحتي الذهنيات مما أكسبه ولاءات مازالت لحد اليوم تخدم مصلحة الاستعمار علي مصلحة الدولة ,فالعقلية الإفريقية العربية اليوم تعاني من أزمة الولاء والتقليد وحب المصلحة الذاتية فهي أمام أمرين إما النمو والتطور ثم التحرر او الولاء والخضوع والتبعية المطلقة الدائمة والأبدية .

دافع العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم :.. كيف تتأسس السيادة في افريقيا والوطن العربي ؟:

تعود فكرة العقد بمعني الاتفاق ""Agreement"",الي الفلاسفة اليونان القدامى وخاصة **أرسطو** الذي أكد علي الصفة الرضائية في تكوين الدولة ,كما تعرض كتاب القانون الروماني لفكرة العقد في تحليلهم لطبيعة القانون وقبوله من طرف الجماعة ,وانتقلت الفكرة إلي العصور الوسطي بهدف الدفاع عن حريات الأفراد في مواجهة نظام الحكم المطلق الذي شاع آنذاك في نظام الإقطاع ,ولكن لم تتبلور فكرة العقد إلي نظرية تفسر نشأة الدولة بمعني اتخاذ فكرة العقد كأصل لميلاد الدولة إلا مع فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر وبالتحديد **توماس هوبز**

[59]– د.شكرين ديلمي ,تطور مفهوم الدولة في افريقيا ,مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ,العدد,03,مارس,2020,ص,42,'43.

[60]– مضر قسيس ,خليل نخلة ,الإصلاح القانوني في فلسطين ,تفكيك الاستعمار وبناء الدولة,معهد الحقوق جامعة بيروت,مركز البحوث للتنمية الدولية,2009,ص,27.

وجون لوك وجان جاك روسو[61] , وعليه فإن انضمام الناس إلي بعضهم لتشكيل المجتمع يتم نتيجة للتفهم العقلاني ولنقل بدقة إلي عقد إجتماعي يبرمه كل واحد مع الآخر ,أما مضامين الحجج التي استند لها **هوبز** فتكمن في الربط ما بين هذا العقد الاجتماعي وعقد للخضوع """للتفضيل أو بالأحرى للتفويض بالصلاحيات"" ,فحجته تتضمن أن الأفراد المتعاقدين يتنازلون لطرف ثالث عن حقوقهم الطبيعية ""في كل شيء"",**باستثناء حقوقهم في البقاء** ,والطرف الثالث هو الدولة والتي يذعن الأفراد المتعاقدون لسلطتها بدون قيود ولقد أطلق **هوبز** علي الدولة مصطلح الوحش الذي ورد ذكره في الكتاب المقدس المسيحي ,وبما أن الدولة تحتكر امتياز السلطة واستخدام العنف بنتيجة إبرام العقد الاجتماعي ,فإن بوسعها فرض نمط السلوك الاجتماعي حتي ولو تعرضت إلي مقاومة وهكذا فان بإمكانها في كل وقت منع العودة المحتملة إلي الحالة الطبيعية ويسمح لها باستخدام كل الطقوس بما فيها الدينية من أجل ضمان السلام [62] ,أما **جون لوك** فقد عايش وعاش في بريطانيا خلال الفترة1632م,1704م,وعاصر وتأثر بالثورة الدستورية التي حدثت في بريطانيا عام 1688م, والتي ناصرها لتعضيد البرلمان ضد الملك علي أساس أن الملك جيمس الثاني قد أخل بشروط العقد الاجتماعي مما أعطي للشعب الحق في الثورة عليه ,ومن هنا بدأ لوك يفكر في نشأة الدولة مختلفا مع **هوبز** حيث نظر الي الطبيعة البشرية نظرة تفاؤلية فنفي عن الانسان صفتي الشر والانانية ونعته بالطيبة والمسالمة مع الآخرين ,واثرت نظرة **لوك** هذه عن الّإنسان في تصوره للطبيعة وحالتها والتي وصفها بعكس **هوبز** بأنها ليست حالة حرب أو صراع بل حالة حرية ومساواة لجميع الأفراد حيث يعتبر أن القانون الطبيعي هو قانون العقل الذي يدعوا الفرد لعدم الاعتداء علي حياة وحريات أو ممتلكات الآخرين ,فالقانون الطبيعي يعمل هنا للمحافظة علي جميع الافراد وليس المحافظة علي النفس فقط كما وصفه **هوبز** ولكن يري **لوك** أن حالة الطبيعة تفتقر إلي وجود سلطات عليا للتشريع ولتنفيذ وتطبيق القوانيين ,حيث يري **لوك** انه وجب انتقال الأفراد من حالة الطبيعة إلي حالة الدولة حيث يتوفر الوضع الأنسب لضمان ممارسة الحقوق والحريات وذلك من خلال الجهاز المحايد وهو الدولة ,كما تنشأ الدولة **عند لوك** من خلال عقدين يبدأ بعقد اجتماعي بين الأفراد لا إقامة المجتمع السياسي وهنا يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم وليس كل حقوقهم كما ذكرناها علي **هوبز** ,وخاصة حقهم في تطبيق القانون الطبيعي , أما بالنسبة للعقد السياسي الذي يؤسس الحكومة فإن السلطة التشريعية برضاء الأفراد وتصبح هي السلطة العليا في

---

[61] حسن سيد سليمان ,المدخل للعلوم السياسية ,منشورات جامعة افريقيا ,الخرطوم ,الطبعة الاولي ,2010,ص,46.

[62]– اندرياس فيرإيكه,بيرند مايرهوفر,فرانتس كوهوت ,ترجمة ,د,سامي ابوا يحي ,أطلس العلوم السياسية , ,المكتبة الشرقية,بيروت,الطبعة الاولي ,2012,ص,47.

للمزيد أنظر كتاب "كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد" ،هشام علي حافظ ،جودت السعيد، خالص جلبي .

الجماعة[63],"""إن دستورا يتغير ليس البتة بدستور ,المهم أن يطرأ حدث جلل داخلي أو خارجي يضطرنا إلي تغيير الدستور""",فإذا تم ذلك حسنت العلاقة الثنائية ,وهي علاقة المواطنين ببعضهم البعض وعلاقة كل مواطن بالدولة ,فأما علاقة مواطن بمواطن فيجب ان تقوم علي الاستقلال التام وأما علاقته بالدولة فيجب أن تكون علاقة تبعية تامة ,ولقد سبب هذا **الرأي لروسو** سوء فهم كبير وأثار سخط النقاد عليه وخاصة بين الليبراليين ,والمرجح أن **روسو** قصد بالتبعية للدولة وهي صنيعة إرادة الشعب العامة وجسمه السياسي, تبعية لقوة متعالية من زاوية معينة بحيث تكون قوتها بفضل القوانين وحدها لا غير ,ضامنة لحرية المواطن في وجه كل متكبر ,وأما تاج تلك العلاقات فهو العلاقات الأخلاقية الكامنة في افئدة المواطنين ,إذ هي التي تصنع دستور الدولة الحقاني هكذا رأي **روسو** في العقد الاجتماعي[64],كما يعدد **روسو**""1712م,1778م" ,من أهم ممثلي توجهات الفكر التنويري ,فقد دحض الاعتقاد بالعقلانية والتقدم من خلال نقده للثقافة مستندا إلي الحنين للطبيعة وإلي أسلوب الحياة أو بالأحرى نحو الأحاسيس [65],ومن خلال ما تقدم من التعريفات المتباينة للعقد الإجتماعي يجدر الإشارة أن الأزمة في دول إفريقيا والوطن العربي تتمثل في ما عرفه **صامويل هنتغتون** في كتابه ""النظام السياسي لمجتمعات متغيرة "",حول الهوة السياسية حيث يري أن التمايز السياسي الأبرز بين الدول لا يتعلق بنمط الحكم بل بدرجة هذا الحكم ,ويري أن الفروقات بين الديمقراطية والدكتاتورية هي أقل من الفروقات بين الدول التي يتجسد في سياستها الإجماع والاتفاق والشرعية ,والتنظيم والفعالية والاستقرار وتلك التي تعاني سياستها من عجز علي هذا الصعيد ,ان الدول **الكليانية** والدول **الغربية الليبرالية** تندرج معا عموما في فئة الأنظمة السياسية الفاعلة ولا تصنف كأنظمة سياسية ضعيفة فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي سابقا أنماط مختلفة من الحكم ,لكن الحكومات في هذه الأنظمة الثلاثة تحكم ,كل دولة منها متحد سياسي فيه إجماع عارم من قبل الشعب علي شرعية النظام السياسي ,وفي كل دولة يشترك المواطنون وقادتهم في رؤية المصلحة العامة للمجتمع والتقاليد والمبادئ[66]فهل تتوفر هذه الصفات في الأنظمة السياسية في إفريقيا والوطن العربي فالمتمعن لما طرحه **صامويل هنتغتون** يري أن الهدف ليس في شكل الأنظمة السياسية واختلافها بل الهدف في مصداقيتها أمام شعوبها فالاختلاف لا يؤثر بقدر ما تؤثر المصداقية والثقة بين الحاكم والمحكوم ,فعندما نتكلم عن فكر هيجل نري أنه يقول أن الأفراد الذين يجب التعامل معهم هم الشعوب والوحدات الكلية التي هي الدول وهو أمر ينطوي علي

---

[63] –أ.د,حسن سليمان ,المدخل للعلوم السياسية,مرجع سبق ذكره,ص,50,49.

[64] –فرجيل ,ترجمة وتقديم,عبد العزيز لبيب,في العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي,المنظمة العربية للترجمة,,بيروت,لبنان,الطبعة الاولي ,ص,24.

[65] – اندرياس فيرإيكه,بيرند مايرهوفر,فرانتس كوهوت , ترجمة ,د,سامي ابوا يحي, ,أطلس العلوم السياسية ,مرجع سبق ذكره,ص,53.

[66] صامويل هنتغتون , ترجمة سمية عبود, النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ,دار الساقي,بيروت ,لبنان ,الطبعة الاولي ,1992.ص,07.

مشاركتهم الحرة بشكل ذاتي في أهداف تتسامي فوق المصالح الأنانية البحتة ,فالدولة عند **هيجل** هي وحدة دراسة التاريخ ,إنها الحرية في صورتها الواقعية ,كل نشاط فكري وكل عمل بشري إنما يتحقق من خلال الدولة وأنظمتها[67], فكما راي **هنتغتون** أن الدول الناجحة هي التي تحضي بالشرعية المستمدة من الإجماع والاتفاق والتنظيم والفعالية المستمدة من الاستقرار والتي تجلب بدورها التطور للدول والنمو وليس الانقلابات كما يحدث في إفريقيا والوطن العربي .فليس الهدف في الاختلاف لكن الهدف من طبيعة الحكم وشرعيته ومن أينّ استمدها هل من الواقع الصالح او من الوهم المستورد .

[67]– يحي سعيد محمد قاعود,طروحات فوكوياما وهانتنغتون والنظام العالمي الجديد,دراسة تحليلية مقارنة,رسالة ماجستير علوم سياسية ,جامعة الازهر ,غزة,كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية,2014,ص,46.

الفصل الرابع :آليات عسكرة الأنظمة في افريقيا والوطن العربي :

أولا : الاعلام وتوجيه الشعوب ومغالطتهم .

ثانيا : السلطة والتسلط والعالم العربي والإفريقي .

ثالثا : الانقلابات وعنف الديمقراطية.

رابعا : تفخيخ الدساتير

لقد عرفت معظم الدول الافريقية والعربية ,مليات غزو من طرف الأوروبيين وهذا ما ادي بهذه الدول الي السعي بشتي الطرق من اجل اخراج هذا المستعمر من أراضيها فجاهدت وقاتلت من اجل نيل الاستقلال الترابي لدولها ,ولكنها مازالت لم تنل الاستقلال الذاتي والكلي ,فهي كما ذكرنا سابقا مازالت منغمسة في لولبة التبعية والولاءات القيادية والنخبوية ,وبعد نيل استقلالها الذي يحدد بفترة لستينيات كأقصى حد ,مع ان فلسطين ما زالت تعاني من دنس الاستعمار ,استفردت عصبة من القياديين علي السلطة في هذه الدول ,وكل قيادة اعتمدت علي آلية لكي تحافظ علي مكانتها وتخلد في السلطة فمنهم من اعتمد علي الحكم الملكي والتسلطي ومنهم من اعتمد علي التاريخ والثورة وراي انه يستحق الحكم لأنه ناضل وجاهد وقاتل من اجل الوطن ,وأصبحت القيادات في افريقيا والوطن العربي تورث الحكم بما يعرف بالشخصيات الثورية ,التي تصنع لكي تحكم ,يعني من حضر الثورة يستحق ان يحكم ومن لم يعاصر الثورة فلا يستحق, وبقيت السلطة محتكرة في حيز هذه الشخصيات الي يومنا هذا .

– **أولا:الاعلام وتوجيه الشعوب ومغالطتهم** :إن تاريخ الصراع البشري هو تاريخ الصراع الأيديولوجي ,صدام بين أدعياء المعرفة المطلقة والشمولية ,وإذا كان الواقع الذي تزعم الأيديولوجيات تمثيله خير تمثيل ,فلماذا هذا التناقض والتنافر بين أنماطها وأشكالها المختلفة ,وهل يمكننا إعتبار ذلكّ انعكاسا لصراع الواقع الممثل مع نفسه ّ,إذن فلا شك ان تنامي الصراع الأيديولوجي هو أبرز مؤشر علي اضمحلال القول بالتمثيل التام الذي تزعمه النظرة أو النظرية الانعكاسية [68]،فالعولمة بزيها التكنولوجي أظهرت لنا ما يعرف التلفزيون وهو الوسيلة التي من خلالها نتوجه إلي أكبر وأكثر قدر من المشاهدين ,فالصحافة المكتوبة ليس لها احتكار بيداغوجي ,فيمكنها أن تستسلم لجملة أو ورقة فصيرة ,علي حساب العناوين الجوهرية ,فحصص النقاشات المتناقضة والمفتوحة ,تعطي للمشاركين الوقت للتفصيل في حججهم ,وإرضاء رغبة المشاهدين ,فالمجتمع العربي والإفريقي ليس لديه الوقت لقراءة كتاب أو فهم مقال ,ليحيط بقضية مطروحة [69]،وغالبا ما نقول أو نحكم علي أن وسائل الإعلام تشكل الرأي ,وكذللك تستطيع تحريفه ,والفكرة هنا معناها إعادة صياغة الفكرة وترتيبها وبذلك تغيير توجهات الأذهان ,بمعني حجب الرهانات الأساسية ،وترك الذهن يعيش دوامة الجهل ,وأحيانا لا نكون بعيدين كثيرا عن نظرية المؤامرة ،فالنظام الإعلامي ليس إلا مضخة ضخمة مهمتها احتكار الرأي الذي هو في مصلحة وخدمة مصالح

[68]– إدريس هاني ,خرائط أيديولوجية ممزقة ,الانتشار العربي ,بيروت لبنان ,الطبعة الاولي ,2007,ص,40.

[69]– بسكال بونيفاس ,المثقفون المغالطون,ترجمة عبد الرحمان مزيان ,ابن ندين للنشر والتوزيع ،دار الروافد للثقافة ,بيروت لبنان ،ص28 للمزيد انظركتاب النهضة المجهضة "مشكلات الفكرالعربي في القرن العشرين" سلامة كيلة . التنوير للنشر والتوزيع ،بيروت،لبنان.

مظلمه وشريرة إنه منطق السلطة الواحدة [70]،فقد تعالت معركة الرأي اليوم وأصبح فيها المثقفون والخبراء هم الفاعلون الأساسيون إنهم بدورهم هذا يوجهون وينورون ,إنهم يدغدغون ذهنيات الجمهور لكنهم في نفس الوقت يحرفون الوقائع والوضعيات ,فقد أصبح الكذب وسيلة شرعية للفوز بالمعارك الأيديولوجية ,ما دام بعض المثقفين في خدمة الخير ودحض الشر ,والمشكل هنا في مكان آخر مظلم، إذن فالغاية لا تبرر الوسيلة فإذا كانت القضية شرعية لماذا يكون من الضروري الكذب لخدمتها ،لأن الجمهور غبي؟لكن إذا كان البعض غبيا مؤقتا ،فإن الأغلبية تعي بسرعة الذي يكذب ،أما الخطر الآخر فيكمن في الاستحضار المفرط للبراهين الأخلاقية فالواجب علي الجمهور أن لا يخضع للعواطف فيمكن أن تكون جهنم مبلطة بالمقاصد الحسنة وسياسة العواطف الجميلة ،فبعض المثقفين طبعا محترفون في الأخلاقاوية في العلاقات الدولية، لهم أيضا مثل هذا التوجه في رؤية معارضيهم كأعداء باسم الأخلاق ,بهذا التصرف ينسحبون من النقاش الثقافي ليدخلوا في نوع من الإرهاب الثقافي وهو مفتاح نجاحهم وإقناعهم للجمهور [71]،إن من أكثر الأمور شيوعا الاتهام بالوحشية ,وأما الأداة الثانية هي تضخيم الحدث الزائد عن حجمه وأما الأداة الثالثة والأهم وهي مغالطة المثقفين للجمهور أو حقيبة دكاترة الغزل وتقنيتهم في تشبيه الانسان بالشيطان وقوميتهم الزائدة عن اللزوم والتبجح بالوطنية , فحرب التحكم الآلي بالنسبة لهم معرفة كل شيء عن الخصم بينما يحافظ أن لا يعرف كل شيء علي الصديق إنها بالمعني الأدق التحول إلي توازن المعلومات والمعرفة لصالح القوي الصديقة [72]،فيمكن القول أن الاعلام قد فرض نفسة في الآونة الأخيرة في الدول العربية وخاصة في توجيه السياسة الداخلية للدولة بتوظيف بعض المثقفين المغالطين كذلك توظيف آليات الترهيب والترغيب للأنظمة الحاكمة من خلال استغلال نظرية المؤامرة والصدمة وتلميع وتبرير سياسات النظام الحاكم ولو بالكذب ,فالإعلام هو السلطة الرابعة علي حد التقدير وهو الذي ينور الرأي العام بكل التحركات المرضية والغير مرضية للنظام فالصراحة والحقيقة والواقع هي من تبني الثقة بين الجمهور والاعلام وبالتالي الحكومة ,فالولاءات لا تدوم والشرعية لا تدوم ,والأشخاص أيضا لا يدومون ,فالإعلام يجب ان يخرج من دائرة التبعية والولاء حتي تخرج الدولة العربية والافريقية من التخلف الثقافي والنخبوي والسياسي ,فالإعلام هو الموجه, لكن عندنا نحن في الدول العربية هو المثبط ,فمن أين تأتي الشفافية إذا كان الإعلام في حالة أسر لأنظمة حكم ،بل لأشخاص يخضعون للزوال مهما طال بهم الأمد والسنين ،إن واقع الاعلام مرير فهو لايستطيع فك أسره وإستقلاليته فكيف ينور الشعوب ويحررها من كذب وتسلط الأنظمة ،فالاعلام هو الصورة الواضحة للسلطة في نظر المجتمعات والشعوب

---

[70] –نفس المرجع ،ص29.

[71] –إدريس هاني ,خرائط أيديولوجية ممزقة ،مرجع سبق ذكره ،ص،32،31،33.

[72]– ألفين وهايدي توفلر ،الحرب وضد الحرب،ترجمة وتقديم،المشير عبد الحليم ابوا غزالة ،دار المعارف،ص،186.

قائم علي فكرة نقل الحقائق وليس تزييفها ،فتحرر الاعلام من تبعية الأنظمة سيكون له الدافع لشفافية أكثر وثقة أكبر .

2-**السلطة والتسلط في الدول الافريقية والعربية** : إن المنظور العلائقي للسلطة قد ساهم في تطوير تصور محكم حولها وذلك من خلال إعتبار السلطة كعلاقة, أي بالمعني الآخر أن جماعة ما تمتلك السلطة ولا تمتلكها فقط بالنسبة للجماعات الأخرى فقد تتوقف سلطة الحاكم علي مساهمة المحكوم ،وعلي الرغم من الطابع المتباعد و اللا متكافئ للسلطة والحكومة إن صدق التعبير ,فالتناسق والتعايش هنا يكون داخل علاقة تأثير بين الجماعات ويخضع بدوره إلي مجموعة من الإفرازات تحاول كل نظرية أن تركز علي إحداها [73]،وكذلك إذا تصورنا النسق البنيوي للسلطة فهو يوجد داخل حيز النظام ،وهنا يظهر إختلاف الباحثين المنتمين الي اتجاهات نظرية مختلفة فالتصور الوظيفي النسقي يقتضي تصور السلطة داخل نظرة شمولية ومنسجمة للمجتمع ,فمنظور الأنظمة والأنساق الذي تطور في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي انطلاقا من زوايا السبيرنطيقا ،يري أن المجتمع ككل متداخل لا تختلف آلياته وقوانينه كثيرا عن تلك التي تنطبق علي التوجهات والأنماط المادية والميكانيكية وحتي البيولوجية ,وفي إطار هذا المدرك يمكن وضع كل الأطروحات الوظيفية حول السلطة التي تري أن كل منظومة ونظام قادر علي تحقيق أهدافه كوحدة[74]، فإذا اخذنا مفهوم الدولة ضمن محيطها السياسي العربي تجده كثير الابهام والاستثنائية إذا ما قورن بالبحث المعرفي لذات المفهوم ضمن مجاله الغربي في حين يبقي مفهوم الدولة من المنظور والفهم العربي يندرج ضمن المفاهيم الفاقدة للهوية والمستوردة ،وذلك نظرا للطبيعة المدغمة التي تجسدها دلالات المصطلح ،فالدول العربية والافريقية التي أصبحت تشكل ما تكرسه من ممارسات سياسية واستبدادية وما تشترك فيه من خصائص وسمات تكاد تكون موحدة ولها نفس التوجهات التي بقيت ومازالت وستبقي الدول العربية ولافريقية محافظة عليها بطرق الاستبداد والتسلط واحتكار الاكراه والعنف [75]، إن السلطة في الدولة الافريقية والعربية لايمكن أن تخضع لمعايير الديمقراطية الغربية بطبيعة الحال لأن البيئة التي ظهرت فيها الدولة العربية والافريقية ليست بيئة ديمقراطية فالاجدر بنا البحث عن الآلية الجديدة التي تكون محل الديمقراطية والتي جسدها صامويل هتينغتون في قوله السابق والذي فند فيه قول زميله فوكوياما أن الديمقراطية هي النسق الأخير بل هتنغتون ذهب إلي ما هو أبعد من ذلك والأجدر للدول العربية والإفريقية وهو تبني نظام يكون له

[73] -رحمة بورقية ،الدولة والسلطة والمجتمع ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الطبعة الاولي ،1991،بيروت ،لبنان ص10.

[74]- نفس المرجع ،ص10.

للمزيد انظر كتاب أوهام الهوية ل داريوش شايغان ،ترجمة محمد علي مقلد،دار الساقي للنشر والتوزيع ،ط الاولي 1993.

[75]– امينة مزراق، الدولة في المجال السياسي العربي "نقاش حول الخلفيات والاسس "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة المسيلة،2018;2017ص17.

قابلية شعبية ولا يهم إن كان ديمقراطيا او غير ديمقراطي المهم في نظر هتينغتون أن تكون القابلية لدي الشعوب ومثال ذلك إذا عدنا فالصين وروسيا والولايات المتحدة لها أنظمة مختلفة لكنها تعيش متأقلمة في النظام الدولي كله وهذا راجع إلي قابلية الشعوب بالحكم .

كما أن هنتغتون في كتابه الصادر سنة1957م الجندي والدولة حاول من خلاله شرح العلاقة بين الجندي والسلطة السياسية هذا كله طبعا انطلاقا من خلفية الظروف السائدة آنذاك في الولايات المتحدة الامريكية ،وصراعها مع الاتحاد السوفياتي وفي خضم أفكاره حاول هتنغتون فك إشكالية "عسكرة السلطة السياسة "،وكيفية إبقاء الجيش علي قوته في ظل سيطرة مدنية وبعد مراجعة عميقة ودراسة في أدب الفكر العسكري الأمريكي وجد أن العلاقات المدنية العسكرية المستمدة من الليبرالية الامريكية والتي تتمير في دورها بمجموعة غير منتظمة من الأفكار الغير منطقية والتي عفا وفاتها الزمن وقد توصل هتنغتون إلي إيجاد نسق من العلاقة المترابطة بين السلطتين العسكرية والمدنية والتي تخضع بدورها إلي نوعين من الرقابة المدنية أولها كما قلنا سابقا السيطرة المدنية الموضوعية والثانية السيطرة المدنية الذاتية [76]،كما أن هيتنغتون فك الشفرة من خلال عمليات التحديث التي درسها علي العلاقات المدنية العسكرة وهو ما خلف اتفاقا حول هذه العملية وكرس مبدأ عدم التدخل في عمل الآخر ،أما في الوطن العربي وإفريقيا فهذه الدراسات شحيحة مقارنة مع عمليات الاستيراد التي تطبق علينا والتي مخرجاتها لن تكون بطبيعة الحال في صالح الدولة الافريقية ولا العربية لأن الواقع العربي أو الافريقي مغيب تماما.

3 – الإنقلابات و عنف الديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي :الانقلاب في مجمله هو قيام مجموعة متواطئة تستخدم العنف او تهدد باستخدامه والاستلاء السريع والغير قانوني علي السلطة المادية والسياسية لجهاز الدولة ويتضمن الأخير اجبار أعضاء الحكومة السابقة الي تقديم استقالتهم في البداية سرعان ما تحتل الجماعة الانقلابية مراكز القيادة وصنع القرار والإدارة لتضع أشخاصا "مدنيين او عسكريين" من اختيارها بدلا من الرئيس التنفيذي السابق وفي النهاية يحكم هؤلاء جهاز الدولة بأكمله[77]، لقد مرت الدول العربية وحتي الافريقية بتحولات كبيرة في الآونة الأخيرة من مسارها الديمقراطي ،فالديمقراطية هي القالب المشترك الذي يحتوي مجموعة من القواعد الميكانزمات والمعاهدات كالانتخابات الحرة والتي تقوم علي التنافس والفصل بين السلطات التعددية السياسية والنقابية وضمان الحريات الفردية والجماعية ،كما أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة في إفريقيا والمنطقة العربية حيث تتميز بتعدد مساراتها والاختلاف في نتائجها ،وما يلعب دورا كبيرا في إنجاح هذا التحول هو

[76] –مدوني علي ،ظاهرة عسكرة السياسة وإنعكاساتها علي النظم السياسية العربية ،مجلة المفكر للدراسات السياسية والقانونية ،المجلد الثالث ،العدد الثالث،سبتمبر،2020ص55.

[77] –جين شارب، وبروس جينكيز ،مكافحة الانقلابات ، ترجمة الزهراء احمد ماهر،مركز الخطابي للدراسات،2020ص12.

المستوي السياسي والاجتماعي والثقافي لذلك البلد المعني بالتحول وكذلك الظروف الإقليمية والدولية لحظة التحول تلك ،كما لا يخفا علينا أنها تجربة غير قابلة للإستراد لدولة أخري كما تستغرق وقتا وصبرا وجهدا فهي تشمل إسقاط نظام غير ديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي [78]، ومما لاشك فيه فقد كان للمؤسسة العسكرية دور محوري في عمليات التحول الديمقراطي لأن رصيدها كمؤسسة معبأ بشرعية جعلتها تتربع حتي علي السلطة السياسية وخاصة وقت الازمات كما أن ظاهرة الانقلابات أصبحت محفزا في الدولة العربية والافريقية وأصبحت الديمقراطية تشكل تهديدا لاذاغ دخلنا في التداول والمناقشة ،فالمؤسسة العسكرية هي مؤسسة سيادية علي غرار المؤسسات الأخرى ،لكن ماهو الشئ الذي يجعلها تهيمن علي الحكم وقت التحولات ؟هل هو الخوف من المجهول؟أم الخوف من ذهاب السلطة العسكرية؟أم هو الخوف من الديمقراطية في حد ذاتها ؟

يفرض ويقضي البناء الديمقراطي في الدول الغربية الفصل التام بين المؤسسة العسكرية ومجال التنافس السياسي ،بل يفرض ايضا خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية والرقابة البرلمانية وكذلك الربط بين المجالين المدني والعسكري وذلك من خلال وزارة الدفاع ،ووزير الدفاع كممثل مدني ،فصامويل هنتغتون يري أنه من المفروض أن القوات المسلحة موجودة خارج نطاق السلطة المباشرة للزعماء السياسيين المدنيين ،وإلا فإن الجيش يستبدل الاستقلالية الوظيفية بالتأثير السياسي ،لذلك فظاهرة الانقلابات شبه منعدمة في الأطر والأنظمة الديمقراطية ،لأن الجيش يبقي دوما بعيدا عن التجاذبات السياسية [79]،أما في الدول العربية والافريقية فالقوات المسلحة موجودة في نطاق السلطة وهي أن الجيش يؤثر في السياسة فهو دوما في قلب التجاذبات السياسية وهذا يعود بالدرجة الأولي إلي ضعف السيطرة المدنية في الدول العربية والافريقية وغياب الشرعية الشعبية وغياب أيضا قوة القانون وقوة الدستور، فالإغلاق الدستوري متوفر بقوة في فترات التحول لديمقراطي في العالم العربي والافريقي فماهي الأسباب يا تري؟

إن الأزمات هي من تعيد فرض الجيش والمؤسسة العسكرية كلاعب أساسي في المشهد الداخلي دوما في الدول العربية والافريقية ،ويكون ذلك عقب عقود من الاقصاء لصالح الأجهزة الأمنية ،وكذلك في فترات التحول من خلال تعنت السلطة التنفيذية و بقائها في الحكم ،وهنا عادة ما يظهر الجيش علي شكل المنقذ أو المدبر لعملية الإنقاض الديمقراطي [80]، فالذي ترك المؤسسة العسكرية مهيمنة علي السياسة الداخلية أو بعبارة أصح الساحة

---

[78] –بودي نبيلة ، الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية قراء في الخلفيات ،السياقات ،النتائج،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،العدد الثامن جوان 2017ص20.
للمزيد انظر كتاب العالم العربي في ضيافة العدمية ل عزيز الحدادي ،التنوير للنشر والتوزيع الطبعة الاولي 2011،بيروت،لبنان.

[79]–العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية ،مجلة سياسات عربية العدد 37 ،مارس 2019ص29،30.

80 –عبد المومن وآخرون ، المؤسسة العسكرية السورية عام 2019،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ط،الأولي 2019ص28.
للمزيد انظر كتاب تجارب التحول الي الديمقراطية حوارات مع القادة السياسيين،تحرير سيرجيو بيطار، ابراهام لويثال ،الطبعة الاولي ،دار الشروق للنشر،القاهرة،مصر.

السياسي هو امر تاريخي وإرث استعماري حيث ان معظم الدول العربية وحتي الافريقية قد خرجت حديثا من الاستعمار القديم والذي بدورها ترك كل مؤسسات هذه الدول هشة بما فيها النخب السياسية المدنية ،وهو بدوره ما انعكس بالإيجاب علي دور المؤسسة العسكرية حيث بقيت إلا هي المؤسسة الوحيدة القائمة بعد خروج الاستعمار وهو ما يعرف بالموروث العسكري السياسي أو الأضرار الجانبية ،وهي من بادرت بتكوين النخب السياسية التي بقيت مؤيدة وتابعة لها وهذا هو المعني الحقيقي لعسكرة السلطة في إفريقيا والوطن العربي ،وهذا راجع إلي الموروث الاستعماري من جهة وكذلك للسيطرة المؤسساتية لمؤسسة الجيش علي في جميع الأصعدة والمجالات الحيوية للدول وهو الذي يوحي علي فشل أي تحول ديمقراطي مهما كان نوعه إلا من خلال تنحي المؤسسة العسكرية والتخلي عن استراتيجياتها الموروثة سابقا وهو أمر مستبعد ولا تفعله مؤسسة الجيش خاصة في بيئة ترا فيها أنها هيا صانعة الدولة. كما أن الانقلابات تعد من اهم الأشكال المساهمة في ما يعرف بعنف الديمقراطية لما تؤوله الدولة من خراب وهشاشة مؤسساتية أثناء التحولات السياسية وهو ما التصق بالعقليات الإفريقية والعربية حيث أصبحت الديمقراطية في البيئة الإفريقية تنم عن العنف والخراب ،

إن التخوف و التوجس من الديمقراطية والتنبيه علي مساوئها ليس بالجديد علينا فقد ظهرت هذه الفكرة منذ عهد أفلاطون ،وعاودت الظهور الان في العصور الحديثة مع كل من "توكفيل" وكذلك ماركس ،ثم مفكرين معاصرين لزمننا أمثال "كاستو راديس" و "رنسيار دريدا "،وقد وقف أفلاطون موقفا معاديا للديمقراطية معتبرا أن الشعب غير قادر علي حكم نفسه بنفسه وذلك راجع لجهله بالسياسة والحقيقة وانعدام تجربته في تدبير عقلي للشأن العمومي ويعتبر أفلاطون انه من أجل أن نحكم نحن نحتاج إلي الحكمة ومعرفة ما هو الحق وماهو الخير وكذلك ماهي العدالة وأن الناس العاديين من البشر لا تهمهم غير الحياة اليومية وفقط فتراهم منشغلين في مصالحهم الفردية وفقط لذلك لا يمكن للمدينة إذا أرادت ان تكون عادلة إلا أن تتخذ من الحكيم الفيلسوف ملكا عليها[81] ،وأما في الفكر المعاصر فاتفق ثلة من المفكرين علي مخاطر الديمقراطية بالمعني الليبرالي الحالي ،ومن بين هؤلاء كما ذكرنا سابقا "كاستوراديس ،ورنسيار"،هؤلاء يعتبرون أن الديمقراطيات التمثيلية ليست سوي ديمقراطيات زائفة ،حيث يقع فيها حرمان الشعب فعليا وبشكل ملموس من السلطة السياسية وهو مايقع في الدول العربية والافريقية وماهي أي الديمقراطية هنا إلا أنظمة أوليغارشية يحكمها جملة الافراد والأسماء الصنمية وهو ما يظهر علي حد إعتبار "تشومسكي" الوهم السياسي الذي تنشره الديمقراطية الليبرالية بين الشعوب وهو أن الشعب هو السيد وأنه

[81]– فتحي المسكيني ، الثورات العربية "سيرة غير ذاتية"،ط،الاولي 2013،جداول للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان ،ص237.

للمزيد انظر كتاب قادة الفكر الدولي في القرن العشرين ،كينث و تومسون، ترجمة حسين فوزي النجار،دار المعارف للنشر،القاهرة ،مصر.

يحكم نفسه كما يعتبر جاك "رنسيار" بعد تجربة أكثر من قرن من الديمقراطية الغربية أن ثمة إحساس ينتاب الجميع وهو كراهية الديمقراطية ،كما يذكرنا "رنسيار" أن الديمقراطية في عشرينيات القرن العشرين كانت تناهض الإرهاب وفي حين كانت الدول الكبرى في نهاية القرن العشرين توزع الديمقراطية علي العالم الإسلامي والعربي علي ظهور الدبابات فأصبحت ذات توجهين مرعبة وعنيفة ،كما أن هذا المفكر يقترح تعريفا مغايرا للديمقراطية وهو أولا أن ثمة ديمقراطية واحدة بوسعها أن تجنبنا مخاطر الديمقراطية ككل وهي ديمقراطية المشترك ،ثانيا إن الديمقراطية هي الاعتراف بقدرة أي كان علي الحياة السياسية ،ثالثا ضرورة الاعتراف بأن كل سلطة هي مؤقتة وأنه لاحق لأي كان مهما كانت جيهته الحزبية أن يستولي علي سياسة الشعب ،رابعا لا تتمثل الديمقراطية في العمل علي المصلحة العامة للجميع ومن يدعي أنه أحسن فهمها كما ينبغي ،بل هي قدرة الجميع علي الاشتغال بالشأن العام ،خامسا الديمقراطية مطلب أساسي ضد كل أنواع حكومات القمع والطغيان لذلك لا أحد يكره الديمقراطية غير من لم يتعود علي الاشتراك مع الآخرين في العيش في هذا العالم[82]،وأضف إلي ذلك الانقلابات الصلبة التي تستخدمها المؤسسة العسكرية وهو الشأن الذي جعل الديمقراطية غير مفهومة في الوسط العربي ولكنها من المصطلحات المرجوة والتي تؤكدها جميع الخطابات السياسية منذ عقود من الزمن ،غير ان المصطلح مازال غير مفهوم لانه ليس من واقعنا ولا يلائمنا لأنه في بيئته مازال يخضع للإختلاف بين المعارض والمؤيد فكيف بالبيئة المستوردة له إن الديمقراطية المنشودة لا تصلح عندها بعبارة ادق لأنها ليست وليدة بيئتنا ولا طبيعتها لذلك لن نفهمها بل ستبقي حلما منشودا بعيد المنال .

4-تفخيخ الدساتير وغياب الشرعية الشعبية : تعد الدساتير في الدول العربية والافريقية أحد أهم الأدوات لإخضاع الشعوب والسيطرة عليها إذا تحاول النخبة الحاكمة الاستئثار والانفراد بالحكم والسلطة دون أدني حد من موجبات الرقابة عليها من طرف بقية المواطنين، وإن وجدت بعض هذه الموجبات فهي عبارة عن حبر علي ورق وفقط ،وإذا عدنا إلي جل الأزمات في إفريقيا والوطن العربي فمخرجاتها تكون دوما بتعطيل الدستور فلماذا يتري؟ لماذا تعطيل الدستور يكون مطلبا ملحا وراء أي إنقلاب أو تحول سياسي جديد؟ ماهو السر وراء هذا كله لماذا مطلب المراحل الإنتقالية متوفر بقوة في إفريقيا والوطن العربي؟ أليس الدستور هو حامي الدول والمحافظ علي مقوماتها ؟

إن ماهية الدساتير مرتبطة بالقوانين المستوحات من التجربة داخل حيز الدولة أو من الأعراف والعادات والتقاليد المتفق عليها ،ينظم سلطات الدولة ومؤسساتها المختلفة ،كما يحدد صلاحياتها ومجال وحدود كل منها ،كما

[82] -المرجع نفسه،ص238،239.

يضمن إقرار الحقوق والحريات وحمايتها ويحدد الواجبات وكيفيات إنفاذها وذلك طبعا دون أي تمييز أو تحييز[83]،وكما يعتبر التشريع مصدرا أساسيا للقواعد السياسية والقانونية داخل حيز الدولة بما في ذلك الرقعة الدستورية وخاصة بعدماّ إتسع نطاق تدخل الدولة وتعقدت نشاطاتها وزادت أعبائها ،والمقصود بالتشريع هنا هو مجموعة القواعد والقوانين التنظيمية الموضوعة من طرف السلطة التشريعية لغرض تنظيم هياكل المجتمع داخل حيز الدولة[84]،وفي هذا الصدد فإن فقهاء القانون الدستوري ينظرون إلي أعمار الدساتير في الدول العريقة والتي طبعا لها تقاليد دستورية راسخة وهي ما يرجحه البعض إلي مرونتها الموضوعية بشكل واسع ،ذلك لأن المؤسس الدستوري يحدد المسائل والموضوعات الأساسية بصفة عامة وأما التفضيلات فيتركها للمبادرات التشريعية وهو ما جعل هذه الدساتير قابلة لمسايرة تطور الحياة العملية بشكل مستمر دون أي تعطيل[85]، وإذا عدنا إلي الدساتير العربية والافريقية نجد مجموعة من العوامل المتحكمة في تعديلها هي العوامل الشخصية والذاتية المتعلقة بالحكام وتطلعاتهم في وضع الدساتير التي تخدمهم طبعا وتخدم توجاهاتهم وبقائهم في الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع وبالتالي فالتعديلات كثيرة في الدول العربية والافريقية، وذلك لأنها تتيح لهم صلاحيات وسلطات أوسع مستغلين بذلك طبعا ما تخول لهم الدساتير السابقة من مراكز وصلاحيات قانونية تمكنهم من إجراء هذه التعديلات طبعا وهو ما يعرف "بالتفخيخ السياسي" للدساتير[86]،فالإنقلابات المتتالية في الدول العربية والافريقية جعلت من هذه الدساتير هشة ولا تستطيع مجارات الأزمات ولا حتي وقعها ،أضف إلي ذلك ضعف الشرعية الشعبية لهذه الدساتير وعدم مبالات الشعب بها لأنهم يعتبرونها دساتير موضوعة أو مفروضة من طرف مجموعة محسوبة علي السلطة التنفيذية ففي أي تحول ديمقراطي في دولة عربية أو إفريقية تجد تعطيل الدستور من الأولويات بل أصبحت عادة لأنها تعتبر مفخخة سياسيا و ليست لها أي شرعية لذلك فهي هشة وليست مرنة ،فالدساتير هي عبارة عن عقد إجتماعي بين الحاكم والمحكومين لذا وجب تعديلها بالشكل الذي يعطي لها ثقة وشرعية بينهم ،وهذا ما تحتاجه الدساتير في العالم العربي وإفريقيا ،وهو عامل الثقة المتبادلة ،فمعيار المرونة للدساتير العربية والافريقية هو الثقة المتبادلة بين الحاكم المحكوم والتي تولد بدورها شرعية شعبية تزيد من قوة هذه الدساتير خاصة وقت الأزمات والتوترات ،فأزمة الدساتير العربية والافريقية هي أزمة سياسية سيادية وفقط وحلولها واضحة وهي إعطاء الشعب حقه من هذه الدساتير ،كما يجب علي الشعوب في هذه الدول أيضا ان تمتلك وعيا سياسيا وتنشئة سياسية حتي تستطيع

---

[83]–سليم جداي، محمد الطاهر عديلة، الدساتير العربية بين الهشاشة والمرونة "دراسة في الأسباب والابعاد ،مقال منشور في كتاب جماعي ، ص03،04.

[84] –صايش عبد المالك،محاظرات في القانون الدستوري السنة الاولي حقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،2015،ص49.

[85] –محمد الناصر بوغزالة، دوافع التعديل الدستوري،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد 14،2016،ص13،14.

[86]– المرجع نفسه،ص16،17.

للمزيد انظر كتاب الثورات العربية سيرة غير ذاتية، فتحي المسيكيني، جداول للنشر والوزيع،ط الاولي 2013،بيروت،لبنان.

المشاركة في هذه الدساتير ،كما يتوجب عليها مراعاة المصلحة العليا الوطنية وهيا بقاء كيان الدولة ضمن نطاق النمو والتطور وليس ضمن إطار الترهل والضعف ،إن المشكلة في الدول العربية والافريقية هي مشكلة الفصل التام بين الحقوق والواجبات ،حيث يتوجب علي المواطن معرفة حقوقه وواجباته داخل حيز الدولة حتي يتمكن من عملية البناء الصحيحة ضمن عقد إجتماعي مرن يقوض له جميع الحقوق والواجبات تحت شعار المنفعة والإكراه إن لزم الأمر.

الفصل الخامس : معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا والعالم العربي

أولا: الجيش كمعيار سالب في الحقل السياسي العربي والإفريقي.

ثانيا: المؤسسة العسكرية كفاعل عنيف في الحقل السياسي العربي والافريقي.

ثالثا : السيطرة المدنية و النخب الضعيفة .

معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا والعالم العربي : تفشل التحولات الديمقراطية دوما في العالم العربي والافريقي وذلك لمجموعة من العوامل اللوجستيكية والمناهظة لهذا التحول منها المؤسسة العسكرية وبعض النخب المحسوبين علي التيارات الإستعمارية أو لوبيات المال أو الخارج وهو الامر الذي أضعف التحول الديمقراطي في الوطن العربي والإفريقي وأضف إلي ذلك ضعف السيطرة المدنية في هذه الدول وهو الأمر الذي جعل من هذه التحولات حبيسة أدراجها وزمانها ،ولا تفتأ أن تكون إلا تجربة مرت بها الدولة وفقط ،فضعف السيطرة المدنية من أهم الأسباب المساهمة في تأزم هذه التحولات الديمقراطية أثناء مسايرة التغيرات.

أولا : المؤسسة العسكرية كمعيار سالب في الحقل السياسي العربي والإفريقي: تتباين العلاقات بين الجيش والوسط السياسي في إفريقيا والعالم العربي عن مثيلتها في الحالة الأوروبية أو الغربية التي تطور فيها الإطار النظري لتلك التداخلات والعلاقات حيث يمكن وصفها في الحالة الإفريقية والعربية بالعلاقات العسكرية المدنية في إشارة طبعا إلي أن المحدد العسكري هو المتغير المستقل الذي يقودوا العلاقة وهو بدوره ما أخذ بعض الباحثين بالقول أن التدخل العسكري أو تدخل العسكريين في السياسة الإفريقية أو العربية هو الأصل والخط العام وأن مدنيتها هو الإستثناء، وبالنظر إلي ميل العسكريين للتدخل في الحياة السياسية في إفريقيا والعالم العربي يمكن التمييز بين عدة أنماط رئيسية تتبلور عشية الإستقلال أو التحول طبعا، وتتمايز هذه الأنماط إما من حيث آلياتها كآلية الإنقلابات كما ذكرنا ،أو آلية التسرب العسكري في السياسة وذلك عبر زحف العسكريين علي المفاصل المدنية للدولة تدريجيا أو آلية المحاصصة كأن يتقاسم العسكريون والمدنيون المنافع والمكاسب السياسية[87]،وهو الشئ الذي يجعل من هذه التحولات ضعية ويجعل كذلك من تدخل المؤسسة العسكرية سلبي في هذه التحولات أو المبادرات الديمقراطية اليائسة والبائسة علي حد التعبير،فعسكرة السياسة في إفريقيا والعالم العربي لا تكمن فقط في تدخل الجيس في السياسة وأمورها بل أيضا تتعلق بكميات الإنفاق العسكري وتجهيزاته التي تعكس إهتمام صانع القرار الكبير بهذا القطاع وهو ما يجعله حساسا ويعتمد علي الحظ الأوفر من موارد الدولة فجميع المؤسسات تجدها هشة وذات بني تحتية مترهلة علي غرار المؤسسة العسكرية كما أن جائحة كورون قد أماطت اللثام علي جميع التهديدات وأصبحت الصواريخ عاجز تماما علي مجارات الحرب الحديثة أو الحروب عن بعد وهو بدوره ما ينم عن

[87]- السيد علي أبوا فرحة ، دور الجيش في السياسة الإفريقية ،مجلة قراءات سياسية ،السنة السادسة عشر،العدد ،53،2020ص36.
للمزيد انظر الدولة العصرية دولة مؤسسات ،حسن ابشر الطيب.

التطور كما أسلفنا الذكر وظهور نمط جديد وهو "مقاتوا المعرفة"[88] ،ومن خلال الدراسات الكثيرة والتراكمات العلمية في العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا والعالم العربي والتفحص العميق داخل داخل بنية الانظة السياسية العربية والافريقية يتضح جليا مدي التنافسية السياسية بين المؤسستين المدنية والعسكرية في عمليات صنع القرار في البئتين الداخلية والخارجية ،وهنا تظهر فكرة أن الجيش المحايد والغير مسيس هي مجرد مفهوم دستوري أو حبر علي ورق رسمي وفقط يضبط فقط الآداء والوظائف التي تخول من خلاله تلك الدساتير نشاطه وحدود مهامه ،فالهاجس الوحيد والعتبة التي تعيق التحولات الديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا ومساراتها هو ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية ضمن بنية دستورية وسيطرة مدنية ،وكذلك تكمن هذه العقبات في التغلغل الكبير والمكثف والمستمر للمؤسسة العسكرية التي تعرقل أي مسار ديمقراطي وتتمثل هذه العقبات في عدم حيادية المؤسسة العسكرية من العملية السياسية وتفاعلاتها المختلفة،مواقف المؤسسة العسكرية من تلك التحولات الديمقراطية ضمن ما يعرف بخرافة" نظرية المؤامرة"،عدم إلتزام المؤسسة العسكرية بأدوارها التقليدية والتي تدعوا في مجملها إلي حراسة عملية التحول الديمقراطي وفقط وليس توجهيها حسب أهواء قادتها،كما أن البنية الأساسية للأنظمة السياسية الافريقية والعربية مبنية بعض البروقراطيات القوية المهيمنة في الغالب والمتحالفة مع المؤسسة العسكرية ،وأخيرا إستعمال القوة الصلبة وهو ما يجعل من المؤسسة العسكرة كمحور ومعيار سالب في التحول الديمقراطي في الطن العربي أو ما يعرف " بعنف الديمقراطية "[89]،في غالب الأمر يكون التحول الديمقراطي في الدولة العربية والافريقية من منظورات الأمن ونظرية المؤامرة وهذا ما ويوحي ان المؤسسة العسكرية ذات أنماط وتوجهات سياسية لا تستطيع التخلي عنها لأنها تعبر مبدأ مبنيا عليه معالم هذه المؤسسة وهو التدخل وتوجيه السياسة في هذه الأوقات بالذات ،كما أن عنف الانقلابات قد عزز هذا التوجه أصبح المواطن العادي في غمرات هذه التحولات لا ينادي إلا بالأمن والأمان ويري ان الديمقراطية عبارة عن عنف منتشر وان المؤسسة العسكرية هي الحامي وبطبيعة الحال فعنف الانقلابات أصبح ينعكس علي بوادر الديمقراطية في الدولة الافريقية والعربية وهو بدوره ما يكرس المؤسسة العسكرية كمعيار سالب في حقل السياسة في إفريقيا والعالم العربي.

ثانيا: المؤسسة العسكرية كفاعل عنيف في حقل السياسة :وكما تعلمون فبعد نهاية الحرب الباردة برز عصر سياسي جديد أكثر تعقيدا ،وذلك من خلال مزاعم التوسع الديمقراطي في العالم ككل إلا أن بعض المناطق

[88] - مدوني علي ،ظاهرة عسكرة السياسة وإنعكاساتها علي النظم السياسية العربية حالة مصر،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،المجلد الثالث،العدد الثالث، سبتمبر،2020ص65.

[89] -نور الدين فلاك ،العلاقات المدنية العسكرية في مصر بين تحدي إنهاء الوصايا العسكرية وإعادة إنتاج الحكم العسكري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11،العدد02،سبتمبر2020ص20.

شكلت الإستثناء ومنها دول المنطقة الافريقية علي العموم والعربية علي وجه الخصوص بما في ذلك دول شمال إفريقيا مثل "الجزائر ،ليبيا ،تونس ،مصر السودان ،وجنوب السودان مؤخرا"،وذلك من خلال الّأنماط العكسية التي تربط بين مدي إرتباط المؤسسات ببعضها ومدي موائمة إقتصاديات السوق والأنظمة الإستبدادية أو غير الديمقراطية فمن خلال ما كشف عنه العالم السياسي "مايرون فاينز" عن وجود صلة وثيقة بين الماضي الدستوري للدول والحاضر الديمقراطي لليبرالية ،فأشارة سنة 1983م إلي أن كل دول العالم الثالث التي خرجت من الحكم الإستعماري بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع تجربة الديمقراطية هي تنقسم إلي قسمين مستعمرات بريطانيا مستمرة وذلك من خلال إثبات إرث بريطانيا في الإدارة والقانون أما الثانية فهي مستعمرات فرنسا المتمثلة في منح مستعمراتها حق الإنتخاب وهو م تكرس في دول شمال إفريقيا مع تعددية حزبية وإنتخابات لكن دون ديمقراطية حقيقية ولا ليبرالية دستورية بل هيمنة مؤسسة علي مؤسسة وهو ما خرجت به ونالته المؤسسة العسكرية في الدول الافريقية والعربية حيث بقيت هي الوحيدة بين المؤسسات التي سقطت في الهشاشة بعد خروج الاستعمار وهو الشئ الذي يجعلها ويبقيها كفاعل في الحقل السياسي لحد الأن لأنها الوحيدة التي بقيت محافظة علي توازنها بعد خروج الإستعمار[90]،فالأحداث في المنطقة العربية والإفريقية أثبتت أن المؤسسة العسكرية أثناء التحولات الديمقراطية إما علي تشجيع ودفع عمليات التغيير السياسي وعدم التدخل في مساره الطبيعي في العلن كما حدث في تونس ويزعم أنه حدث في الجزائر ،وإما من خلال إطلاق حرب أهلية دموية بسبب تفككها وعدم إحترافيتها كما حدث في ليبيا والسودان واليمن ،أو أنها دعمت النظام السياسي القائم كما حدث في سوريا والبحرين أو أنها قاطعت مسار التغيير السياسي بعدّ أن إلتزمت الحياد في البداية وذلك عبر الإنخراط المباشر والصريح في السياسة الداخلية ودعم أطراف المنافسة السياسية علي حساب أطراف أخري كما حدث في مصر ويرشح أنه حدث في الجزائر أيضا ،فبهذه المواقف تتدخل المؤسسة العسكرية كفاعل في الدول العربية والإفريقية [91]،فالفعل العنيف للمؤسسة العسكرية يتمثل في استخدام المقاربة الصلبة دوما وهو ما يطيح بالنخب السياسية والسيطرة المدنية ذات التوجهات اللينة فلمؤسسات العسكرية أنظمة مصممة لمواجهة الدرجات العالية من غياب التيقن وهي بذلك ملزمة بآداء دورها ومهامها في بيئات عالية المخاطر ،حيث يكون الجانب الأكثر والأكبر من المعلومات المتاحة غامضا أو منقوصا او حتي زائفا وعلاوة علي ذلك فإن هذه المؤسسات تتميز بالتعقيد التفاعلي أن العمليات غير

[90]-أشغال الملتقي الوطني إشكالية المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا ، ملتقي وطني منعقد يوم 08 ديسمبر2020، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال إفريقياص03.
للمزيد انظر كتاب انتحار الغرب،ريتشلرد كوك،كريس سميث،ترجمة محمد محمود التوبة.
[91]- عبد المومن سي حمدي، عنتر بن مرزوق، العلاقات المدنية العسكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية دراسة تحليلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد 19،2018ص563.

قابلة للعكس بالإضافة إلي تعد حلقات التغذية الراجعة غير الخطية وهو بدوره ما تمثله برامج التدريب والتنظيم التي تنظم لمواجهة هذه البيئات عالية المخاطر وللبقاء علي أهبة الاستعداد وهو الشيء الذي يحدث تحديا شديد التعقيد للمؤسسة العسكرية فنجاح المؤسسات ذات الموثوقية العالية يعتمد كثيرا علي القدرة التنظيمية لها وهي بدورها ما تنتج قدرة المؤسسة علي الحفاظ علي مستوي الآداء وتطويره والاعتماد علي الخبرات المكتسبة ،والملاحظ أن المؤسسات العسكرية عالية الموثوقية لا يسعها الاكتفاء بالتعلم التنظيمي من التجربة الخطأ كما تفعله المؤسسات العسكرية في الدول الافريقية والعربية ،لان المواقف عالية المخاطر كثيرا ما تكون متفردة ومهددة للأرواح لذلك فإن المؤسسات عالية الموثوقية غالبا ما تستخدم الخبرات الغير مباشرة والتحليلات المبنية علي الماضي وغير ذلك من التصورات الهنية الرمزية التي تحاكي الحالات عالية المخاطر مثل الأزمات السياسية [92]،فالمؤسسة العسكرية في الدول العربية والإفريقية ذات توجهات مغايرة وتقليدية فهي تبني خبراتها علي الولاءات وخبرات الدول الأخرى وليس علي واقع الشرعية الدستورية والسياسية فهي كثيرة الشك مما يجعلها سريعة في استخدام مقومات القوة الصلبة "الانقلابات" وهو الشيء المبني علي عدم احترافية هذه المؤسسات من جهة ،وتغلغلها في الجهاز السياسي وعدم حيادها من جهة اخري ،فهذه المعايير التي تستخدمها المؤسسة العسكرية أثرت علي سيرورة وتوجهات النخبة المدنية وهو ما جعلها ويبقيها ضعيفة لان كل مقوماتها سوف تذهب امام قوة الانقلاب ،وعليه فالمؤسسة العسكرية ومهما كانت حلولها الموضوعية تبقي فاعل عنيف في الحيز السياسي العربي لأنها تحاول احتوائه إما من الخلف أو بالمقاربات الصلبة وتشتيت الأمن المجتمعي ، فعنصر الفاعلية للمؤسسة العسكرية هو استخدامها للقوة وعنصر الضعف للسيطرة المدنية هو الخوف من هذه القوة .

ثالثا : السيطرة المدنية و النخب الضعيفة :تتواجد في كل المجتمعات الإنسانية بطبيعة الحال قلة يطلق عليها النخبة يكون لها الدور القيادي والمؤثر في المجتمع مهما كانت درجة بدائيته أو تطوره ،فالنخبة هي من تهيأ له الظروف والأسباب والإمكانيات لتتصدر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو الفكرية أو حتي العسكرية [93]، كما أن في الدراسات السياسية وخاصة المقارنة منها تعد نظرية النخبة من أهم نظريات المراحل الانتقالية في تطور السياسة المقارنة بين التقليديين والسلوكيين ،كما تتعدد الآليات لإنتاج النخب في المجتمعات وخاصة ذات الحيوية العالية ومن خلال النظرات التي قام بها الباحثون عن التاريخ الثقافي للنخب مكنهم من تمييز الطرق لإنتاجها فهي تتفرع من مجموعة من الأسس منها "**العبقريات التأملية** " وهذا منظور فلاسفة اليونان وكيف أثرت

[92] -جوزيف سويترز وآخرون ، إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق ،تصوير أحمد ياسين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط،2016،أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة،ص369،370.

[93] -وليد محمد محمد السيد القاضي، دور النخبة السياسية في تكوين الثقافة السياسية ،دراسة منشورة سنة 2015ص02.

هذه التاملات علي نهوض مجتمعاتهم وتطورها الفكري علي الأقل ،"**الوحي** " ويتمثل في الديانات والكتب السماوية والنخب الدينية بجميع تفرعاتها علي مدي العصور، "**الكاريزما**" كل الزعامات التي تستقطب الح والتقدير والهيبة ،"**العصبية** "تتمثل في العصب الحاكمة والمتوارثة والمتصارعة في مختلف الثقافات الحضارات ،كما تصنف النخب إلي صنفين الأول داخلي طبيعي والثاني داخلي اصطناعي أو مزروع أما الأول فهو ذلك النوع من النخب الذي ينتج من تلقاء نفسه في مجتمع ما استنادا إلي منظومة قيمية وثقافية وفكرية إما داخلية أو خارجية وهم كذلك صنفين إما ذاتيا كما قلنا وذلك عن طريق التقليد أو خارجيا عبر وسيلة من وسائل الفرض ،لكن هذا الصنف عادة ما يلاقي صعوبة في الاتصال والتواصل فضلا عن معاناته من الشعور بعدم الانتماء مما يفقده القدرة علي الانتماء وبالتالي عدم القدرة علي التأثير والتأثر وهو ما يحدث للنخب في العالم العربي والافريقي [94]،وإذا عدنا إلي السيطرة المدنية في الدولة الافريقية والعربية فكما نعلم أن أي سيطرة أو قوة مدنية تسعي لإنهاء نظام استبدادي أو تسلطي عادة ما تحتاج إلي ما يكفي لها من الدعم الواسع وكذلك التماسك والشرعية وغيرها من الموارد التي أسلفنا ذكرها من مبادئ سياسية وفكرية وثقافية مبنية علي الواقع وليس التقليد والفرض وهذا لتستطيع تحدي النظام الاستبدادي والتسلطي وتستطيع إقناع الشعوب والمواطنين ،وكذلك حتي تصبح قوي منافسة بصورة معقولة كسلطة وقوة مدنية وطنية وفي بعض الحالات فإن علي أفرادها أن يكونوا محاورين أقوياء مع أولئك القابعين في داخل النظام الاستبدادي والمؤسسات صاحبة القرار الذين سيدركون أن النظام بحاجة إلي شريك لتسهيل وضع استراتيجية خروج ممكنة ،وكذلك يجب أن تكون هذه السيطرة المدنية ذات مصداقية أمام الجهات الداخلية وحتي الدولية الراغبة في دعم العملية الانتقالية وتكفيهم الجهة الداخلية أي الشرعية والتأييد الشعبي في الداخل ،كما أن هذه الأهداف والتحولات غالب ما تستدعي دحض كل الخلافات العميقة والهامشية وسدها بشأن الأهداف والاستراتيجيات والقيادة في صفوف معارضي النظام القائم أو التسلطي وهو ما يبني من خلال عمليات إقناع جماعات المعارضة المختلفة للعمل بشكل موحد علي حل وتسوية الخلافات الكبيرة من أجل مواجهة النظام الاستبدادي بقوة واحدة وليست متفرقة ،وهو بدوره ما يلزم العمل بجد وحذر من أجل التغلب علي الانقسامات داخل المعارضة مايعرف بالسيطرة المدنية فمعرفة كيفية توحيد صفوف المعارضة وكيفية شق وتقسيم صفوف النظام القائم آنذاك هما في صميم قلب العديد من التحولات ،كما تمت مناقشة ذلك مع 'كاردوزو' cardoso الذي أكد في دراسته أن الاستراتيجية الصحيحة للسيطرة المدنية لا تتمثل في الإطاحة بالجيش لكن بحمله علي البحث

[94]- وليد محمد محمد السيد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص07،08.
للمزيد انظر كتاب "دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع،كونستا نتنواف ،دار دنشق للنشر والتوزيع.

من أجل التوصل إلي مخرج من المأزق [95]،فكما نعلم لم يسبق للحكومات الاستبدادية وخاصة في إفريقيا والعالم العربي أن تخلت عن السلطة طواعية وبالتالي فعملية التخلي عن السلطة بشكل طوعي هي السبيل الوحيد لتجنب العواقب الوخيمة أو أضرار غير مرغوب فيها مثل العنف المدني ، إنقسام في القوات المسلحة ضرر اقتصادي، نبذ وعزلة دولية ،تهديد السلامة الإقليمية فالانقلابات العسكرية او الانهيار الاقتصادي او الهزيمة الانتخابية تسارع أحيانا في الخروج علي النظام ،ولكن هذه الصدمات لا تفضي عادة إلي تحولات ديمقراطية مالم تكن هناك قطاعات في الحكومة الاستبدادية متسامحة مع أو داعمة لمطالب المعارضة الديمقراطية وهذا ما تجهله النخب في الدول الإفريقية والعربية ،فيتعين علي هذه القوي المعارضة إبتكار مناهج معينة تستطيع من خلالها تحفيز هذه العناصر داخل الحكومة الاستبدادية حتي تصبح منفتحة وعلي إستعداد لتقبل الانتقال وهذا ماكان في كثير من الأحيان يتطلب التأكيد علي أنه لن يتم اتخاذ أي إجراءات انتقامية بالجملة ضد الحكام السابقين والمؤيدين الرئيسيين لهم أنه سوف يتم احترام المصالح الاقتصادية وغيرها من مراكز القوي الراسخة وكذلك احترام الحقوق الفردية للنخب الحاكمة السابقة وحمايتها .

كل هذا ضروري من أجل تسهيل عمليات الانتقال المبدئية والمحافظة علي الدولة ومؤسساتها[96]، وهذا ما يقوي بدوره السلطة المدنية أ المعارضة وإعطاء محفز للسلطة الحاكمة في خروجها دون أي مناورات ولا استخدام المقاربات الصلبة وبالتالي يكون الانتقال الديمقراطي بطئ ولكنه سلس وسليم ،فلسيطرة المدنية في الدولة العربية والافريقية مبنية علي نزوات خاصة وحزبية وولاءات خارجية تنبع من مصالح الأحزاب واللوبيات الخارجية كما أنها تفتقر للشرعية الشعبية لبعدها عن مطالبه ،لذلك تكون متفرقة ومتناحرة أيديولوجيا وهذا من أسباب ضعفها امام المؤسسات الصلبة مثل مؤسسة الجيش التي تغتنم هذا الضعف بترسيخ نظرية المؤامرة كبديل للتحول الديمقراطي ،وبالتالي تصبح السيطرة المدنية ذات أبعاد إرهابية في نظر المواطن العادي لأنها مفرغة من الحلول ومشحنه بالخلافات فيما بينها ،وهو ما يجعل من السيطرة المدنية تابعة وفي يد السلطة ،فالشرعية الشعبية في الدولة العربية والافريقية لا تدوم بل تعتمد علي وقت معين وأزمة معينة وموقف معين فالسيطرة المدنية ملزمة باغتنام الفرص والظهور، لا بالتنازع وتقديم العاطفة والبكاء علي الماضي ،كما ان ما يضعف المعارضة والسيطرة المدنية هو الخلافات الداخلية ،فإذا ما حاولت هذه السيطرة تكثيف جهوده كلها أمام السلطة المستبدة فهي ستنجح وتخرج من مأزق الاستبداد ،اما إذا ركزت علي الخلفيات الأيديولوجية والثقافية وبقيت مركزة علي الخلافات بينها فهي

[95] -أبراهام ،ف ،لوينثال ،التحول من الحكم الاستبدادي إلي الحكم الديمقراطي "الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل" الفصل الحادي عشر، دراسة حول التحول إلي الديمقراطية ،ص630.

[96]- المرجع نفسه ،ص631.

بذلك تعطي للسلطة الاستبدادية محفزات أخري للبقاء وكما تم الذكر فالشرعية الشعبية لا تدوم لفترة طويلة بل أثرها موقفي وموقعي وفقط فسياسات الولاء والتبعية تم تحديثها وأصبحت عن بعد الآن فالسيطرة المدنية مطالبة بمرحلة ما قبل التوحيد وهو جمع كل أطراف وأطياف المعارضة ومرحلة التوحيد السياسي وهي مرحلة تحديد الهدف وهو التحول الديمقراطي وفقط وليست الحسابات والعقوبات وثالثا مرحلة المنفعة وهي الديمقراطية التي ينتفع منها الكل وبطرق سلمية وسلسة وليس بالفوضى الخلاقة والحرب الاهلية .فالتدريج ضروري ولو كان بطيئا أما السرعة فهي مضرة في الديمقراطية ولو كانت ستنجح فالتحولات الديمقراطية السريعة عادة ما تنتهي بالثورات المضادة ورجوع اللوبيات الحاكمة بأشخاص آخرين وجماعات ضغط أخري كما حدث في بلدن زعمت أنها تحولت ولكنها أنتجت جماعات مستبدة أخري .

الفصل السادس: العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا والعالم العربي بين الحداثة والتحديث.

أولا :المتغيرات والفواعل المؤثرة في الحدث السياسي في إفريقيا والعالم العربي .

ثانيا: المعايير المشتركة للانتقال الديمقراطي في الدولة الإفريقية والعربية .

ثالثا :كيفية التصدي للانقلابات في إفريقيا والعالم العربي .

رابعا: مقومات الدولة المعاصرة.

تمهيد : سنحاول في هذا الفصل التعريج علي مجموعة من المتغيرات التي تحدث أثناء التحولات الديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي، كما سنتطرق للمعايير المشتركة أثناء هذه التحولات الديمقراطية ،مع توضيح ما قدمه الباحثون في كيفية التصدي للإنقلابات والمقاربات الصلبة التي تستخدمها المؤسسة العسكرية أثناء خلال هذه التحولات ،كما سنذكر أهم التوجهات الجديدة لنظرية الدولة ومقومات الدولة العصرية .

أولا :المتغيرات والفواعل المؤثرة في الحدث السياسي في إفريقيا والعالم العربي :تمثل أزمة بناء دولة ذات نظام ديمقراطي وشرعية شعبية في ظل الاختلاف في طبيعة الأنظمة تحديا ومشكلا سياسيا والذي بدوره يحول دون تحقيق وحدة داخل حيز الدول بين الدول في إفريقيا والعالم العربي ،حيث مزال النظام ا الحاكم في هذه الدول يحتكر جميع الأدوار السياسية والتنظيمية والمؤسساتية ،فهو بذلك يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دون السماح بأي مشاركة من جهة فاعلة أخري ،فهي أنظمة استبدادية منغلقة علي نفسها وهو ما يعني غياب أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة بناء أنظمة سياسية قائمة أسس الشرعية الشعبية ضمن مخرجات الديمقراطية [97]،كما تعتبر الأنظمة السياسية العربية والافريقية أنظمة تسلطية في معظمها بغض النظر عن اختلاف الأفراد والمسميات والأحزاب الحاكمة فهي تحاول دوما أغلاق الطرق التي توصل السلطة بشكل ديمقراطي ،فمعظم الأنظمة العربية خاصة والافريقية علي وجه العموم تتمتع بالصفة العسكرية منذ نشأتها وذلك من خلال خروج الاستعمار واستلائها علي الحكم ووضع معايير للوصول له مثل " الشرعية الثورية"، فهذه الصفة العسكرية انعكست علي طبيعة النظام الحاكم في كل هذه الدول فالتالي أخذت السمات العسكرية وأصبحت غير قادرة علي مجارات الديمقراطية جميع مقوماتها ،فهي تتعامل سلطويا في سياساتها جميعا سوآءا علي الصعيد الدول ، أو مع الافراد والمجتمع عاكسة بذلك الصرامة العسكرية علي الرؤية الاستراتيجية والسياسية ،فطغت هذه العقلية وأثرت علي سياسات هذه الدول واستقرارها بنهج يجعل من العسكريين والسلطويين متصدرين لعنوان الدولة السياسي [98]،كما أن العامل الاقتصادي بأبعاده الاجتماعية والسياسية وحتي الثقافية المؤثرة في حياة المواطنين في القارة الافريقية والعالم العربي بطبيعة الحال بشكل مباشر مؤدية إلي التأثير ونضوب شرعية النظام السياسي القائم فالشرعية تكتسب بشكل طبيعي وعام من كفاءة ونشاط هذا النظام السياسي في السياسة العامة والتي بدورها تنعكس علي السياسة الخارجية وبالتالي فشله يؤدي إلي التشكيك بقدراته وأحقيته

[97]- عبد الدين بن عمراوي ، أزمة بناء أنظمة سياسية قائمة علي أسس الشرعية الديمقراطية وأثرها علي التجربة التكاملية في المغرب العربي،مجلة مدارات سياسية، المجلد الأول، العدد الرابع،مارس،2018ص286.

[98] -هاني محمود عبد موسي ، أزمة الدولة في العالم العربي " دراسة حالتي العراق والسودان ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة تونس المنار،2018،ص192.

بالاستمرارية والانتاج والتطور ،ذاك الفشل يكون قد خلق إنعدام المساوات في توزيع الثروات وإلي فجوة وفروقات اقتصادية اجتماعية وبهذا تتصدع هيكلة وهيبة الحكم ويصبح من الضروري تغييره فهي بذلك حصيلة الأزمات التنمية المتتالية التي يعاني منها النظام السياسي حيث تؤدي في الأخير لرفض الانصياع للنخبة الحاكمة وبما أن للشرعية بعد قانوني وسياسي وحتي مؤسسي ورمزي وكما قلنا سابقا فهي لا تدوم ،فالنزعة التسلطية لبعض الأنظمة السياسية في إفريقيا والعالم العربي وممارستها الاقتصادية والانكفاء علي الريع والثروات الباطنية وكذلك الهشاشة في الخطابات السياسية الركيكة والتي تعتمد علي تمجيد الماضي القريب وتمجيد الأشخاص والزعماء أدت وأحدثت المطالبة بالتغيير وفي هذه الحالات يحاول الزعماء الأفارقة والعرب البحث عن شرعية جديدة بثورات مضادة وإحداث انقلابات بينما يحاول مواطنو هذه الدول البحث عن المشروعية المفقودة والواقع المغيب [99]،فقدان النظام السياسي لشرعيته هو بطبيعة الحال فقدانه لمبررات وجوده وذلك في ظل تآكل هذه الشرعية وعلية يحاول اتخاذ عدة إجراءات واستراتيجيات وخيارات لاسترجاعه وعرقلة التغير في اطار بحثه عن مبررات شرعية مثل المؤامرة الخارج،،والامن والسلم وتجاهل الامن البنيوي الذي تبحث عنه هذه الشعوب وفي بعض الأحيان تنتهج هذه النظم التسلطية منحي العنف بدل العقلنة والحوار مما يتم فيه حصر الولاء الوطني في الولاء للنظام القائم وبذلك يتم تخوين كل معارض وهو الواقع الذي فرضته طريقة المطالبة بالديمقراطية عبر الثورة وإزالة النظام التسلطي وتفكيكه بالتغيير الجذري والقوة لتكون نتيجة ذلك ليس ضمان التحول الديمقراطي بقدر ما هو ميل للعنف المتبادل وهذا ما يشوب التحول الديمقراطي في الدولة العربية والافريقية الآن[100]،كما أن للقادة السياسيين بعض الوعي والادراك وذلك من خلال تجارب وخبارات وفي هذه الحالة يكون التحول الديمقراطي نتيجة الإحساس والادراك من بعض عناصر النخب الحاكمة أو كلها طبعا مما يتراء لهم أن الجنوح إلي الديمقراطية هو الحل الأنجع والسبيل الوحيد للنظام القائم وتجنب التغيير العنيف وأكبر مثال علي ذلك ما فعله قائد الأركان الجزائري العام الماضي وكذلك ما فعله الرئيس السابق لجنوب إفريقيا "فريديريك وليام دي كليرك" من خلال قيامه بعدة تغيرات أنهت مرحلة التمييز العنصري التي كانت قائمة في البلاد وفتح حوار مع المجلس القومي الافريقي بقيادة نيلسون مانديلا مما أدي إلي قيام دولة وحكومة متعددة الأعراق وبهذا يكون قد سار بالبلاد نحو باب الديمقراطية ،كذلك كما سبق وقلنا ما فعله قائد الأركان الجزائري الفريق "أحمد قايد صالح" ،حيث حاول تجنب العنف وقام ببعض التغييرات الطفيفة منها محاسبة معظم صناع القرار في النظام القائم آنذاك وإدخالهم السجن ومرافقة الشعب في

[99]- ليلي مداني ، أشغال الملتقي الوطني إشكالية المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا ،مرجع سبق ذكره،ص48.
[100] -المرجع نفسه،ص49.

انتخابات أفرزت رئيس وهو ما حاولت الجزائر به دخول باب الديمقراطية إلي حين يظهر العكس[101]،وأما العوامل والمؤثرات الخارجية فتتمثل دوما في ضغوط القوي الخارجية وهو ما تدعمه فرنسا دوما وخاصة في الشمال الافريقي لان معظم دوله كانت مستعمراتها وهو ما يعرف بضغوط الدول المانحة للدول المتلقية وزد علي ذلك ضغوط المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي بحكم أن الدول الافريقية دول فقيرة دائمة الاقتراض وهو ما يضعها داخل المشروطية السياسية لهذه المؤسسات والغريب ان هذه المؤسسات التي تزعم الديمقراطية والقوي العظمي المانحة والداعمة للديمقراطية عادة ما تعلق علي أن الاستقرار الأمني له أولوية علي الاستقرار البنيوي وهو المبرر الوحيد بأن مصالحها أعلي من الديمقراطية وأن الديمقراطية في نظرها ليست إلا ميزة تعطيها الدول المانحة لمن تريد والمثال علي ذلك دولة "تونس" فهي ذهبت إلي تحول ناجح لكن الدول القوية والمانحة والداعية لهذا التحول قد تخلت عنها وتركت تونس تتخبط في فقرها جراء الديمقراطية ،كما لا ننسي دور المجتمع المدني العالمي ومؤثراته علي هذه التحولات و كذلك عامل العدوي والانتقال بين الدول لظاهرة التحول الديمقراطي حيث أّن نجاح دولة ما يمكن أن يلقي بتأثيراته علي الدول وهو ذو شقين شق إيجابي الدخول في الديمقراطية وشق سلبي وهو التقليد الأعمى وعدم المبالات بالواقع المعاش[102]..،وهو ما يجري في مالي والدول التي تحاول التقليد وفقط وليس هدفها الديمقراطية بل هدفها الوصول للسلطة بذريعة الديمقراطية أي الانقلابات المتكررة والدائمة ما يوحي عن الفراغ الجسيم للنخب والتسلط والجهل لصناع القرار والقادة إن ثقافة التقليد هي سبب من أسباب فشل التحول الديمقراطي في إفريقيا والعالم العربي ودليل ذلك نجاحه في تونس كما قلنا ولكن مع ذلك مازالت تونس تعاني فالسبب الوحيد هو التقليد وغياب ميكانزمات الواقع .فالديمقراطية الغربية نابعة من واقع ملموس ومحسوس أما الديمقراطية العربية فهي نابع من سياسات لتقليد الأعمى فهي دائمة الفشل قليلة النجاح وحتي بنجاحها تتوالي ورائها الازمات وهو الواقع المغيب لهذه الدول وخواء الجانب الفكري لنخبها وتجاربها السياسية. صحيح لا توجد نظرية سياسية عربية لكن يجد واقع عربي .فالواقع عادة أحسن من النظرية فليس المهم نظام ديمقراطي المهم "**قابلية الشعوب بهذا النظام**" وهذا مالا تفهمه النخب في الدول العربية والافريقية عل حد سواء.

ثانيا: المعايير المشتركة للانتقال الديمقراطي في الدولة الإفريقية والعربية :إن الريع اليوم هو هاجس الدول والمجتمعات وخاصة "الافريقية والعربية "ذات النطاق الثالث للنمو فلا يوجد تأثير واحد للدول الريعة علي واقع مجتمعاتها بل تختلف من دولة ريعية إلي أخري ومن سوق مجتمعي لآخر وان كان الاتجاه السائد من تيار الأدبيات

[101]- المرجع نفسه ،ص58.
[102]- المرجع نفسه،ص59،60.

يشير الي أن الموارد الطبيعية وعلي رأسها النفط التي تكتشف في أي بلد من البلدان تمثل مصدر نعمة وتؤثر بشكل إيجابي في أوضاع مجتمعها حيث يزيد الدخل القومي وتصبح هناك فرصة لتحسين مستويات معيشة الافراد وإحداث نهضه اقتصادية تليها كل القطاعات بالنهوض منها السياسية والثقافية لكن التاريخ برهن العكس والغريب أن معظم الدول العربية الافريقية ريعية ونظرية المرض الهولندي برهنت العكس حيث أظهرت أن هذه الموارد تقلص من قوة الدولة وتزيد من فقرها وهذا ما حدث ويحدث للدولة الريعية العربية والافريقية إلا قلة قليلة من الدول ذات العدد القليل من السكان [103]،وإذا عدنا لهذا النمط فقد تناولت المؤلفات الاقتصادية والسياسية واستفاضة إخفاقات الاقتصادات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها علي ثروات هائلة وفي هذا الصدد بالذات تعتبر الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد J/D;sachs و A,M,warer،عام 1995م بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"،واحدة من أكثر الدراسات شمولية واستنادا الي الواقع ،وقد توصل الباحثان الي أن اقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي تتجه دائما لتحقيق معدلات نمو أقتصادي منخفضة جدا كما استخلصا ان من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثير للدهشة هو أن الدول التي تتميز بالوفرة تحقق معدلات نمو أقل ومنخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة إنه لغز محير كيف تؤدي وفرة الموارد الي تراجع النمو الاقتصادي ؟[104]يؤكد لنا التاريخ وجهة النظر هذه ففي القرن السادس عشر كانت كل من جنيف وأمستردام ولندن من أهم المدن الاقتصادية وكانت مدنا صناعية متخصصة في النسيج ولا تمتلك وفرة في الموارد عكس البرتغال واسبانيا رغم أنهما كانتا تستقبلان تدفقات كبيرة كم سبائك الذهب والفضة من مستعمراتهم ولكن لم تكونا مدنا اقتصادية وهنا يظهر المثال المشهور أن الاستفادة من الثرة لا تأتي من مجرد امتلاكها والاسراف في انفاقها ولكن في طريقة استعمالها وكيفية استغلالها [105]،فالدول العربية والافريقية في مجملها هي دول ريعية تحتوي علي موارد وهذه الموارد رجعت عليها بالنقمة أو الصدمة حيث أصبحت غير قادرة علي مجارات واقعها والتكيف معه بل أصبحت تابعة أكثر من أي وقت مضي وهو الأمر الذي تعاني منه جميع الدول العربية والافريقية وتشترك فيه وتحاول التغير السياسي لأجله، إن هذه الشعوب لا تعلم ان "نظرية الوهم الهندي" قد طبقت عليها من مدة ومازالت لحد الساعة ،فهي تحاول التغيير في السياسية دون تغيير الواقع لكن الواقع يعكس الحقيقة والواقع مخالف للتمني والتواكل.

[103]- محمد عز العرب، الدولة الريعية ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ط، الاولي ،2010ص15.
[104]- محمد الطاهر عديلة سليم جداي ،الامن الطاقوي للجزائر دراسة في الدوافع والمحددات ،مداخلة مقدمة في الملتقي الوطني السياسات الطاقوية للجزائر بين المعايير البيئية ورهانات التنمية المستدامة ،يوم 16 ديسمبر 2020ص9.
[105] -محمد الطاهر عديلة ،سليم جداي ،مرجع سبق ذكره،ص9،10.

وكما أوردنا سابقا وقلنا هناك تشابه وقواسم مشتركة في التحول الديمقراطي في الدول الافريقية والعربية وذلك وفقا لعوامل كثيرة ناتجة عن الجغرافيا والديمغرافيا فالواقع الاقتصادي الذي تميل موازينه الي عدة جوانب والواقع الاجتماعي الذي هو انعكاس للواقع الاقتصادي فكلما ازداد عدد الأغنياء يزداد عدد الفقراء فقرا علي فقر ،كما ان الحريات السياسية والحق بالممارسة الديمقراطية تستخدمها الأنظمة وتستغلها بالقمع البوليسي والاعتقال الكيفي والتوقيف العرفي وحتي التعذيب والسجن دون محاكمة ،كما تتشارك الأنظمة السياسية العربية والافريقية في عمليات الاحتكار السلطوي والتوريث المباشر والغير مباشر وتوحدت عقائد التوريث ان لم يكن بين أبناء العائلة الواحدة فبين أبناء الحزب الحاكم أو بين بناء الطبقة المستغلة [106]،كما أن لهذه القواسم المشتركة جوانب ذات مغزي ينم عن غياب واقع التغيير وإتباع عوامل التقليد والتبعية وفقط "المهم الديمقراطية" ومن هذه العوامل المشتركة والمؤثرة غياب التنظيم وغياب القيادت الملهمة والنخب المثقفة كذلك وجود قوي الشد العكسي وأنظمة السيطرة كمعايير الثورة المضادة وكيفيات تطبيقها ،والغريب في الامر أن الكثير يعتقد أن الحركات الشعبية وحدها تستطيع التغيير وقادرة علي إحداثه دون الحاجة إلي الأحزاب التي تكون مهمتها الأساسية التنظيم والتعبئة للجماهير وهذه من بين المغالطات الكبرى التي تسقط فيها الشعوب الناهظة وتعد أيضا من القواسم المشتركة ومن إشكاليات التغيير ،وهو ما تغتنمه السلطة الحاكمة وتحاول جذب الأحزاب لها وبالتالي تعرية الحركات من التنظيم فالتغيير علي صعيد المجتمعات بأهدافه وأساليبه ووسائله أيضا وليس وصفة دواء جاهزة[107] ،فالتغيير أنواع هناك تغيير شامل وعميق يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظام الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية القضائية وفي مقدمتها السياسية طبعاومن ثم فتغيير القيادة الدكتاتورية أو النجاح في تغيير تفكيرها وأنماطه بما يتناسب ومصالح الدولة وليس الشعب طبعا وهنا الإشكالية وهنا تغيير القيادة هو خطوة نحو تغيير شامل وليس هو الهدف النهائي ،أما التغيير الثاني فهو جزئي ويتناول فقط جزئية من الجزئيات كالتغيرات التي تشمل الإصلاح الاقتصادي والدستوري والعسكري أو غيرها من التغييرات التي تمس جانبا من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لان الجوانب الأخرى لا تحتاج تعديل أو لعدم توفر المشروع اللازم الذي يملي علي المجتمع وقيادته االتحرك في اتجاه محدد [108]،كما أن هناك معايير وقواسم مشتركة في أدوات التغيير في الدولة العربية والافريقية وهذه الأدوات هي أدوات تاريخية متعارف عليها لاحداث التغيير وتتمثل في الصدام المسلح وهو مخرجات الانقلاب واستخدام العنف ،كما تم تحديث هذه الأدوات في بداية القرن العشرين فأصبحت تعتمد علي

[106]- العسوفي عمر يوسف، الحراك الشعبي العربي "الربيع العربي" دراسة تحليلية ، ط،الاولي 2015، دار المامون للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن ،ص24.

[107]- المرجع نفسه،ص26.

[108] -العسوفي عمر يوسف،مرجع سبق ذكره، ص28.

أنماط وأساليب أخري مثل الاحتجاجات والمظاهرات والتظاهرات وصولا الي العصيان المدني ثم بدأ النمط في التطور لايجاد طرق أقل عنفا وأسهل تطبيقا وهي في التحديث لحد الآن وتعرف "بحرب اللاعنف" ،وكما نعاود الرجوع إلي قاسم مشترك في الانتفاضات والتحولات العربية والافريقية وهو غياب التنظيم وعادة هذه الانتفاضات تحدث في أوطان غير مستقرة لا دستوريا ولا اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا هي هذه الانتفاضات نقصد موحدة فكريا ولا سياسيا ولا حتي أيديولوجيا ولا هي كذلك ممتحررة من أشكال مختلفة مثل التدخل الأجنبي والإقليمي وهو ما يحتم عليها إيجاد توازن سليم وما يؤثر علي التنظيم في الانتفاضات العربية هو طبعا المتلازمات الثلاثة" اللغة ،الدين ، العرق" وهنا تحاول العوامل الإقليمية والخارجية الطامعة والتي لها مصالح مع النظام المستبد التي تواجه تحديا لكياناتها مثل "فرنسا في افريقيا "لذا يعاني الحراك الشعبي من قلة التنظيم الذي ينعكس سلبا علي الآداء الفردي والجمعي له ولحد الآن لم نشهد ذي بال الي الأحزاب سوي أحزاب الحركات الإسلامية بما لها وعليها كما أننا لم نشهد أي جهد ولو متواضعا للنخب والمفكرين والمثقفين لشحذ همم الجماهير وتوجيهها وتوحيد صفوفها وهو الشيء الذي يساهم في افشال هذه الحركات حتي بعد نجاحها في ثورتها وحراكها دون ان تشعر[109] ،فنلاحظ ان القواسم مشتركة والأدوات مشتركة لكن ما ينبغي اللجوء له في حركات التغيير هو الاعتماد علي التنظيم وكذلك علي الأحزاب لأنها عماد التنظيم ونقطة الضغط والشرعية سوآءا في الداخل أو الخرج كذلك توحيد الأفكار والاهداف اما الفوضى والتصادم فهو عادة ما يخدم النظام القائم يستعمله كحجة في الداخل وكمعيار في الخارج وهو ما ينقص حركات التغيير في افريقيا والعالم العربي .

ثالثا :كيفية التصدي للانقلابات في إفريقيا والعالم العربي : من الواضح أن التغير في طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين حتي ولو كان ضرفيا قد يصاحبه تغير في درجة الاستقرار والثبات السياسي [110]،لقد سبق وقلنا أن المؤسسة العسكرية تستحوذ علي وسائل القوة والاكراه كما أنها المؤسسة الأكثر تدريبا وتنظيما وانضباطا مقارنة بباقي المؤسسات والهيئات وخاصة في دول العالم الثالث التي تنتمي اليها الدول الافريقية والعربية علي حد سواء كما أ الجيش يحظى دوما في هذه البلدان بالعناية القصوى من خلال تخصيص أكبر الميزانيات كما ينال القسط الأكبر من النفقات التي تخرج عادة عن نطاق المراقبة والمسائلة فالاهتمام بالمؤسسة العسكرية قد زاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع انتشار الظاهرة العسكرية ،وزاد أكثر عقب انتهاء الحرب الباردة وهذا ما زاد في انتشار الظاهرة العسكرية وخاصة في الدول النامية كما أشرنا حيث كشف الدارسون علي أن الدور العسكري والذي

[109]- المرجع نفسه،ص29،30.

[110]محمد نبيل بوخدومة، حل معضلة العلاقات المدنية العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا ،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الثاني ،سبتمبر 2019 ص1179.

يسمي "الدور المافوقي العسكري" ففي هذا الصدد يري الفرنسي موريس بيير روي Maurice Pierre "Roy"،أن الجيش قد يتصرف كقوة ضامنة للسلطة القائمة كما هو الشأن في بعض الدول العربية مثل الأردن والسعودية حيث يسيطر المجتمع القبلي ،أما جون ما ينو "Jean Maynaud"،فقد درس العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية وميز في ذلك ثلاثة أنماط ،النمط الذي يكون فيه الجيش آداة للسلطة السياسية حيث تكون السلطة والقيادة العسكرية تابعة بشكل تام للحكومة ويتحدد دورها بحفظ الامن العام والدفاع علي الوطن، النمط الثاني يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية فهو يعمل علي فرض وجهة نظره كما بدت في الدول العربية ،النمط الثالث يكون فيه الجيش العنصر الموجه والمتحكم في العمليات السياسية برمتها وهو كذلك متوفر بقوة في الدول الافريقية والعربية[111]،واذا عدنا الي آليات الوصول الي السلطة في الوطن العربي وافريقيا تختزل في طريقتين أولهما الانقلابات سوآءا دامية وحمراء أو دون إراقة دماء وكذا الانتخابات المزورة وهو أمر معهود في الدول الافريقية والعربية بل موروث من جيل الي جيل[112]،فالنخبة العسكرية في الوطن العربي والافريقي كانت دوما علي رأس السلطة في العديد من البلدان سوآءا الافريقية منها والعربية اذ سعت للاستحواذ عليها بواسطة الانقلابات كما قلنا فور حصول هذه البلدان علي الاستقلال بحكم حداثة استقلالها مثلما حدث في مصر، العراق ،الجزائر، وغيرها من البلدان وذلك تحت ذريعة الشرعية الثورية والقومية المزعومة وهي طبعا انقلابات تعكس مدي استعمال والاعتماد علي العنف في تجاوز الخلافات داخل البلدان الافريقية والعربية ،والملاحظ ان المنقلبين من العسكريين علي المدنيين أو العكس المنقلبين علي العسكريين أنفسهم لم يحققوا ولو جزء من الأهداف المعلنة في تلك الفترة سوآءا تعلق الامر بالتصحيح الثوري أو حتي القومية العربية او تحقيق التنمية المفقودة ،بل ان هذه البلدان منها العربية والافريقية بقيت تراوح مكانتها في هذا المجال وتراجعت في أحيان اخري عقودا من الزمن وبذلك فالبلدان العربية لم تشذ عن حال الدول الافريقية التي لا يكاد ينتهي فيها انقلاب حتي يبدأ الآخر مما يؤشر علي عدم الاستقرار وسطوة الجيش الي يومنا هذا علي هذه البلدان ومن نتائج هذه الانقلابات طبعا هو التضييق علي الحريات من خلال عمليات التعطيل المتكررة للدساتير ،وتكريس الأحادية الحزبية في أكثر من بلد بناءا علي توجيهات أصحاب الانقلابات أنفسهم والتحكم أكثر في مقاليد السلطة ودواليب الدولة واقصاء الآخر حتي وان كان هذا الأخير شريكا في الكفاح المسلح والتوجه والعقيدة وهو الأمر الذي وسع دائرة الاستبداد والتسلط وعطل أجهزة الدولة الأخرى التي كانت في مراحلها الأولي فماتت أثناء ميلادها وهو ما يحدث الآن من

[111] -عبد الحق فكرون ،أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بسكرة،2014ص90،91.

[112] - المرجع نفسه،ص97.

تعسر وعسر ديمقراطي [113]،ان بلوغ اليأس عن المواطنين من النظام حدا عاليا فلا يعودون يأملون في بقاءه خيرا أو اصلاحا ،فقد ضاقوا ذرعا بفساده وفضائحه المتكررة وطغيانه ومظالمة وتفريطه بمصالح الناس أو مصلحة الوطن ،ومن ثم يصبحون علي استعداد للترحيب بالعنف ضده أو بالانقلاب عليه ،أو بالنزول الكثيف الي الشوارع وتحدي الاحكام العرفية والقمع هنا تصبح فرص النجاح عالية ،أما اذا كان الوضع الشعبي منقسما أو لم يصل اليأس وأصبحت المواجهة بين الجيش والقوي المدنية الذاتية المقابلة فيما أغلب الناس في مواقع المتفرجين فان النتيجة تحسم بطبيعة الحال في مصلحة الجيش المنظم والأجهزة التابعة له وقد أثبتت التجارب في المقابل أن الجيش يفقد تماسكه وارادته وتنظيمه وقدرته اذا تشكل راي عام واسع "نوع من شبه الاجماع" بحيث يجد الجندي أقرب الناس اليه ضده [114]،كما ان سياسات التقليد في العالم العربي والافريقي هي متوفرة بقوة وخاصة أثناء التحولات والانتقالات الديمقراطية فصحيح أن هناك تجارب ناجحة واخري لم تأخذ بعين الاعتبار وذلك اما بالاكتفاء بتوفر عامل واحد فقط او بنقل تجربة ناجحة كما قلنا من بلد معين نقلا بليدا الي بلد آخر كما حدث سابقا مع الذين حاولوا نقل نظرية البؤرة المسلحة من الريف "كاستروا ،جيفارا" أو نظرية البؤرة المسلحة من المدن "غريفاس،مارغويلا" ،أو نظرية حرب الشعب طويلة الأمد وتطوير المدن من خلال الريف "ماو تسي تونغ"،أو نظرية الانتفاضة المسلحة تجربة ثورة روسيا "لينين" فقد كان يأتي بعد كل ثورة ناجحة عدد من تجارب فاشلة حاولت تقليدها فهذا النوع من التجارب المسلحة الفاشلة حاول تعميم تجربة معينة دون أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها ،بلدا وظروفا إقليميه ودولية ولا خصوصيات وضع ميزان القوة فيها ولا الشروط سالفة الذكر وهذا ما تقع فيه معظم الحركات التحررية والانتقالية في الوطن العربي والافريقي وهو المساهم الأول في فشلها الذريع وفي مدة قصير أي ما يعرف بالتقليد الأعمى للتجارب دون أي معايير [115]،كما ان اختلاف الرؤي بين مختلف مكونات المجتمع الواحد ذات الطابع السياسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي يتسبب أكثر في الرفع من منسوب الاستقطاب ومما يؤدي في الكثير من الحالات الي صراع لفترة من الزمن قد تطول ولكن تنتهي بفشل السيطرة المدنية وفوز مؤسسة الجيش لأن الاختلاف يخدمها في هكذا مراحل [116]، و الشيء الغريب علي الرغم من وهن المؤسسة العسكرية وخاصة في افريقيا وفقا لمقاييس القوة العسكرية فإنها مازالت تشكل عاملا حاسما في تشكيل النظام السياسي وتفاعلاته مع المجتمع وفواعله الداخلية والخارجية فالنموذج المالي يبرهن هذا الطرح بقوة

[113] -عبد الحق فكرون ،أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، دراسة حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكر هص98.

[114]- منير شفيق، في نظريات التغيير ،ط الثانية 2015،المركز الثقافي العربي،الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان ،ص85.

[115] -منير شفيق، في نظريات التغيير ،مرجع سبق ذكره،ص86.

[116]- حميد زعاطشي ، الاستقطاب السياسي في شمال افريقيا وتأثيره علي مسار التحولات السياسية الراهنة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12،سبتمبر2017ص309.

رغم وهن المؤسسة العسكرية فيه الا أن الانقلابات تتكرر كل عام تقريبا وهو المؤشر علي التأجيل والاستعصاء الديمقراطي أمام هذه الانقلابات المتكررة[117]،كما يجدر الذكر ان في الغالب يجري التمييز بين شيئين الثورة والانقلاب وذلك علي أساس الجهة الفاعلة للعملية ،ان كان الشعب او النخبة الحاكمة نفسها ،ولكون الثورة والانقلاب قد يتدخلا في هذا الجانب وبالتالي يكون هذا المعيار غير دقيق للتمييز بينهما ،وكذلك الحال بالنسبة لهدف العملية سوآءا الانقلاب او الثورة ان كان الهدف تغيير النظام ،ام انه لا يطال النظام السياسي بالكامل ،مع انه لا ينفي تجاهل ان معيار الهدف الأكثر دقة من معيار الجهة في التمييز كما ان المعيار الدقيق للتمييز هنا هو الاستلاء علي السلطة ،فمع ان الثورة أو الانقلاب يرتبطان بالاستلاء علي السلطة الا ان ما يميز بينهما ففي حالة الثورة لا يمكن ان يدرك الا باعتباره ممارسة السلطة من قبل قوي اجتماعية جديدة بدلا من قوي اجتماعية وسياسية اخري سابقة كانت تمسك لغاية نجاح الثورة بهذه السلطة ،بينما لا يمكن الوصول لمثل هذا الادراك بالانقلاب ،كما انه لا يمكن حصول ثورة بدون ظروف ممهدة ذاتية وموضوعية بحيث يصبح غير ممكن الإبقاء علي أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة مما يدفع بالسلطة الحاكمة نتيجة خشيتها من التغيير الثوري اللجوء الي الإصلاحات السياسية وحتي الاجتماعية دون المساس بجذوره او أصوله أي هو تعديل غير جذري في العلاقات الاجتماعية والسياسية وشكل النظام وتختلف عنه الثورة أيضا بالاستلاء علي السلطة من قبل طبقة اجتماعية جديدة بينما في حالة الإصلاح لا نجد أثرا للاستلاء علي السلطة من قبل الطبقة الجديدة كما نجد في الثورة عاملا حاسما من الطبقة الجديدة لتأكيد استلائها وهذا بدوره لا يحدث في المناطق والدول الافريقية والعربية اثناء التحولات بل يحدث العكس وهو التعديل الجذري من طرف السلطة الحاكمة وهو ما يعرف بالانقلاب الأبيض او ما وراء الستار[118] ،ان الاسهام الثالث في العلاقات الدولية تمثل في النظرية التي قدمها كل من "اريل كرواسون"،"وديفد كيوهين"في 2010م لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في دول حديثة العهد بالديمقراطية فيقدم هذا الاطار من التحليل الذي تم طرحه من قبلهم ان العلاقات المدنية العسكرية في الدول الأقل ديمقراطية ماهي الا تنافس بين العسكريين والمدنيين علي خمسة مناطق رئيسية في عملية صنع القرار بالرغم من ثنائية هذا المنظور الا انه يري ان المجتمع احد العوامل الهيكلية التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية ،ويذهب "كرواسون" و "كيوهين" الي ان مكونات السيطرة المدنية في الدولة تنتظم في خمسة مجالات لصنع القرار وهي تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الامن الداخلي ، الدفاع الوطني ،وأخيرا التنظيم العسكري ،وبناءا عليه فمقدرات لسيطرة المدنية

[117] -السيد أبو فرحة ، دور الجيش في السياسة الافريقية ،مجلة قراءات سياسية،العدد ،43 ،السنة السادسة عشر،جانفي 2020ص42.
[118] -حسين علوان البيج ، أزمة الشرعية"الصراع بين الثورة والنظام السياسي"،ط الاولي ،2020،المركز الربي الديمقراطي، برلين ألمانيا،ص16،17.

في الدولة تتوقف علي نتيجة التنافي بين المدنيين والعسكريين علي تلك المجالات لصناعة والتحكم في القرار وعليه فالسيطرة المدنية الكاملة تقتضي سيطرة السلطات المدنية تماما علي الخمسة مجالات وتمتعها بسلطة لا منازع لها فيها وذلك لاتخاذ القرار في تلك المجالات جميعا ،والسؤال هنا كيف يمكن للنظام المدني الجديد مأسسة السيطرة المدنية علي المؤسسة العسكرية المعروفة بالضغط واستخدام المقاربات الصلبة كالانقلاب ؟ ماهي ميكانزمات التحدي والتصدي للانقلابات ؟[119]،يري كل من "جين شارب ""وبروس جينكيز" في دراسة لهم جديدة حول مكافحة الانقلابات وكيفية التصدي لها اننا نتعلم الكثير عندما ننظر الي الانقلابات ونفهم كيفية عملها فنحن في الوطن العربي نعرف تعريف وماهية الانقلاب لكن لانفهم كيفية عمله ولا كيفية التصدي له وكذلك كيف يمكن التغلب عليه بطرق سلمية كون ذلك يعلمنا ان لا نكون سلبيين وكذلك يجعلنا ندرك اننا لسنا عاجزين للوصول الي الدولة المدنية من خلال مواجهة هذه الانقلابات ومن اجل الدفاع عن الحرية والعدالة ويجب ان نعرف ان المجتمع الذي يتعرض للهجوم هو المجتمع الذي يملك مقومات الدفاع والنقطة الأساسية هنا هي كيفية التصدي للانقلابات وان سياسة الدفاع ممكنة وجوهرها في شقين أولا ان نضع في اذهاننا ان أولئك الذين يهاجمون ويعطلون النظام الدستوري ويسعون الي تنصيب انفسهم محل الحكومة المنتخبة بطريقة نظامية لا بد وان يحرموا من كل شرعية لانهم لا يملكون أي حق أخلاقي ولا سياسي ولا قانوني في حيازة الحكومة وثانيا يجب ان يحرم هؤلاء من أي تعاون ولا ينبغي لأي شخص في الحكومة او المواطنين ان يساعدهم او يطيعهم باي شكل من الاشكال ،ففي الانقلاب لن يتم الاستلاء علي المباني الحكومية ومراكز النقل والاتصالات والنقاط الجغرافية الرئيسية ،بل الغرض من هذا الانقلاب والاستلاء هو السيطرة علي أجهزة الدولة ومن ثمة علي البلد ككل لذا في هذه الحالة يتعين علي الانقلابين أن يعملوا علي تأمين هذه السيطرة الواسعة النطاق اذا أرادوا إنجاح الانقلاب بيد ان السيطرة علي هذه النقاط في حد ذاته لا يمنح الانقلابين السيطرة التي يسعون لنيلها[120]،فهم لن يسيطروا بداية علي السكان والمنظمات السياسية أو الاقتصادية او حتي الاجتماعية او حتي الهياكل الحكومية الأخرى بل لن يسيطروا في البداية أيضا علي كل القوات العسكرية والشرطة ولن يكون الانقلابيون في موقف يسمح لهم علي الفور بتحقيق أهداف أيديولوجية محتملة ،بل ان هدفه في الاستحواذ هنا هو الشرعية فبمجرد بدأ الانقلاب هم بحاجة الي الشرعية أي قبول حقهم الأخلاقي والسياسي كما قلنا في الحكم فالمبدأ الأول هنا هو حرمانهم من الشرعية كما يحتاج الانقلابيون الي السكان والمدنيين كداعمين لهم كما يحتاجون الي الاختصاصيين والبيروقراطيين وموظفي

[119]- حمدي عبد الله وآخرون ، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا ،منتدي العلاقات العربية والدولية،ط الاولي 2015، دار الكتب القطرية،ص47،48.

[120]- جين شارب ،بروس جينكيز، مكافحة الانقلابات ،تقديم سعد الفقيه، ترجمة زهراء احمد ماهر،مركز الخطابي للدراسات ،ط الاولي 2020ص39.

الخدمة المدنية والاداريين والقضاة من اجل تعزيز سيطرتهم علي المجتمع ،كما يتعين علي الصحفيين والمذيعين وكذلك الفنيين القيام بكل الأوامر من طرف الانقلابين كما يتعين علي الشرطة والمسؤولين عن السجون والجنود ان يتبعوا أوامر الانقلابين بسجن المتظاهرين واعدامه ان تطلب الامر ،كما يتطلب الانقلابيون الإذعان السلبي من كل الأشخاص الذين يديرون النظام السياسي والمؤسسات والاقتصاد لأداء مهامهم المعتادة باختصار الانقلابين دوما يسعون الي تعزيز السيطرة فالأمر لا يتطلب الشرعية فقط بل التعاون من جانب المجتمع كذلك وهو الأهم .[121]

ان سياسية التصدي للانقلاب تركز علي الدفاع عن المجتمع من قبل المجتمع نفسه وليس علي الدفاع علي نقطة جغرافية أو مؤسسة او حتي المباني والهياكل الحكومية حيث لا تشكل الجغرافيا والمباني أهمية كبري في نهاية المطاف بالنسة للقادة والزعماء والانقلابيين الا حين تكون حيازتهم مصحوبة بولاء البشر والأشخاص ،فالاستلاء علي مبني مدرسة علي سبيل المثال من دون تعاون من فيها من طلاب ومدرسين واداريين لا يعني السيطرة علي التعليم ولا يخدم اهداف المسيطرين كما ان السيطرة علي ساحة السكك الحديدية لا يعطي أي سيطرة علي هذا القطاع من النقل هذا في حال كان عمال السكة الحديدية غير راغبين في تشغيل القطارات تبعا لما تأمرهم به السلطة الانقلابية ،كما ان السيطرة علي مباني البرلمان نفسه لا تمنح أي سيطرة علي أعضائه الفاعلين فيه ،فبدلا من الدفاع من خلال العنف والقتال هنا يدافع الناس والسكان بنشاطهم في مؤسساتهم ومجتمعهم وعبر حرياتهم بشكل مباشر فترتيب الأولويات بهذه الطريقة أمر حاسم ،ان التصدي للانقلاب هو الدفاع عن مجتمع وليس عن نقاط جغرافية أو مبان معينة [122].

ان الأسلوب العام الأكثر فعالية في الدفاع والتصدي للانقلاب هو المقاومة السلمية والتي تشمل وتستلزم تجنب محاربة الانقلابيين بالأسلحة العنيفة والتي يتمتع بها الانقلابيون عادة كما ان الأسلوب السلمي يزيد من قوة المدافعين اضافة الي ان عدد المقاومين المحتملين في العمل السلمي يزيد علي عدد أولئك القادرين والراغبين في استخدام العنف والاهم من ذلك ان السلمية تساعد في تقويض المعنويات ومصداقية جنود الانقلاب .

ان أسلحة المقاومة السلمية او اساليبها من الاضرابات والمقاطعات والاعتصامات وأنواع التصادم السياسي والتمرد لايجب تطبيقها عشوائيا ولا يجب اختيارها تبعا لنزوات الافراد او استجابة لاحداث ثانوية ولا ينبغي تطبيقها

[121] -المرجع نفسه ،ص39،40.
[122]- المرجع نفسه،ص'42،43.

بطريقة عشوائية ولا ارتجالية او غير منظمة بل يجب ان تتميز بالشمول والتنظيم والوقت المناسب لان وضع استراتجيات الصراعات الغير عنيفة لا يقل أهمية عنها كما في الحرب العسكرية.[123]

ان الأسلحة الأنسب والتي يمكن استخدامها للتصدي للانقلاب تعد عملا ذا أهمية حيث يمكن ان تستخدم الأساليب كأسلحة ضد العنف المسلح مثل بقاء الجميع في منازلهم ،وشل كل أجزاء النظام السياسي الذي يحاول الانقلابيون الاستلاء عليه ،إبقاء الشوارع خالية تماما من المارة ،او ملؤها علي الاخر بالمتظاهرين ،الاضراب العام وتعطيل الاقتصاد من جانب العمال والاداريين والمدراء التنفيذين فالأهداف الاقتصادية لن تكون لها أولوية ولن تكون الاولي لمحاولة الانقلاب ، كما ان منع سيطرتهم علي أجهزة الدولة كما هو الحال بعدم التعاون الموظفين المدنيين ومستويات الحكومة الأدنى مع الانقلابين وهو بدوره ما ينتج عن فشل الانقلاب .[124]

وهذا كله يكون في اطار التنظيم الكامل والشامل ودون أي احتكاك مع القوات المسلحة المنقلبة ،كما يتعين علي الجميع التكاثف وعدم التخوين حتي لا تفعل الثورة المضادة ،فالسلمية عادة وحتي ولو طالت فهي تؤتي اكلها وثمارها ،خر من التصادم مع عدو مجهز بالقوة ووسائل الاكراه ،فالانقلاب في الدولة الافريقية ينجع بالتصادم واستعمال القوة الصلبة مما يحتم حتي السكان والمواطنين المتصادمين الانصياع والخضوع ،اما السلمية والتنظيم والتكاثف و الجماعة قد تنجح في التصدي للانقلاب حتي ولو طالت المدة فالتاريخ يخبرنا ببعض التجارب الناجحة في التصدي للانقلابات عن طريق التوحد والسلمية ودون اللجوء للعنف المسلح فحادثة دحر الانقلاب في الاتحاد السوفياتي سابقا في اوت1991م وهي تعد واحدة من الحالات الجديدة نسبيا والتي تدل علي عدم التعاون الجماعي ضد لانقلابات كما في المانيا سنة1920م وقعت حالات سابقة بارزة في حلات الدفاع الناجح ضد انقلاب "كاب"وفي فرنسا عم 1961م ضد تمرد جنرالات الجزائر لذي كان الهدف منه الإبقاء علي فرنسا الجزائرية بخلع حكومة ديغول ديبري ففي هذه الحالات الثلاثة هزمت الانقلابات بفعل المقاومة الداخلية غير العنيفة كما لم يتم تقديم أي دعم دولي سوآءا اكان دبلوماسيا او اقتصاديا او التهديد به الافي بعض الأحيان كما حدث في انقلاب الاتحاد السوفياتي عام 1991م[125].

[123]- المرجع نفسه،ص48.
[124]- جين شارب ،بروس جينكيز، مكافحة الانقلابات ،مرجع سبق ذكره،ص52،53.
[125] -المرجع نفسه،ص27،28.

رابعا: مقومات الدولة المعاصرة :يعد النظام السياسي مجموعة آليات وعناصر مهمتها الإبقاء علي المجتمع من حيث هو كيان حس ومنتعش قائم بذاته وآلياته وطبعا تديره وتوجهه سلطة سياسية وهو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي والاجتماعي وكلها تسير وفق توجهات النظام السياسي نها عبارة عن عناصر يتألف منها النظام السياسي ككل كالتنظيمات السياسية ، القواعد السياسية والعلاقات السياسية وكذلك الوعي والادراك السياسي ولهذه العناصر علاقات تأثر وتأثير علي مجريات وتوجهات الدولة سوآءا داخليا او خارجيا [126]،ومن أبرز المظاهر التي يتمتع بها النظام السياسي والذي يمارس وظيفة الإصلاح بدور روتيني وباستمرار الاحتكام الي القانون وسيادته وكذلك تمتعه بالشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والعدل الاجتماعي وفعالية الأجهزة الحكومية والانجاز والكفاءة والإدارة والمحاسبة وكذلك المساءلة وتمتعه أيضا بحسن التخطيط والرؤية الاستراتيجية البناءة ذات البدائل المرنة لوضع السياسات الداخلية والخارجية ولكن عادة ما يكون هذا الإصلاح تمويها وتضليلا للحفاظ علي الحكم كما هو الحال في الدول الافريقية والعربية عادة التي يكون فيها الإصلاح عادة لامتصاص غضب الجماهير ولا يطال ولا يمس الا المؤسسات الهامشية والثانوية والتي تكون خارج صنع القرار[127]،وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه التغيرات الجذرية في الدول العربية والافريقية إصلاحات بقدر ماهي استجابات وتمويهات للاحتجاجات والثورات وذلك كما قلنا لعدم وجود تغييرات جذرية لحد الان في واقع الشعوب العربية فلا تزال المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر علي حالها ونفس الشئ بالنسبة للوضع الاقتصادي والسياسي وحتي الأمني حيث ما زالت هذه البلدان تعيش انفلاتا أمنيا [128]، ان الحكم العصري الذي تنجحه به الدول العربية والافريقية هو الحكم الذي تمخض عن الوسائل والاهداف المحددة من خلال عقد اجتماعي صحيح بين الحاكم والمحكومين تكون فيه الطاعة والخضوع من الحاكم والمحكومين الي القانون والمؤسسات وليس للأشخاص ولكن بدوره لا يمكن تحديد كما قلنا سابقا نوعية الحكم المؤسساتي الناجم عن هذا العقد الا من خلال الربط بين القانون والمناخ الذي نشأت فيه "فكريا وفلسفيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا"[129]،لقد أورد صامويل هنتغتون في كتابة صراع الحضارات تنبؤاته حول مستقبل العالم المعاصر فقال تدخل السياسات العالمية مرحلة جديدة لم يتردد المثقفون ازائها في تقديم رؤي لما ستؤول وستكون عليه نهاية التاريخ

[126]- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ،ط الولي 1991 ،جامعة بغداد ،كلية القانون ،1991ص5.

[127]-صباح كزيز، سليم بوسكين ، انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية علي الامن المجتمعي في الدول العربية،مجلة المفكر،المجلد 11 ،العدد 02ص65.

[128]- الزهرة بوجفجوف، المعالجة الإعلامية لقضايا الحراك السياسي العربي في الفضائيات الإخبارية قناتي الجزيرة ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد44،ديسمبر2015ص172.

[129]- خالد محمد قاضي ، الثورة والطريق الي دولة القانون،ط الاولي 2013،المركز العربي للوعي بالقانون ،شركة الامل للطباعة و النشر ،2013ص30.

وعودة النزاعات التقليدية بين الدول الأمم وكذلك انهيار الدول الأمم من جراء الدوافع المتعارضة للنزعة القبلية والنزعة العالمية ضمن أمور اخري ويدرك هذه الرؤي جوانب من الحقيقة الناشئة ومع ذلك فإنه يغفل جانبا حاسما ومركزيا حقا لما ستكون عليه السياسات العالمية في السنوات القادمة[130]، وعلي هذا السبيل أيضا لا يمكن الجزم بنجاح أو اخفاق الثورات العربية والافريقية الآن وبشكل عام فان الثورات تقبل التقييم بعد مرور سنوات عديدة ولا يمكن لأي مراقب للأوضاع السياسية في كل من مصر ،الجزائر وتونس وليبيا ومالي مثلا ان يجزم بنجاح الثورة في أي منها بشكل كامل ،كما لا يمكن في الوقت ذاته انكار حجم الإنجازات التي حققتها تلك الثورات اذن ما حدث ويحدث ليس بنجاح كامل ولا بإخفاق كلي ولكنه شيء بين الامرين يحتاج الي واقع يعززه مثلما أشار هتينغتون في دراسته سياسات التغيير وهو قابلية الشعوب للأنظمة الحاكمة ،فمثلما نجحت تلك الثورات علي حسب تسميتها في فرض واقع جديد علي المشهد السياسي ساعد علي دفع عجلة الحريات ومن ثمة اجراء انتخابات علي قدر معين من الديمقراطية في الحالات مثلا الجزائر ومصر وتونس أخفت بدوره الثورات نفسها في اقناع نسبة كبيرة من الأغلبية الصامتة بإنجازاتها في الحالة "المصرية والجزائرية" طبعا [131]، ان عملية تمدد الديمقراطية قد توقفت ويظهر ذلك في تطور يستحق الاهتمام فبينما فقدت الديمقراطية الامريكية قوتها الاقناعية في فترة حكم الرئيس بوش وخاصة في العالم الإسلامي تعتبر الرأسمالية الاستبدادية الصينية الان نموذجا جذابا خاصة في الدول الافريقية والعربية رغم ان الازمات وآخرها كورونا قد واصلت تلغيم الثقة في الدول الغربية وخاصة الان ومن المحزن جدا تراجع الديمقراطية في شرق وسط أوروبا واحدث الأمثلة علي ذلك جورجيا وكيرجستان وأوكرانيا التي يخضع فيها نواب الحكومات المنتخبة فيها ديمقراطيا لضغوط شديدة ،فحتي ولو كان حجم المجتمعات الديمقراطية بالمعني الاشمل يكاد يقارب الخمسين بالمئة في العالم فيمكن القول بوجود ركود عالمي في الديمقراطية ويبدوا ان اتجاه التطور لا يسير من النجاح الاقتصادي الي الديمقراطية وانما من النجاح الاقتصادي الي ارتفاع مستوي المعيشة وهذا جلي بالقدر الكافي لأغلب الأمم الصاعدة وهذا ما تحتاجة الدول العربية والافريقية [132]،لم تكن الحرب العالمية الثانية مجرد حرب قامت فيها كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وحلفائهم بتصفية موارد بعضهم البعض بل كانت كاشفا صريحا لا نقسام أوروبا وضعفها الهش .وشكلت هذه الحرب أيضا حافزا قويا للاقتصاد الأمريكي الذي دعي في البداية الي تقديم العون في نضال اتخذ لأول مرة شكل الحرب الصناعية ،ثم طلب من الاقتصاد الأمريكي بعد ذلك

---

130 -أسماء بني يونس ، ثقافة العولمة بين التفاعل والتكيف في المجتمعات المسلمة والمعاصرة،المكتبة الوطنية الألمانية،ط الاولي 2017ص35.

131- ابتسام الكتبي وآخرون ،الي اين يذهب العرب،رؤية ثلاثون مفكرا في مستقبل الثورات العربية ،مؤسسة الفكر العربي،ط الاولي 2012 ،دار الفارس للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان ،ص19.

132- كلاوس ليغيفي ،هارالد فيلتسر، المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية،المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط الاولي 2017،القاهرة،مصر،ص128.

ان يمد الاقتصاديات التي خربتها الحرب خرابا شديدا بالمواد الغذائية والوسائل المالية والمادية للإنتاج وبذلك دفع الاقتصاد الأمريكي دفعة واحدة هائلة الي الامام وفي نفس الوقت تأكدت له قدرته علي ان يتفوق علي الاقتصاديات كل علي حدة او حتي في مجموعها[133]،ففي يالوقت الذي كانت أمريكا منعزلة وتطور اقتصادها كانت الدول في دوامة الحرب والخراب وبالتالي حرجت أمريكا هي الفائز الأول لحد اليوم وهذا ما سوف يحدث للدول العربية والافريقية التي مازالت تتصارع في بعضها وداخل بعضها فيما تبقي القوي العظمي في سدة النظام لانها مازالت تدعم هذه الصراعات وتذكيها بفعل نشر الديمقراطية والعدالة ولكن في الحقيقة هذه الصراعات من اجل شيء لانعرف مدي صلاحيته لحد الان ولا نعرف هل هو النظام الملائم م،ما نعرفه ان الدول العربية ومنذ عقود وهي تحاول تطبيقه ولكنها فشلت بينما نجحت بعضها وهي الان في صدد الإفلاس بسبب وهم الديمقراطية فالديمقراطية الن هي هاجس كل الدول العربية ،هي ممهد خطابات صناع القرار ،انها الاستبداد الجديد في العالم العربي ولكن هل معاييرها تنطبق علي واقع المواطن العربي والافريقي ،هل منطلقاتها تخضع لفهم المواطن العربي والافريقي ،هل مخرجاتها تنطوي في ميزان تقبل المواطن العربي ان تأجيل الديمقراطية في الوطن العربي ينم علي انها تعاكس ومضادة للواقع العربي بل هي عكس موجات التطور في الوطن العربي ،فالجراسة الت يطرحها هتينغتون والتي يري فيها ان الهدف الأساسي للدولة ليس معايير قيام النظام وليس الهدف هو الوصول الي ديمقراطية فالصين ليست ديمقراطية بريطانيا ليست ديمقراطية رويا كذلك لكن كلهم متأقلمون مع السياسة العالمية ومخرجاتها بل كلهم قوي عظمي في النظام ،المشكل العويص هو الذي سرده صامويل هتنغتون وهو قابلية الشعوب للنظام القائم وهذا الذي ينقص الوطن العربي والافريقي فقابيلية الشعوب هي من تعطي الثقة وتعطي محفزات التطور والمعاصرة فبدلا من البحث عن الديمقراطية وآفاقها وجب البحث عن واقع هذه الشعوب المغيب ما هو النظام الذي يلائمها حسب دينها، ثقافتها ،تقاليدها ،مقدراتها ،وعيها، ونمط عيشها هذا هو الأهم للوصول الي دولة عصرية فليس المهم الديمقراطية بل الذي يهم هو القابلية التامة للنظام ولو كان ملكي يكفي ان الشعوب تقبله وتريد تطبيق واقعها فيه .

الخاتمة

تخضع العلاقات بين العصب المدنية والعسكرية في الحكومات الديمقراطية إلي ضوابط أساسها الفصل بين السلطات و نظام المؤسسات السياسية في ديناميكية قائمة على النسق البنيوي الذي تسيطر عليه هذه الأخيرة ,

[133]- بيير جورج، عالم اليوم واقعه ومشاكله، ترجمة،كمال السيد، دار المعارف ، كورنبش لنيل ،القاهرة ،مصر،ص67،68.

إلا أن هذه العملية نجدها محدودة أو بالأحرى تكاد أن تكون منعدمة داخل الدول في إفريقيا و الوطن العربي فهي تخضع لمعايير أملتها تذبذبات و أزمات داخلية و كذا أجندات خارجية.

فالدولة في إفريقيا و الوطن العربي لا تزال تراهن على القيم الديمقراطية فضعف التنشئة السياسية و غياب ثقافة سياسية و تغيب دور المجتمع المدني الذي يكون في غالب الأحيان تحت سيطرت النظام في الدولة إلى جانب محدودية دور الأحزاب السياسية، كل هذه الإشكاليات انعكست على بناء الدولة في إفريقيا و الوطن العربي و عملية التحول الديمقراطي السلس .

إلى جانب التبعية التي كرسها الاستعمار بطريقة غير مباشرة عن طريق الولاءات, و ما يشكله من أزمات أثرت على جميع النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية, كما أن الأزمة الحقيقية في إفريقيا والوطن العربي تكمن في العقد الاجتماعي فهو الأساس المحوري ,بين السلطة السياسية والشعب ,حيث يكمن ذلك كله في وازغ الثقة المتبادلة بينهما ,وهي أساس النهوض والتحول السلس في معايير الديمقراطية ,فمفهوم الديمقراطية يختلف من شعب إلي شعب ,كذلك ملامح الديمقراطية تحولت من ديمقراطية مباشرة إلي ديمقراطية غير مباشر, الأولي كانت إبان الدويلات اليونانية والثانية الغير مباشرة تشكلت وظهرت عند ظهور وتوسع شكل الدولة القومية بمفهومها الوستفالي , وهذا هو الخلل الواضح في إفريقيا والوطن العربي ,حيث يظهر المفهوم ولكن تغيب الآليات ,إذن فالأزمة الحقيقية تكمن في الفهم الخاطئ للديمقراطية من حيث المفهوم والآليات ,سواء من النخب السياسية أو العصب العسكرية ,وأشد من ذلك فهي تكمن أيضا في عدم التفريق بين المصلحة العليا للوطن وبين مصلحة الأفراد والشعوب وهذا مكمن التأزم في الدمقرطة في إفريقيا والوطن العربي .

ان تأجيل الديمقراطية في العالم العربي ينم علي عدم الادراك واليقين بها ،بل ينم علي سياسات التقليد وفقط ،يعني نريد نظام ديمقراطي وفقط ،كيف ؟ المهم الديمقراطية ؟كيف ؟ المهم الديمقراطية؟.

ان العالم العربي الذي مازال يعيش ويلات الماضي ونعرات الحاضر من سياسات "التقليد الأعمى" في كل شيء هو بحاجة الي عمليات تحديث من اجل الوصول الي واقعه المغيب في كل شيء ،فالديمقراطية الغربية بنيت هناك علي أساس واقع ملموس ومحسوس ،فهل البيئة الافريقية والعربية هي نفسها الغربية ،هل المواطن الغربي هو نفسه المواطن العربي والافريقي ،هل الفهم عندهم للديمقراطية هو نفس الفهم عندنا لها ؟.

ان الحجر الأساس الذي نبحث عنه الان، ما هو النظام الذي تقبله شعوبنا وتضع كل ثقتها فيه ،ليس ماهو النظام الذي نستورده ونريد تطبيقه بقوة علي شعب يجهل واقعه .

صحيح لا توجد نظرية سياسية عربية نستطيع البدء بها للبحث علي نظام سياسي ،وصحيح ان الإسلام كدين وكقانون قد ترك نظام الحكم كقاعدة مفتوحة ،لكن يوجد عندنا واقع لكن نحن نحتقر انفسنا ونمجد غيرنا لذلك مازلنا وسنبقي نبحث ،وهيهات من الوصول دون معرفة الواقع بإيجابيته وسلبياته وهو مكمن الهدف المراد والقابلية المرجوة.

استنتاجات :

-ان العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا مازالت تعاني التأزم وذلك يرجع للخل الوظيفي لكليهما ،من حيث الواجب والدور المنطوط لكل منهما.

-تعد الدولة الافريقية والعربية حديثة عهد بالاستعمار واللافت هنا ان خروج الاستعمار ترك فراغ مؤسساتي كبير وكثيف ،ادي بالمؤسسة العسكرية الي الهيمنة عليه ومن ثمة وراثته ،وهو بدوره ما أدي الي خضوع السيطرة المدنية لها لانها وليدت النشأة منها .

-تعتبر التبعية كمعيار سالب بالنسبة للعلاقات بين الدول وخاصة في المجال السياسي فهو يعد التوجه الموسع للتبعية وعليه ستبقي العصب العسكرية تعاني من تأزم في كل عملية تحول ديمقراطي وذلك بدوره يخضع لعوامل ذكرنا منها التبعية والولاء .

- ان الواقع الافريقي والعربي ينم علي وجود واقع مغيب فالادري ان نبحث عنه وهو بذلك احسن من عمليات التقليد الاعمي للغرب التي مازلنا لم نجني منها الا ويلات التخلف والتدهور والتهور.

-تعد المؤسسة العسكرية هي المهيمنة علي السياسة في الدولة الافريقية والعربية ولكن لماذا السيطرة المدنية ضعيفة امامها ،وعليه يجدر الذكر ان السيطرة المدنية في الدولة العربية والافريقية هي مفرغة تماما من الفكر الصحيح والمحدث وهي ممتلئة بأفكار وتجارب اكل الدهر عليها زمنا ،وعليه اذا كان لزاما علي المؤسسة العسكرية الخروج من اللعبة السياسية فكذلك وجب علي السيطرة المدنية وكان عليها لزاما تحديث وتنوير فكرها بواقعها المعاش وليس بالتجارب الغربية المستقات من الماضي او من الجوار الدولي والإقليمي.

وأخيرا ان مغزانا من هذه الدراسة هو فتح الزوايا والثنايا حتي نستطيع الوصول الي حيلة وحل مبدئي لهذه المعضلة التي تطال العالم العربي والافريقي في قوام السلطة والسيادة السياسة.

قائمة المحتويات :

تمهيد الكتاب..... ص2-3

مقدمة.....ص4

الفصل الأول : العصب المدنية العسكرية ومعايير السلطة في افريقيا والعالم العربي.....ص5

أولا : العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا والوطن العربي.....ص6-7

ثانيا : مفهوم العلاقات المدنية العسكرية ص7-9

ثالثا : المدارس والنماذج والنظريات والاسهامات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية.....ص9-12.

رابعا : جدلية العصب العسكرية والسياسية في إفريقيا والوطن العربي.....ص12-14

خامسا :أزمة القرار السياسي والقرار العسكري في إفريقيا والوطن العربي ص14-17

الفصل الثاني :أسباب ودوافع عسكرة الأنظمة في إفريقيا والوطن العربي.....ص18-24

أولا : ضعف التنشئة السياسية للمجتمعات في إفريقيا والوطن العربي.....ص19-20

ثانيا :ضعف المجتمع المدني في إفريقيا والوطن العربي.....ص20-22

ثالثا :هشاشة الأحزاب السياسة في إفريقيا والوطن العربي.....ص21-22

رابعا : ضعف الثقافة السياسية في إفريقيا والوطن العربي.....ص22-24

الفصل الثالث : أسباب ودوافع عسكرة الأنظمة في افريقيا والوطن العربي.....ص25-32

أولا : دافع التبعية المطلقة.....ص26-28

ثانيا: دافع الإستعمار وولاءات القيادات السياسية والنخب.....ص28-29

ثالثا: دافع العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم : ../ كيف تتأسس السيادة في افريقيا والوطن العربي.....ص29-32

الفصل الرابع :آليات عسكرة الأنظمة في افريقيا والوطن العربي 33

أولا :الاعلام وتوجيه الشعوب ومغالطتهم ص34-36

ثانيا : السلطة والتسلط والعالم العربي والإفريقي ص36-37

ثالثا : الانقلابات وعنف الديمقراطية.....ص37-40

رابعا : تفخيخ الدساتير..... ص42

الفصل الخامس : معوقات التحول الديمقراطي في إفريقيا والعالم العربي ص43

أولا: الجيش كمعيار سالب في الحقل السياسي العربي والإفريقي.....ص44-45

ثانيا: المؤسسة العسكرية كفاعل عنيف في الحقل السياسي العربي والافريقي.....ص45-47

ثالثا : السيطرة المدنية و النخب الضعيفة .....

الفصل السادس: العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا والعالم العربي بين الحداثة والتحديث.....ص51

أولا :المتغيرات والفواعل المؤثرة في الحدث السياسي في إفريقيا والعالم العربي ص52-54

ثانيا: المعايير المشتركة للانتقال الديمقراطي في الدولة الإفريقية والعربية ص54-57

ثالثا :كيفية التصدي للانقلابات في إفريقيا والعالم العربي ص57-63

رابعا: مقومات الدولة المعاصرة.....ص64-66

الخاتمة.....ص 66-68.

قائمة المراجع :

- أولا: الكتب

–أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية فب العلم الثالث، الكويت دار المعرفة.

–أندرياس فيزاكيه، بيريد ماير هوفر،فرانتيس كوهت، ترجمة : د. سامي أبو يحى، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

–أنطوني دي كويبني، و كينت مينوج، ترجمة، د .نصار عبد الله ، من فلاسفة في القرن العشرين، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، 2012.

–العماد الحسن التركماني، المداهب العسكرية في العالم، دمشق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولي ، سنة 1971.

–بول روزان، ترجمة سارة اللحيدان، يوسف الصمعان، الأسس الثقافية للتحليل النفسى، جداول للنشر الترجمة و التوزيع البيروت، الطبعة الأولي، 2017.

–جوزيف سوتيزا، بول بين، فن فينيما، مروبرث بسريزا، تحرير احمد ياسين، كتاب بعنوان غدارة المؤسسات العسكرية النظرية و التطبيق مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتجية، الطبعة الأولى .

–حسين سيد سليمان المدخل للعلوم السياسية منشورات جامعة إفريقيا الخرطوم، الطبعة الأولى، 2010 .

–زكى عبد الله احمد الميلاد، المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة، مركز الحضرات لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضرية الطبعة الثانية، بيروت .

–صموال هينتغتون، ترجمة: سمية عبود النظام السياسي لمجتمعات متغيرة دار الشافي بيروت لبنان، الطبعة الأولي، 1992.

–على حرب العالم و مأزقه منظم الصدام و لغة التداول المغرب ، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2007.

–فرجيل ، ترجمة و تقديم عبد العزيز لبيب، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون السياسي المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى .

-ليدل هارت، الإستراتجيو و تارخها في العالم، ترجمة .

-محمد احمد على مفتى، مفهوم المتجمع المدنيو الدولة المدنية، الرياض، مركز البحوث و الدراسات.

-محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني و الدولة، مصر، النهضة، ط 1، 2007.

محمد يحى حسني ، مفهوم المجتمع المدني لدى انظونيو غرامشي، ط1 ، ألمنيا، المركز الديمقراطي للنشر و التوزيع.

-إدريس هاني ,خرائط أيديولوجية ممزقة ,الانتشار العربي ,بيروت لبنان ,الطبعة الاولي ,2007.

-بسكال بونيفاس ,المثقفون المغالطون,ترجمة عبد الرحمان مزيان ,ابن ندين للنشر والتوزيع ،دار الروافد للثقافة ,بيروت لبنان .

-رحمة بورقية ،الدولة والسلطة والمجتمع ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الطبعة الاولي ،1991،بيروت ،لبنان.

-ابتسام الكتبي وآخرون ،الي اين يذهب العرب،رؤية ثلاثون مفكرا في مستقبل الثورات العربية ،مؤسسة الفكر العربي،ط الاولي 2012 ،دار الفارس للنشر والتوزيع ، بيروت ،لبنان.

-كلاوس ليغيفي ،هارالد فيلتسر، المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية،المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط الاولي 2017،القاهرة،مصر.

-بيير جورج، عالم اليوم واقعه ومشاكله، ترجمة،كمال السيد، دار المعارف ، كورنبش لنيل ،القاهرة ،مصر.

-خالد محمد قاضي ، الثورة والطريق الي دولة القانون،ط الاولي 2013،المركز العربي للوعي بالقانون ،شركة الامل للطباعة و النشر ،2013.

-أسماء بني يونس ، ثقافة العولمة بين التفاعل والتكيف في المجتمعات المسلمة والمعاصرة،المكتبة الوطنية الألمانية،ط الاولي 2017.

-جين شارب ،بروس جينكيز، مكافحة الانقلابات ،تقديم سعد الفقيه، ترجمة زهراء احمد ماهر،مركز الخطابي للدراسات ط الاولي 2020.

-صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ،ط الولي 1991 ،جامعة بغداد ،كلية القانون.

-حمدي عبد الله وآخرون ، الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا ،منتدي العلاقات العربية والدولية،ط الاولي15 20، دار الكتب القطرية.

-حسين علوان البيج ، أزمة الشرعية"الصراع بين الثورة والنظام السياسي"،ط الاولي ،2020،المركز الربي الديمقراطي، برلين ألمانيا.

–منير شفيق، في نظريات التغيير ،ط الثانية 2015،المركز الثقافي العربي،الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان ،.

–العسوفي عمر يوسف، الحراك الشعبي العربي "الربيع العربي" دراسة تحليلية ، ط،الاولي 2015، دار المامون للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن.

–محمد عز العرب، الدولة الريعية ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ط، الاولي ،2010.

–أبراهام ،ف ،لوينثال ،التحول من الحكم الاستبدادي إلي الحكم الديمقراطي "الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل" الفصل الحادي عشر، دراسة حول التحول إلي الديمقراطية.

–جوزيف سويترز وآخرون ، إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق ،تصوير أحمد ياسين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط،2016ّ،أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة.

–فتحي المسكيني ، الثورات العربية "سيرة غير ذاتية"،ط،الاولي 2013،جداول للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان.

–عبد المومن وآخرون ، المؤسسة العسكرية السورية عام ،2019،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ط،الأولي 2019.

–ألفين وهايدي توفلر ،الحرب وضد الحرب،ترجمة وتقديم،المشير عبد الحليم ابوا غزالة ،دار المعارف.

–رحمة بورقية ،الدولة والسلطة والمجتمع ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الطبعة الاولي ،1991،بيروت ،لبنان.

- الرسائل العلمية :

– رسائل الدكتورة

–محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه منورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم الساسية ،2015.

–أمينة مزراق، الدولة في المجال السياسي العربي "نقاش حول الخلفيات والاسس "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة المسيلة،2017;2018

–عبد الحق فكرون ،أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بسكرة،2014.

–هاني محمود عبد موسي ، أزمة الدولة في العالم العربي " دراسة حالتي العراق والسودان ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة تونس المنار،2018.

– امينة مزراق، الدولة في المجال السياسي العربي "نقاش حول الخلفيات والاسس "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة المسيلة،2017;2018.

– رسائل الماجستير

–ريمة كايا ، العلاقات الامريكية الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير في الدبلوماسية العلاقات الدولية ، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسة، 2010،2011.

–زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتجية لحلف شمال الاطلس بعد بعد الحرب الباردة، 1999،2008، رسالة ماجستير فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة، الابراهيم،2012.

–كريمة حوامد، دور الجامعية في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولو الثانية علوم سياسية دراسة ميدانية جامعة باتنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، باتنة الحاج لخضر، 2008.

–لرقط حسين، عملية ضع القرا السياسي في ظل التحول الديمقراطين دراسة حالة الجزائر، 1989، 2009، رسالة ماجستير ، 2015، جامعة المسيلة .

–نور الدين حفيطي، رسالة ماجستير بعنوان: العلاقات المدنية العسكرية و أثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصرفي طل الحراك الشعبي اثراها ، جامعة المسيلة،2015،2016.

–وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية و انعكاستها على المواطنة لدى الشباب، الجامعية في قطاع غزة : 2005، 2009 ، رسالة ماجستير في علوم السياسية ، جامعة الأزهر، ماي ، 2010.

مقالات ودوريات:

– أ.د.جندلي عبد الناصر,النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم

–امحند رفيق غراب ،مقال منشور بعنوان، العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الاطو التطرية، صر انموذجا ذ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية، العدد، الثالث عشر ، جويلية 2018.

–بومدين عربي، مقال منشور بعنوان العلاقات المدنية العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر، مجلة الحوار المتوتطي، المجلد العاشر ، العدد،2، جوان ،2019 .

–جلين فويلز، هل العلوم العسكرية علم، مجلة راقب raoeb، منشور في 9 سبتمبر، 2014.

–دلشاد محمود صلاح بابلا، مقال بعنوان المدخل المؤسساتي في دراسة النظام السياسي، المؤسسة العسكرية التركية اموذجا، العدد .

–شادية فتحى إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاجاهات النظرية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد و العلوم الساسية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر، 2006.

–.شاهر إسماعيل الشاهر. النظريات التفسرية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عمان، الأردن ، المجلد 02، العدد 8، 10، ماى 2019.

–عبد المنعم المشاط، العسكريون و التنمية السياسة في العالم الثالث السياسة العدلية، مركز الاهرام للساسة و الاستراتجية، القاهرة، العدد، 192، افريل .

–فاروق عمر العمر، صناعة القرار و الراى العام، بحث منشور و متوفر، موقع أصدقاء .

–مازن حسن و تامر عبد الحميد محمد مرتضي ، العلاقات المدنية العسكرية دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينيافابو، مجلة الدراسات الافريقية حوض النيل، المركز اليمقراطي العربي العدد الخامس من 21 جانفي 2015.

–مسواتي سليمة، دور الأحزاب الساسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الاطرو استراتجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون المجلد الخامس، العدد 2 أكتوبر 2018.

–مليود طواهارى، فاطمة بن يحى، دور عملية النشئة السياسية في إرساء المشاركة السياسية في إرساء المشاركة السياسة للمراة الجزائرية، مجلة الحقوق و العلوم السياسة، العدد 02 جوان 2019.

–صباح كزيز، سليم بوسكين ، انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية علي الامن المجتمعي في الدول العربية،مجلة المفكر،المجلد 11 ،العدد 02.

–الزهرة بوجفجوف، المعالجة الإعلامية لقضايا الحراك السياسي العربي في الفضائيات الإخبارية قناتي الجزيرة ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد44،ديسمبر2015.

–حميد زعاطشي ، الاستقطاب السياسي في شمال افريقيا وتأثيره علي مسار التحولات السياسية الراهنة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12،سبتمبر2017.

– السيد أبو فرحة ، دور الجيش في السياسة الافريقية ،مجلة قراءات سياسية،العدد ،43 ،السنة السادسة عشر،جانفي 2020.

–محمد نبيل بوخدومة، حل معضلة العلاقات المدنية العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا ،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الثاني ،سبتمبر2019.

–عبد الدين بن عمراوي ، أزمة بناء أنظمة سياسية قائمة علي أسس الشرعية الديمقراطية وأثرها علي التجربة التكاملية في المغرب العربي،مجلة مدارات سياسية، المجلد الأول، العدد الرابع،مارس،2018.

–السيد علي أبوا فرحة ، دور الجيش في السياسة الإفريقية ،مجلة قراءات سياسية ،السنة السادسة عشر،العدد 53، 2020.

–مدوني علي ،ظاهرة عسكرة السياسة وإنعكاساتها علي النظم السياسية العربية حالة مصر،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،المجلد الثالث،العدد الثالث، سبتمبر،2020.

–أشغال الملتقي الوطني إشكالية المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا ، ملتقي وطني منعقد يوم 08 ديسمبر2020، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال إفريقياص03.

–عبد المومن سي حمدي، عنتر بن مرزوق، العلاقات المدنية العسكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية دراسة تحليلية، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد02 ،2018.

–نور الدين فلاك ،العلاقات المدنية العسكرية في مصر بين تحدي إنهاء الوصايا العسكرية وإعادة إنتاج الحكم العسكري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11،العدد02،سبتمبر2020.

–صايش عبد المالك،محاظرات في القانون الدستوري السنة الاولي حقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،2015،ص49.

–محمد الناصر بوغزالة، دوافع التعديل الدستوري،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد 14،:2016.

–بودي نبيلة ، الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية قراء في الخلفيات ،السياقات ،النتائج،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،العدد الثامن جوان 2017.

–العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية ،مجلة سياسات عربية العدد 37 ،مارس 2019.

-مدوني علي ،ظاهرة عسكرة السياسة وإنعكاساتها علي النظم السياسية العربية ،مجلة المفكر للدراسات السياسية والقانونية ،المجلد الثالث ،العدد الثالث،سبتمبر،2020.

.

المراجع باللغة الأجنبية

- **Monise, jaowtz, militry, institions and corcrin develeping,nation,chcage,pres/1977.**
- **Suzanme cnesen avil-nitiyary, relation the ory and military,effecvenes p ubluic, vol ten : numleer 20.2005.**
- **• Websters thinid new international, dictionary, unabridged(sprungfeld/ ma :Merriam Webster, 1981.• Scot robertson, the development of raf, strategic bombing doctrine 191951939 cl parker ubli 1995**

الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C
المركز الديمقراطي العربي